جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

(توظيف معايير محاسبة الاستدامة " معيار FNO101 المصارف التجارية

" لتحسين الافصاح و الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين)

- بحث تطبيقي في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية -

Employing Sustainability Accounting Standards (Standard FNO101 Commercial Banks) for Disclosure Improvement , Transparency and Enhance Investors' Confidence

رسالة ماجستير مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة كربلاء وهي جزء

من متطلبات نيل درجة الماجستير علوم في المحاسبة

من الطالب

حسن عبدالكريم الابراهيمي

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

اسعد محمد علي وهاب العواد

1440 هـ - 2018 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

...

((وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ))

صدق الله العلي العظيم

سورة الاعراف / الآية 85

الإهداء

الى من ضحوا بأنفسهم من اجل العراق

واصبحت دمائهم مداداً لأقلامنا

شهداء الوطن من جيشنا وحشدنا المقدس ،،

الى الامان والحنان ،،

والديَ ،، جزءا من فضلكما

الى من تحملت مشاق مسيرتي ومازالت ,, وردتي

زوجتي ,, أزهى

الى رفيقي الصغير ،، وقمري

ولدي - علي رضا –

الى الاعزاء اخوتي وسندي ،،

حسين , إحسان , كرار .. والغالية اختي " بنين " ودا و اخلاصا

الشكر والامتنان

عملاً بقوله تعالى (لئن شكرتم لأزيدنكم)

نشكر الله على نعمته التي لا تقدر ولا تحصى ومنها توفيقه تعالى لإتمام هذا العمل المتواضع كما اتقدم بجزيل الشكر والامتنان وخالص العرفان إلى الأستاذ المساعد الدكتور (**أسعد مُحَمَّد علي وهاب العواد**) رئيس قسم المحاسبة الذي شرفنا بقبوله الاشراف على هذه الرسالة وعلى دعمه لنا وعلى ما بذله من جهد ووقت وما قدمه من النصح والإرشاد وتوفير المعلومات التي أسهمت بشكل كبير في عملي.

والشكر موصول إلى **أساتذتي الكرام** رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة رسالتي وابداء الملاحظات .

كما اتقدم بالشكر والامتنان الى كافة اساتذتي الافاضل في مرحلة الدراسة لما بذلوه من جهد حتى وصلت الى ما انا عليه اليوم لأجل واخص بالذكر منهم الاستاذ الدكتور (طلال مُحَمَّد علي الجحاوي) الذي لم يبخل عليّ بالنصح والتوجيه فله مني كل الشكر والامتنان وخالص العرفان كما أخص بالشكر والامتنان جميع زملاء الدراسة أخوتي وأخواتي في دراسة الماجستير وكل من كان له أثرٌ في إتمام هذه الرسالة .

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	
اقرار المقوم اللغوي	
اقرار الأستاذ المشرف	
اقرار لجنة المناقشة	
الاهداء	أ
شكر وامتنان	ب
قائمة المحتويـــات	ت-ث
قائمة الجداول	ج-د
قائمة الاشكال	ذ
قائمة الملاحق	ر
قائمة المختصرات	ز-س
هيكل البحث	ش
المستخلص	ص
المقدمة	1
الفصل الأول : أبحاث سابقة والاطار العام للبحث	
المبحث الأول : أبحاث سابقة	23-3
المبحث الثاني : الاطار العام للبحث	28-24
الفصل الثاني : الاطار النظري لتوظيف معايير محاسبة الاستدامة (معيار FNO 101 المصارف التجارية) لتحسين الافصاح والشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين	
المبحث الأول: الاستمرارية والتغيير والاستدامة	48-30
المبحث الثاني: تحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين في المصارف التجارية	83-49
المبحث الثالث: دور مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) في الابلاغ عن الاستدامة	111-84
الفصل الثالث: نبذة تاريخية عن المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقياس مستوى التزامها بالإبلاغ عن الاستدامة و تحليل واختبار الفرضيات	
المبحث الأول: نبذة تاريخية عن المصارف التجارية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية والمقاييس الكمية المستخدمة للاستدامة وكيفية تطبيقها	120-113

المبحث الثاني: مدى التزام المصارف التجارية عينة البحث بالإبلاغ عن الاستدامة وفق مؤشرات مواضيع الاستدامة المتعلقة بالمعيار (FNO101) الصادر عن مجلس (SASB)	169-121
المبحث الثالث: وصف عينة البحث الموزعة عليهم الاستبانة	209-171
الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	
المبحث الاول: الاستنتاجات	213-211
المبحث الثاني: التوصيات	215-214
المراجع والمصادر	
المصادر العربية	223-217
المصادر الاجنبية	230-224
الملاحق	
المستخلص باللغة الانكليزية	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-2	مراحل التطور الفكري للاستدامة	41-40
2-2	استراتيجية استدامة الشركة والتنمية المستدامة وموجهات الاعمال	48-47
3-2	مقاييس مؤسسة (S & P) للشفافية	77-74
4-2	التسلسل الزمني لإصدار معايير محاسبة الاستدامة	86
5-2	مؤشرات ابعاد الاستدامة	91-90
6-2	معايير محاسبة الاستدامة	98-94
1-3	الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة (2018)	117-115
2-3	المصارف التجارية (عينة البحث) حسب تاريخ تأسيسها وادراجها في السوق ورأسمال الادراج لها خلال فترة اعداد البحث	119-118
3-3	المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها للمصرف العراقي التجاري للفترة (2015- 2016)	123-122
4-3	نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة للمصرف العراقي التجاري للفترة (2015 - 2016)	124
5-3	المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف اربيل للاستثمار والتمويل الدولي للفترة (2015 - 2016)	126-124
6-3	نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف اربيل للاستثمار والتمويل الدولي للفترة (2015 - 2016)	126
7-3	المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف الخليج التجاري للفترة (2015 - 2016)	128-127
8-3	نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف الخليج التجاري للفترة (2015 - 2016)	129
9-3	المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها للمصرف الاهلي العراقي للفترة (2015 - 2016)	131-129
10-3	نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة للمصرف الاهلي العراقي للفترة (2015 - 2016)	131
11-3	المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها للمصرف المتحد للاستثمار للفترة (2015 - 2016)	133-132

12-3	نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة للمصرف المتحد للاستثمار للفترة (2015 - 2016)	134
13-3	المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف اشور الدولي للفترة (2015 - 2016)	136-134
14-3	نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف اشور الدولي للفترة (2015 - 2016)	136
15-3	المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف الاتحاد العراقي للفترة (2015 - 2016)	138-137
16-3	نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف الاتحاد العراقي للفترة (2015 - 2016)	139
17-3	المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف الاستثمار العراقي للفترة (2015 - 2016)	141-139
18-3	نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف الاستثمار العراقي للفترة (2015 - 2016)	141
19-3	المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل للفترة (2015 - 2016)	143-142
20-3	نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل للفترة (2015 - 2016)	144
21-3	المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف التنمية الدولي للاستثمار للفترة (2015 - 2016)	146-144
22-3	نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف التنمية الدولي للاستثمار للفترة (2015 - 2016)	146
23-3	المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للفترة (2015 - 2016)	148-147
24-3	نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للفترة (2015 - 2016)	149
25-3	المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار للفترة (2015 - 2016)	151-149
26-3	نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار للفترة (2015 - 2016)	151
27-3	المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف المنصور للاستثمار للفترة (2015 - 2016)	153-152
28-3	نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة للمصرف الاهلي العراقي للفترة (2015 - 2016)	154
29-3	المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة (2015 - 2016)	156-154

30-3	نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة (2015 - 2016)	156
31-3	المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف بابل للفترة (2015 - 2016)	158-157
32-3	نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف بابل للفترة (2015 - 2016)	159
33-3	المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف بغداد للفترة (2015 - 2016)	161-159
34-3	نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف بغداد للفترة (2015 - 2016)	161
35-3	المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف سومر التجاري للفترة (2015 - 2016)	163-162
36-3	نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف سومر التجاري للفترة (2015 - 2016)	164
37-3	المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف عبر العراق للاستثمار للفترة (2015 - 2016)	166-164
38-3	نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف عبر العراق للاستثمار للفترة (2015 - 2016)	166
39-3	النسب والمتوسط العام لدرجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة (الخمسة) للمصارف عينة البحث للفترة (2015 - 2016)	167
40-3	عدد الاستبانات الموزعة وعدد المصارف ونسبة المستجيبين لها	171
41-3	عينة البحث من حيث المنصب والقسم الذي يعمل به مالئ الاستبانة	172
42-3	عينة البحث حسب الجنس	173
43-3	عينة البحث حسب العمر	174-173
44-3	عينة البحث حسب المؤهل العلمي	174
45-3	عينة البحث حسب التخصص الاكاديمي	175
46-4	عينة البحث حسب العنوان الوظيفي	176
47-3	عينة البحث حسب سنوات الخبرة	176
48-3	عينة البحث حسب الدورات التدريبية	178-177
49-3	القيم والمعايير المعتمدة لكل وزن في المقياس الخماسي	180-179
50-3	النسبة المئوية لإجابات افراد عينة البحث حول المؤشرات الواردة في معيار محاسبة الاستدامة (FNO101 المصارف التجارية) في تحسين الافصاح	181-180

51-3	الاهمية النسبية والمتوسط الحسابي ومعامل الاختلاف والانحراف المعياري لإجابات افراد العينة على الاسئلة المتعلقة بمواضيع الاستدامة (الخمسة) لتحسين الافصاح	186-184
52-3	النسبة المئوية لإجابات افراد عينة البحث حول المؤشرات الواردة في معيار محاسبة الاستدامة (FNO101 المصارف التجارية) في تحقيق الشفافية	191-190
53-3	الاهمية النسبية والمتوسط الحسابي ومعامل الاختلاف والانحراف المعياري لإجابات افراد العينة على الاسئلة المتعلقة بمواضيع الاستدامة (الخمسة) لتحقيق الشفافية	196-194
54-3	النسبة المئوية لإجابات افراد عينة البحث حول المؤشرات الواردة في معيار محاسبة الاستدامة (FNO101 المصارف التجارية) في تعزيز ثقة المستثمرين	200-199
55-3	الاهمية النسبية والمتوسط الحسابي ومعامل الاختلاف والانحراف المعياري لإجابات افراد العينة على الاسئلة المتعلقة بمواضيع الاستدامة (الخمسة) لتعزيز ثقة المستثمرين	206-203

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنــوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	أنموذج البحث	28
1-2	العلاقة بين نظرية الوحدة الاقتصادية (التصميم والتغيير) والهيكل التنظيمي والثقافة	36
2-2	العلاقة الوثيقة بين ابعاد الاستدامة	44
3-2	محددات الحوكمة الداخلية والخارجية	57
4-2	بعض مؤشرات الافصاح لقياس اداء المصارف في تحقيق التنمية المستدامة	68
5-2	منظومة الشفافية والنزاهة في المصارف	71
6-2	الابلاغ الثلاثي للاستدامة (TBL)	73
7-2	الاطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة	87
8-2	القواعد الاجرائية لعمل مجلس (SASB)	88
9-2	اطار محاسبة الاستدامة	90
10-2	خطوات (SASB) لإصدار المعايير	93
1-3	مستوى الابلاغ عن مواضيع الاستدامة وفق المؤشرات المتعلقة بالمعيار fno101 للمصارف عينة البحث للفترة (2015-2016)	169

قائمة الملاحق

ت	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	استمارة الاستبانة	ـــــ
2	اسماء الاساتذة المحكمين	ـــــ
3	مؤشرات معيار محاسبة الاستدامة (FNO101 المصارف التجارية)	ـــــ

قائمة المختصرات

مختصر المصطلح	المصطلح باللغة الاجنبية	المصطلح باللغة العربية
GRI	Global Reporting Initiative	مبادرة الابلاغ العالمية
SASB	Sustainability Accounting Standards Board	مجلس معايير محاسبة الاستدامة
TBL	Triple Bottom Line Report	التقارير ذات الابعاد الثلاثة
ESG	Environmental, Social, Governance	البيئة, المجتمع, الحوكمة
S&P	Standard& Poor's	مؤسسة ستاندرد وبورز
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
SICS ™	Sustainable Industry Classification System	نظام تصنيف الصناعة المستدام
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولي
BCA	Bank capitalization	رسملة المصارف
NPL	Non-performing loans	القروض غير المحصلة
ZIN	Bank-level index	مؤشر مستوى المصرف
PNL	Provision of Non-performing loans	توفير مبالغ القروض غير المحصلة
PCD	Private credit by deposit money banks	الحدود الائتمانية من خلال الودائع في المصارف
LEI	Lerner index	مؤشر ليرنر
BOI	Boone indicator	مؤشر بون
HST	H-statistic	H الاحصائية
FOW	Foreign ownership	الملكية الاجنبية
PEG	Per capita economic growth	النمو الاقتصادي للفرد
HCO	Health Care	قطاع الرعاية الصحية
TCO	Technology & Communications	قطاع التكنولوجيا والاتصالات
FNO	Financial	قطاع المالية
NRO	Non-Renewable Resources	قطاع المصادر غير المتجددة
TRO	Transportation	قطاع وسائط النقل
SVO	Services	قطاع الخدمات

RTO	Resource Transformation	قطاع تحويل الموارد
CNO	Consumption	قطاع الاستهلاك
RRO	Renewable Resources & Alternative Energy	قطاع الطاقة البديلة والموارد المتجددة
IFO	Infrastructure	قطاع البنية التحتية

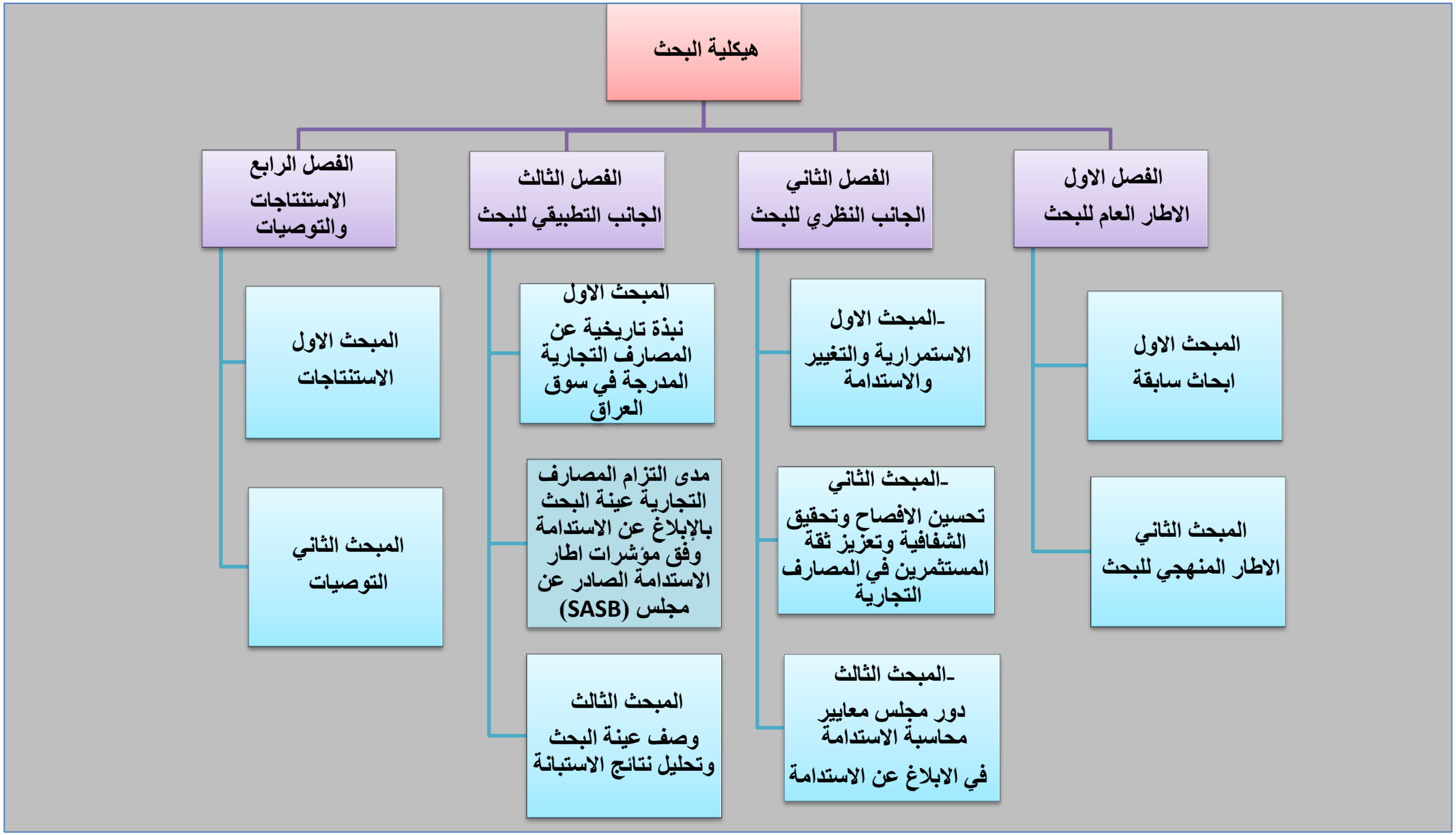
هيكلية البحث
الفصل الاول
الاطار العام للبحث
المبحث الاول
ابحاث سابقة
المبحث الثاني
الاطار المنهجي للبحث
الفصل الثاني
الجانب النظري للبحث
-المبحث الاول
الاستمرارية والتغيير والاستدامة
-المبحث الثاني
تحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين في المصارف التجارية
-المبحث الثالث
دور مجلس معايير محاسبة الاستدامة في الابلاغ عن الاستدامة
الفصل الثالث
الجانب التطبيقي للبحث
المبحث الاول
نبذة تاريخية عن المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق
مدى التزام المصارف التجارية عينة البحث بالإبلاغ عن الاستدامة وفق مؤشرات اطار الاستدامة الصادر عن مجلس (SASB)
المبحث الثالث
وصف عينة البحث وتحليل نتائج الاستبانة
الفصل الرابع
الاستنتاجات والتوصيات
المبحث الاول
الاستنتاجات
المبحث الثاني
التوصيات

المستخلص

يهدف البحث الى توظيف معايير محاسبة الاستدامة (معيار FNO101 المصارف التجارية) من خلال تحليل محتوى التقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للتعرف على مدى التزام المصارف التجارية (عينة البحث) بالإبلاغ عن الاستدامة وتوظيف هذه المعايير لتحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين فيها . بالإضافة الى معرفة آراء مجموعة من العاملين في هذه المصارف حول اهمية مواضيع الاستدامة المتعلقة بالمعيار (FNO101) من خلال الاستبانة التي تم عرضها عليهم . اذ بينت نتائج البحث ان مستوى التزام المصارف التجارية (عينة البحث) بالإبلاغ عن الاستدامة وفق معايير (**SASB**) كانت مقبولة بنسبة (**50.545%**) وهو ما يمثل المتوسط العام للمصارف عينة البحث . بالإضافة الى التباين في مستوى الابلاغ ،اذ بلغ اعلى مستوى للافصاح عن مواضيع الاستدامة للمصارف عينة البحث من خلال النتائج التي تم التوصل لها نسبة (**72.22%**) لسنة (2016) لمصرف التنمية الدولي للاستثمار الحاصل على التقييم الافضل للمصارف التجارية المدرجة في السوق العراقية للاوراق المالية ضمن نظام التقييم (CAMELS) الذي اعلن من قبل البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع شركة " ارنست اند يونغ " التي تعد واحدة من اربع شركات تدقيق عالمية وهذا يدل على ان تطبيق مؤشرات المعيار واحدة من مقاييس الاداء المهمة في نجاحات المصرف . وبلغ ادنى مستوى للابلاغ نسبة (**33.332%**) لسنة 2016 لمصرف اربيل للاستثمار والتمويل . اما فيما يتعلق بالنتائج التي تم التوصل اليها عن اجابات الافراد العاملين في المصارف عينة البحث لمواضيع الاستدامة المتعلقة بالمعيار (FNO101) فقد تبين ان هذه المؤشرات تسهم في تحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين واعطاء الصورة الكاملة لهم في عرض التقارير السنوية.

مقدمة :-

بسبب التطور الكبير الذي شهدته بيئة الاعمال في السنوات الاخيرة اصبح موضوع الاستدامة في المؤسسات المالية وخاصة المصارف التجارية احد مؤشرات الاداء الذي لم يعد يقتصر على الجانب المالي فقط بل تعداه الى مدى مساهمتها في تحقيق الاستدامة المتمثلة بالمحافظة على البيئة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتطوير الاقتصاد بجانب تفعيل دور الحوكمة ، كما تعد المصارف التجارية من اهم المؤسسات المالية التي تسهم في تحسين المستوى الاقتصادي للبلد باعتبارها المحرك الرئيسي للنشاط لاقتصادي ونظراً للتطور في البيئة القانونية والتنظيمية والتنافسية على المستوى الدولي والمحلي للمصارف فهي تتعرض لمخاطر عديدة منها الاحتيال وغسيل الاموال ومخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية و مخاطر الامن الالكترونية ومخاطر التخلف عن السداد وتلبية الالتزامات في حالة الظروف الاقتصادية والمالية المعاكسة ومخاطر الاستدامة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية) . لذلك يتزايد الضغط عليها من المستثمرين لكي تفصح عن كيفية التعامل مع هذه المخاطر وكيفية قيامها بإيجاد فرص لتقديم خدماتها للمجتمعات غير المخدومة للخدمات المصرفية اذ اظهرت الازمة المالية الاخيرة اهمية المصادر المالية المتنوعة التي توفرها هذه الفئة لتتمكن من حماية المستثمرين كمحاولة من الادارة لأثبات ادارة هذه المخاطر. ولهذا ينبغي على المصارف التجارية تحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين التي تعد من العوامل الرئيسية لاستمراريتها ونجاحها وتأتي هذه الثقة للمستثمرين من اشباع حاجتهم ورغباتهم بالمعلومات الكاملة عن استثماراتهم ومستقبلها ومعرفة كافة الظروف المحيطة بهذه الاستثمارات أي عن طريق الافصاح الجوهري عن المعلومات المالية وغير المالية وتحقيق الشفافية من المصارف التجارية ومدى التزامها بالمعايير والقوانين ذات العلاقة لذلك اخذت على عاتقها وبمختلف انشطتها تبني مفهوم الاستدامة للعمل في اطار الشفافية وحماية حقوق اصحاب المصلحة الاكبر وهم المجتمع .

الفصل الأول

أبحاث سابقة والاطار العام للبحث

المبحث الأول

أبحاث سابقة

المبحث الثاني

الاطار العام للبحث

المبحث الاول

تمهيد :-

يتطرق الباحث في هذا الفصل الى مبحثين : الاول خصص لاهم البحوث العراقية والعربية والاجنبية السابقة التي تعرضت لمتغير او اكثر من متغيرات البحث مع بيان موقع البحث الحالي من تلك البحوث . بينما عرض الباحث في المبحث الثاني الاطار العام للبحث مبيناً الاهمية والاهداف والمشكلة والفرضيات النظرية والتطبيقية .

أبحاث سابقة

أولاً: ابحاث عراقية :-

1- بحث (الحيالي والجعفر ، 2009)	
عنوان البحث	**" دور الحوكمة بدعم قرارات الاستثمار "** دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق المالي .
عينة البحث	عينة من المستثمرين في سوق العراق للاوراق المالية
هدف البحث	1- تزويد المستثمرين في سوق العراق للاوراق المالية بالمعلومات عن مستوى تطبيق حوكمة الشركات في العراق . 2- لغرض دراسة وتحليل العلاقة بين مدى تطبيق حوكمة الشركات ودعم القرارات الاستثمارية في سوق العراق للاوراق المالية .
مشكلة البحث	تتمحور مشكلة البحث حول سبب تدني دور سوق العراق للاوراق المالية في توظيف القوانين والانظمة ذات العلاقة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات . والتزام الشركات بتطبيقها يضعف امكانية الوصول الى تحقيق القيمة الحقيقية لاسهم الشركة المدرجة في سوق العراق المالي .
نتائج البحث	1- محاولة الشركات في سوق العراق المالي تحقيق الشفافية عن طريق الالتزام بالقوانين الا انها لم تتمكن من ذلك بسبب الالتزامات التي وضعها قانون المصارف الجديد بالرغم من الرقابة عليها من البنك المركزي العراقي وهذا يدل على الحاجة الماسة للالتزام بهذه الضوابط وتطبيقها من اجل تحقيق الكفاءة الادارية لهذه المصارف .

	2- عدم تمكن الشركات من تحقيق اهدافها بسبب الظروف التي يمر بها البلد الا انهم حاولوا ايجاد لجان رقابية تتعلق بإدارة موجودات ومطلوبات المصارف فضلاً عن عدم الالتزام بالإفصاح عن المعلومات المالية المهمة مع ضعف الادارة في الاداء لعدم توفيرهم لجان فحص الاداء لكون اللجان التي كان يتم توفيرها لجان وقتية .
نوع البحث	بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد المالية في جامعة الموصل
أوجه الشبه	التعرف على دور الافصاح والشفافية في تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق العراق المالي واثرها في قرارات الاستثمار.
أوجه الاختلاف	الاعتماد على الاستبانة فقط كأداة رئيسية للبحث للتعرف على اهمية الافصاح عن قواعد الحوكمة من مجموعة من الشركات العراقية من دون التطرق الى الابعاد الاخرى للاستدامة كما لم يتم الاعتماد على توظيف معايير SASB للتعرف على ابعاد الاستدامة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لتحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين .

2- بحث (السيد واخرون ،2009)	
عنوان البحث	**"الاطار المقترح للافصاح عن المعلومات البيئية في النظام المحاسبي الموحد "**
عينة البحث	شركة مصافي الجنوب (شركة مصفى البصرة) .
هدف البحث	1- التعرف على مفهوم المحاسبة البيئية وما هي التصنيفات المحاسبية المرتبطة بها اضافة الى التعرف على مفاهيم المطلوبات والموجودات البيئية . 2- معرفة اهداف الافصاح البيئي وما هي النماذج التي تم الاعتماد عليها في الافصاح عن المعلومات البيئية المعدة من الامم المتحدة وبعض شركات الصناعة في الولايات المتحدة الامريكية اضافة الى قطاع الصناعة في مصر وبناء إنموذج محاسبي للافصاح خاص بالنظام المحاسبي الموحد لشركة عينة البحث .
مشكلة البحث	تتمحور مشكلة البحث حول عدم قدرة النظام المحاسبي الموحد التقليدي في عكس الجهود التي تبذل من الشركات في مجال حماية البيئة من التلوث فضلاً عن الالتزامات التي تتحملها الشركات نتيجة الاثار الضارة بالبيئة وان الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيئة يساعد من حمايتها .

نتائج البحث	1- بسبب قلة ادراك وعي ادارات تلك الشركات وقلة اهتمام مسؤوليها تجاه حماية البيئة والمجتمع لم يتم تطبيق نظام المحاسبة البيئية بالشكل الكافي . 2- ان الافصاح عن الانشطة البيئية لا يزال يواجه مشاكل عدة ومن اهمها عدم توفر البيانات المالية والادوات الفنية المتعلقة بالتلوث فضلاً عن نقص الخبرات الكفؤة في هذا المجال .
نوع البحث	بحث منشور في مجلة التقني , المجلد 22 , العدد 5
أوجه الشبه	التعرف على بعد واحد من ابعاد اداء الاستدامة المتعلق بتقويم الاداء البيئي عن طريق الافصاح عن المعلومات البيئية لشركة مصفى الجنوب العراقية .
أوجه الاختلاف	الاعتماد على تحليل البيانات فقط للشركة عينة البحث فضلاً عن انه لم يتم التركيز على الجوانب الاخرى من الاستدامة سواء للمسؤولية الاجتماعية والاقتصادية واداء الحوكمة ولم يركز على معايير محاسبة الاستدامة SASB .

3- (بحث يعقوب والغانمي ، 2010)	
عنوان البحث	**اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل (دراسة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب)**
عينة البحث	عينة من مدراء الحسابات والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين وموظفي الشركات وبعض منتسبي الهيئة العامة للضرائب .
هدف البحث	1- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات وبيان الاهمية التطبيقية لمبادئ الحوكمة . 2- الفوائد المتحققة من تطبيق مبادئ الحوكمة لتحسين المعلومات المحاسبية للتقارير المالية لشركات . 3- معرفة اثر تطبيق قواعد الحوكمة على مصداقية التقارير المالية للشركات لتعزيز ثقة التقارير المقدمة للهيئة العامة للضرائب لتحديد ضريبة المكلفين بشكل عادل .
مشكلة البحث	تكمن المشكلة في عدم استلام الهيئة العامة للضرائب للتقارير المالية المقدمة من المكلفين بدفع الضرائب والسبب في انعدام الثقة والوضوح والشفافية بين الهيئة والمكلفين بدفع الضرائب .
	1- ان تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤثر تأثيراً ايجابياً في مستوى الشفافية وفي

نتائج البحث	تقليل التلاعب وتحقيق العدالة والاستقلالية عن طريق الالتزام بالمبادئ والقوانين النافذة. 2- تؤثر لجان التدقيق في توفير مصداقية التقارير المالية وكذلك في عمل المدققين الداخليين والخارجيين . 3- ان تطبيق قواعد الحوكمة من الشركات العراقية يقلل من فرص التلاعب في التقارير المالية المقدمة الى الهيئة العامة للضرائب .
نوع البحث	بحث منشور في مجلة الدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد
أوجه الشبه	التعرف على دور الافصاح والشفافية في تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق العراق المالي واثرها في قرارات الاستثمار.
أوجه الاختلاف	الاعتماد على الاستبانة فقط كأداة رئيسية للبحث للتعرف على اهمية الافصاح عن قواعد الحوكمة من عينة من مدراء الحسابات والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين وموظفي الشركات وبعض منتسبي الهيئة العامة للضرائب دون التطرق الى الابعاد الاخرى للاستدامة كما لم يتم الاعتماد على توظيف معايير SASB للتعرف على ابعاد الاستدامة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية والاقتصاد لتحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين .

4- بحث (عنيزة وعلي ، 2013)	
عنوان البحث	**" تأثير الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم "**
عينة البحث	معمل سمنت الكوفة للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية فضلاً عن عينة من المتعاملين في السوق المالي العراقي وقد تكونت العينة من (50) شخصاً .
هدف البحث	1- التعرف على اهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات الاقتصادية لغرض تحفيزها على تقديم نفقات اجتماعية بشكل اكبر . 2- بيان مدى تأثير الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية على قرارات المستثمرين .

مشكلة البحث	تتمحور مشكلة البحث بعدم الاهتمام من الشركات الاقتصادية العراقية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في قوائمها المالية وعدم ادراكها اهمية ذلك وبالنتيجة عدم معرفة حجم تأثيرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية .
نتائج البحث	1- ان المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تعرض المواضيع الحديثة التي نالت اهتمام العديد من الشركات الاقتصادية والباحثين وهذا دليل على وعيهم بأهميتها . 2- رغبة مستخدمي القوائم المالية في تبني الشركات الاقتصادية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لكونها احد مطالبهم . 3- الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية يؤثر في قرارات مستخدمي التقارير المالية وبالنتيجة يتطلع هؤلاء الى الاستثمار في الشركات التي تفصح في تقاريرها المالية عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية .
نوع البحث	بحث منشور في مجلة الغري لعلوم الاقتصاد والادارة الفئة التاسعة – العدد السادس والعشرون .
أوجه الشبه	التعرف على بعد واحد من ابعاد اداء الاستدامة المتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات العراقية واهميتها في قرارات المستثمرين .
أوجه الاختلاف	الاعتماد على تحليل البيانات فقط للشركة ومجموعة من المتعاملين في السوق المالي بلغ (50) شخص كعينة للبحث فضلاً عن انه لم يتم التركيز على الجوانب الاخرى من الاستدامة سواء المعلومات البيئية او الاقتصادية او اداء الحوكمة كما لم يركز على معايير محاسبة الاستدامة SASB .

5- بحث (علاوي، 2015)	
عنوان البحث	**" مدى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات العراقية " دراسة تحليلية تطبيقية على الشركات العامة العراقية "**
عينة البحث	الشركة العامة للصناعات المطاطية وعينة لمجموعة من موظفي تلك الشركة فضلاً عن عينة لمجموعة من موظفي ديوان الرقابة المالية .
هدف البحث	1- يهدف البحث الى مدى امكانية تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية في الوحدات العامة العراقية للوحدات عينة البحث فضلاً عن تقديم بعض الارشادات الى

	الجمعيات المهنية و الجهات الحكومية التي تساعد على وجود رقابة فعالة ومهنية في تدقيق الحسابات . 2- التعرف على مدى تطبيق قواعد الحوكمة على التقارير المالية من وجهة نظر كلا من معدي التقارير المالية والمدققين والمستخدمين لغرض معرفة اهميتها في زيادة الثقة لمستخدمي التقارير المالية .
مشكلة البحث	تتمحور المشكلة في عدم وجود ركائز للحاكمية المؤسساتية التي يمكن ان تستند على المبادئ والرقابة في الشركات العراقية وخاصة الشركات عينة البحث فضلاً عن ان مدققي الحسابات والمحاسبين غير ملتزمين بقواعد واداب السلوك المهني في اداء واجباتهم وقصور مبادئ الافصاح والشفافية وعدم تقديم بيانات مالية حقيقية للشركات ادى الى عدم مصداقية هذه الشركات من وجهة الاطراف المستفيدة .
نتائج البحث	**1-** عدم وجود اطار عام متعارف عليه لقواعد الحوكمة لعدم وجود جهة محددة تأخذ على عاتقها تبني نظام حوكمة للشركات العراقية . **2-** تدني مستوى قواعد الحوكمة في الشركات العراقية او وجودها ضعيف جدا مما يؤثر على اداء هذه الشركات وعليه من الضروري وجود اطار للحاكمية .
نوع البحث	بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد رقم 17 – العدد الثاني .
أوجه الشبه	التعرف على مستوى الافصاح عن قواعد الحوكمة المطبقة في الشركات العراقية واهميتها في تعزيز الثقة لمستخدمي التقارير المالية .
أوجه الاختلاف	الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية للبحث للتعرف على اهمية الحوكمة في الشركات العراقية من وجهة نظر معدي التقارير المالية والمدققين والمستخدمين في تعزيز الثقة ولم يتم الاعتماد على توظيف معايير SASB للتعرف على ابعاد الاستدامة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والحوكمة والبيئة والاقتصاد لتحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين .

6- بحث (الخفاجي ، 2018)	
عنوان البحث	**"قياس اداء الشركات المساهمة وفق مؤشر S&P/ISX/ESG وفحص مدى التزامها بالإبلاغ عن الاستدامة لتطبيق معايير GRI " بحث تطبيقي لعينة من الشركات العراقية**

	المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية
عينة البحث	مجموعة من الشركات العراقية والبالغ عددها (10) شركات والمدرجة في سوق العراق للاوراق المالية في خمس قطاعات مختلفة لكل قطاع شركتين .
هدف البحث	1- يهدف البحث الى توظيف معايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI لتحليل محتوى التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لمعرفة مدى التزامها بالإبلاغ عن انشطتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحاكمية و لمعرفة مسؤوليتها تجاه المجتمع وفق منظور التنمية المستدامة .
مشكلة البحث	1- ما مدى التزام الشركات العراقية بالإبلاغ عن الاستدامة عن طريق جوانبها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحاكمية . 2- ما مدى التزام الشركات العراقية بالشفافية في الابلاغ عن الاستدامة عن طريق مؤشرات الشفافية S&P .
نتائج البحث	ان مستوى التزام الشركات العراقية (عينة البحث) بالإبلاغ عن الاستدامة وفق معايير مبادرة الابلاغ العالمية GRI ومؤشرات ESG/ISX كانت ضعيفة وبنسبة 19.67% وذلك لضعف ابلاغ الشركات عينة البحث عن اغلب المؤشرات .
نوع البحث	رسالة ماجستير / جامعة كربلاء
أوجه الشبه	تحليل البيانات المالية لعينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لمعرفة مدى التزامها بالإبلاغ عن الاستدامة .
أوجه الاختلاف	الاعتماد على تحليل البيانات فقط كأداة للبحث لمعرفة مستوى الابلاغ عن الاستدامة عن طريق توظيف معايير GRI لعينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية علما ان هذه المعايير عامة وليست محددة لقطاع معين مما يصعب على الشركات و المستثمرين معرفة المؤشرات التي تخص صناعة محددة ولم يتم الاعتماد على توظيف معايير SASB التي تصدر لصناعة محددة والتي تسهل من عمل الشركات العراقية والمستثمرين للتعرف على مستوى الابلاغ عن مواضيع الاستدامة .

ثانياً :- أبحاث عربية :-

1- بحث (ابو حمام ، 2009)	
عنوان البحث	**" اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "**
عينة البحث	عينة من الادارات والمدراء التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين للاوراق المالية والبالغ عددهم (150) شخصاً .
هدف البحث	1- معرفة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات . 2- معرفة الابعاد التنظيمية لحوكمة الشركات . 3- التعرف على دور الافصاح والشفافية واثرها على قواعد الحوكمة .
مشكلة البحث	تم صياغة المشكلة بالتساؤلات الاتية : 1- بيان تأثير وجود اساس محكم وفعال لحوكمة الشركات في الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لشركات عينة البحث . 2- بيان مدى تأثير تطبيق قاعدة المستثمرين والمساهمين في الافصاح المحاسبي لشركات عينة البحث . 3- بيان مدى تأثير تطبيق قواعد الافصاح والشفافية في الافصاح المحاسبي وجودة البيانات المالية لشركات عينة البحث .
نتائج البحث	1- يساهم تطبيق قواعد الحوكمة بشكل كبير في تعزيز دور جودة التقارير المالية والافصاح المحاسبي . 2- التطور في ثقافة تطبيق قواعد الحوكمة والذي كان له انعكاس كبير وبشكل رئيسي على تحسين استمرارية وموقع الشركات في تحقيق اهدافها .
نوع البحث	رسالة ماجستير / الجامعة الاسلامية - كلية التجارة غزة , فلسطين
أوجه الشبه	التعرف على دور الافصاح والشفافية واثرها في تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين واهميتها في جودة التقارير المالية .
أوجه الاختلاف	الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية للبحث للتعرف على اهمية الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين من وجهة نظر عينة من الادارات والمدراء التنفيذيين في جودة التقارير المالية من دون التطرق الى الابعاد الاخرى للاستدامة سواء البيئية او الاجتماعية او الاقتصادية ولم يتم الاعتماد على توظيف معايير SASB للتعرف على ابعاد الاستدامة لتحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين .

2- بحث (السليطي ، 2009)	
عنوان البحث	**" مدى التزام البنوك التجارية العاملة في مملكة البحرين بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البيانات المالية المنشورة "**
عينة البحث	(30) شخصاً من المدراء الماليين او من ينوب عنهم من العاملين في تلك البنوك فضلاً عن (50) مدققاً خارجياً من المكاتب التي تتولى تدقيق البنوك و (30) مدققاً داخلياً من العاملين فيها و (30) من الوسطاء الماليين .
هدف البحث	1- التعرف على مدى اسهام البنوك التجارية في مملكة البحرين بأنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تمارسها من حيث (المحافظة على البيئة , تنمية الموارد البشرية , تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وحماية عملائها , تقديم الخدمات الى المجتمع المحلي) . 2- بيان مدى التزام البنوك التجارية في مملكة البحرين بالإفصاح عن انشطة المسؤولية الاجتماعية في قوائمها المالية المنشورة .
مشكلة البحث	تتمحور المشكلة بالتساؤلات الاتية : 1- هل ان البنوك التجارية في مملكة البحرين تقوم بالإفصاح عن انشطة المسؤولية الاجتماعية عن طريق تقاريرها المالية المنشورة . 2- هل ان البنوك التجارية في مملكة البحرين تساهم بأنشطة مختلفة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية .
نتائج البحث	1- ارتفاع مستوى مساهمة البنوك التجارية في مملكة البحرين في المحافظة على البيئة بشكل عام اذ كانت نسبة المدققين الخارجيين هي النسبة الاكبر في تقدير هذه المساهمة من فئات عينة البحث . 2- مستوى مساهمة البنوك التجارية العاملة في مملكة البحرين المتعلقة بتنمية الموارد البشرية كانت نسبة متوسطة اذ كان التقدير الاكبر لفئة الوسطاء الماليين بالنسبة الى الفئات الاخرى عينة البحث . 3- ارتفاع نسبة مساهمة البنوك التجارية في مملكة البحرين في تقديم الخدمات المصرفية وحماية عملائها اذ كان التقدير الاكبر لفئة المدراء الماليين بالنسبة الى الفئات الاخرى عينة البحث .
نوع البحث	رسالة ماجستير / جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا - كلية الاعمال , الاردن

أوجه الشبه	التعرف على بعد واحد من ابعاد اداء الاستدامة المتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من البنوك التجارية في مملكة البحرين من حيث المحافظة على البيئة ، تنمية الموارد البشرية ، تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وحماية عملائها ، تقديم الخدمات الى المجتمع المحلي .
أوجه الاختلاف	الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية للبحث للتعرف على اهمية المحافظة على البيئة في البنوك التجارية في مملكة البحرين من وجهة نظر المدراء الماليين او من ينوب عنهم من العاملين في تلك البنوك والمدققين الخارجين والداخلين والوسطاء الماليين لمستخدمي التقارير المالية من دون التطرق الى الابعاد الاخرى للاستدامة كما لم يتم الاعتماد على توظيف معايير SASB للتعرف على ابعاد الاستدامة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والحوكمة والبيئة والاقتصاد لتحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين .

3- (بحث صالح ، 2015)	
عنوان البحث	**" الوعي البيئي ودوره في تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وأثره على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي "**
عينة البحث	الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي فضلاً عن مجموعة من المستثمرين في الشركات الصناعية .
هدف البحث	1- توضيح مدى ادراك او وعي ادارة الشركة بالأنشطة البيئية في تطبيق الافصاح المحاسبي البيئي . 2- اثر مستوى الافصاح البيئي في تحسين صورة الشركات الصناعية امام المستثمرين والمجتمع . 3- مدى استفادة المستثمرين من الافصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية في القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية .
مشكلة البحث	تتمحور بالتساؤلات الأتية : 1- هل يؤثر مدى وعي ادارة الشركة بالأنشطة البيئية في تطبيق الافصاح المحاسبي البيئي . 2- ما هو تأثير الافصاح عن المعلومات البيئية في الاداء المالي للشركات الصناعية

	عينة البحث . 3- ما هو تأثير الافصاح عن المعلومات البيئية في زيادة القدرة التنافسية للشركات الصناعية عينة البحث .
نتائج البحث	1- تطبيق الافصاح المحاسبي البيئي وأهميته بالنسبة للمستثمرين في الشركات المساهمة العامة الصناعية 2- الافصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية من الشركات يؤدي الى زيادة القيمة التنافسية لها . 3- الافصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية من الشركات يؤدي الى زيادة الدعم المادي الحكومي والدولي ويساعدها في الحصول على رضا المستهلك.
نوع البحث	اطروحة دكتوراه / جامعة الجنان في فلسفة في المحاسبة ، جامعة الجنان كلية ادارة الاعمال , لبنان
أوجه الشبه	الافصاح عن احد ابعاد الاستدامة المتعلق بالمعلومات البيئية من مجموعة من الشركات عن طريق تحليل البيانات واستبانة موزعة على مجموعة من المستثمرين في الشركات الصناعية .
أوجه الاختلاف	لم يركز الباحث على ابعاد الاستدامة الاخرى المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية واداء الحوكمة والبعد الاقتصادي , ولم يركز على ضرورة الابلاغ عنها على وفق معايير محاسبة الاستدامة SASB .

4- بحث (ابراهيم ، 2016)	
عنوان البحث	**" نموذج محاسبي للافصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرارات الاستثمار "**
عينة البحث	عينة مكونة من معدي التقارير المالية و المستثمرين والمحللين الماليين و مدراء الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية
هدف البحث	1- التعرف على كل من مفهوم التنمية المستدامة والمحاسبة عنها ومدخل اعداد تقارير الاستدامة ومعوقات اعدادها ومحددات الافصاح عنها 2- التعرف على مفهوم الافصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة واهميته في ترشيد

	قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية . 3- تقديم إنموذج مقترح للافصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة واختبار اثره في ترشيد قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية في البيئة العراقية .
مشكلة البحث	تم صياغة المشكلة بالتساؤلات الاتية 1- هل ان الافصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة سيرشد من قرارات المستثمرين في الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية. 2- هل هنالك علاقة بين الافصاح عن تقارير الاستدامة وقرارات المستثمرين في الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية . 3- هل هنالك اثر معنوي للافصاح عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرارات المستثمرين في الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية
نتائج البحث	1- ان الإنموذج المقترح يظهر اهمية الافصاح عن تقارير الاستدامة عن طريق توفير معلومات اكثر شمولا عن الشركات والاهتمام بجوانب يهتم بها اصحاب المصلحة وخاصة المستثمرين والتي لا تتناولها التقارير التقليدية . 2-يساعد الإنموذج المقترح اصحاب المصلحة وخاصة المستثمرين في الشركات المدرجة في سوق العراق المالي على تقييم الاثار السلبية والايجابية نتيجة لمزاولة الشركات انشطتها مما يمكنهم من تقييم مدى وفاء الشركات بمسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فضلا عن الاطمئنان عن مستقبل الشركة واستمراريتها .
نوع البحث	رسالة ماجستير / جامعة المنصورة في علوم المحاسبة , مصر .
أوجه الشبه	التعرف على مفهوم الافصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة واهميته في ترشيد قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .
أوجه الاختلاف	الاعتماد على استمارة الاستبانة فقط كأداة للبحث لمعرفة مستوى الابلاغ عن الافصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة عن طريق توظيف معايير GRI لعينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية علما ان هذه المعايير عامة وليست محددة لقطاع معين مما يصعب على الشركات و المستثمرين معرفة المؤشرات التي تخص صناعة محددة ولم يتم الاعتماد على توظيف معايير SASB التي تصدر لصناعة محددة والتي تسهل من عمل الشركات العراقية والمستثمرين للتعرف على مستوى الابلاغ

	عن مواضيع الاستدامة .

5-بحث (الحياري ، 2017)	
عنوان البحث	**" اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي "**
عينة البحث	تتكون من ثلاث فئات تمثلت بالمدراء الماليين ومدققي الحسابات الخارجين والوسطاء الماليين .
هدف البحث	1- توضيح مفهوم حوكمة الشركات والقاء الضوء على مبادئها الرئيسية . 2- تحديد الاليات المستخدمة في تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الصناعية العامة الاردنية من اجل تحسين المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عنها .
مشكلة البحث	تتمحور مشكلة البحث حول تقييم الاثر من تطبيق انظمة حوكمة الشركات والياتها في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي في تعزيز موثوقية التقارير المالية التي تصدرها تلك الشركات .
نتائج البحث	تفاوت مستوى الاثر لآليات الحوكمة الاربعة في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة للشركات المدرجة في سوق عمان المالي عينة البحث أذ اظهر البحث ان الالية الرابعة (الافصاح والشفافية) جاءت بالمرتبة الاولى في حين جاءت الالية الثالثة (ادارة المخاطر) بالمرتبة الرابعة .
نوع البحث	رسالة ماجستير / جامعة الشرق الاوسط - كلية الاعمال , الاردن
أوجه الشبه	التعرف على دور الافصاح في تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق عمان المالي واثرها في موثوقية التقارير المالية .
أوجه الاختلاف	الاعتماد على الاستبانة فقط كأداة رئيسية للبحث للتعرف على اهمية الحوكمة في الشركات الاردنية من وجهة نظر ثلاث فئات تمثلت بالمدراء الماليين ومدققي الحسابات الخارجين والوسطاء الماليين في تعزيز موثوقية التقارير المالية فضلاً عن انه لم يتم الاعتماد على توظيف معايير SASB للتعرف على ابعاد الاستدامة الاخرى المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة والاقتصاد لتحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين .

6- بحث (علي ،2017)	
عنوان البحث	**"اطار مقترح لمراجعة الانشطة البيئية واثره على قيمة المنشأة "**
عينة البحث	عينة من اعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة كلية الادارة والاقتصاد في الجامعات العراقية والمدراء الماليين و مدققي الحسابات الخارجيين والمحاسبين في الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية
هدف البحث	1-وضع اطار مقترح لتدقيق الانشطة البيئية ومعرفة اثره على قيمة شركات الاعمال العراقية . - التعرف على ماهية المسؤولية البيئية واهمية تبنيها من شركات الاعمال العراقية وتوضيح الدور الذي يمكن ان تقوم به في تعزيز السمعة البيئية لشركات الاعمال العراقية
مشكلة البحث	1- هل تقوم شركات الاعمال في العراق بتحمل مسؤوليتها البيئية بشكل صحيح . 2- ما هو الدور الذي يمكن ان يكون للرقابة في المحافظة على البيئة عن طريق مراجعة الانشطة البيئية لشركات الاعمال العراقية .
نتائج البحث	1- ان القيام ببعض الانشطة البيئية دون البعض الاخر يعد تقصيرا من شركات الاعمال بعدم الوفاء بمسؤولياتها تجاه المجتمع . 2- في ما يخص الاطار المقترح فقد تبين ان مستوى اراء العينة مرتفع بشأنه وهو ما يدل على ادراكهم للمؤشرات والمقاييس العديدة المستخدمة للتحظير لعملية مراقبة الانشطة البيئية وتنفيذها .
نوع البحث	رسالة ماجستير / جامعة المنصورة في علوم المحاسبة , مصر .
أوجه الشبه	التعرف على اهمية تدقيق الانشطة البيئية ومعرفة اثرها في قيمة الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية عن طريق دور الرقابة في المحافظة على الانشطة البيئية للشركات العراقية .
أوجه الاختلاف	الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية للبحث للتعرف على اهمية تدقيق الانشطة البيئية في الشركات العراقية من وجهة نظر عينة من اعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة كلية الادارة والاقتصاد في الجامعات العراقية والمدراء الماليين و مدققي الحسابات الخارجيين والمحاسبين في الشركات العراقية ومعرفة اثره في قيمة الشركات العراقية ولم يتم الاعتماد على توظيف معايير SASB للتعرف على ابعاد الاستدامة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والحوكمة والبيئة والاقتصاد لتحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة

	المستثمرين .

ثالثاً :- ابحاث اجنبية :-

1- بحث (Dlamina ، 2010)	
عنوان البحث	The Banking sectors response to environmental sustainability " استجابة القطاع المصرفي للاستدامة البيئية "
عينة البحث	مجموعة من المصارف والبالغ عددها (9) مصارف والمدرجة في سوق جوهانسبرج للاوراق المالية .
هدف البحث	1- معرفة مدى استجابة القطاع المصرفي للمصارف عينة البحث في العمل على تحقيق التنمية المستدامة . 2- معرفة المدخل الاستراتيجي الذي تتخذه المصارف عينة البحث لتحقيق الاستدامة البيئية . 3- التعرف على الاساليب المتبعة من المصارف عينة البحث لتحقيق الاستدامة البيئية .
مشكلة البحث	بسبب الازمة العالمية في البيئة ولكون الاسواق فشلت في تحديد المخاطر المرتبطة بالبيئة والتأثيرات التي يمكن ان تسببها في المستقبل سواء في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ونظرا لأهمية عمل القطاع المصرفي تتمحور المشكلة في الدور الذي يؤديه قطاع المصارف في تحقيق الاستدامة البيئية والابلاغ عنها عن طريق التقارير المالية التي تصدرها المصارف عينة البحث .
نتائج البحث	1- على الرغم من السعي في تحقيق الاستدامة البيئية الا ان استجابة المصارف عينة البحث لا تزال في مراحلها الاولى . 2- قلة وعي وادراك العاملين داخل المصارف عينة البحث عن الاستدامة البيئية.
نوع البحث	رسالة ماجستير في Gordon Institute of Business Science, University of Pretoria, Pretoria
أوجه الشبه	معرفة مدى استجابة القطاع المصرفي للمصارف عينة البحث في العمل على تحقيق الاستدامة البيئية والابلاغ عنها عن طريق التقارير المالية التي تصدرها تلك المصارف .

أوجه الاختلاف	الاعتماد على تحليل البيانات فقط كأداة للبحث لمعرفة مستوى الابلاغ عن الاستدامة البيئية ولم تركز على جوانب الاستدامة الاخرى سواء الاقتصادية او الاجتماعية او الحاكمية المؤسساتية عن طريق توظيف معايير GRI لعينة من المصارف التجارية علما ان هذه المعايير عامة وليست محددة لقطاع معين مما يصعب على الشركات و المستثمرين معرفة المؤشرات التي تخص صناعة محددة ولم يتم الاعتماد على توظيف معايير SASB التي تصدر لصناعة محددة والتي تسهل من عمل الشركات العراقية والمستثمرين للتعرف على مستوى الابلاغ عن مواضيع الاستدامة .

2- بحث (Botha, 2015)	
عنوان البحث	**An analysis of water-related sustainability disclosure of socially responsible Investment-indexed JSE-listed companies** **تحليل الافصاح عن الاستدامة المتعلقة بالمياه عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الاستثمارية المصنفة المدرجة في سوق جوهانسبرغ المالي**
عينة البحث	(37) شركة في اربع قطاعات مختلفة والمدرجة في سوق جوهانسبرغ المالي (5 شركات مواد اولية و 17 شركة تنقيب و 7 شركات القطاع الصناعي و 8 شركات قطاع خدمي) .
هدف البحث	تحليل ومقارنة التقارير المرتبطة بالإبلاغ عن المياه ومتطلبات الافصاح لعينة من الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرغ للاوراق المالية
مشكلة البحث	بسبب المشاكل التي تواجهها جنوب افريقيا بسبب ندرة المياه ونوعيتها والتي من المتوقع ان تستنفذ في حلول عام 2025 فضلاً عن تغيير المناخ ولكونها لا تمتلك فائض من المياه ينبغي لأفريقيا ان تولي اهتمام لهذا الجانب لذلك تتمحور المشكلة حول تقييم متطلبات الابلاغ والافصاح عن الاستدامة المرتبطة بالمياه للمسؤولية الاجتماعية لشركات عينة البحث .
نتائج البحث	1- تفاوت نسب الافصاح عن الاستدامة للشركات عينة البحث اذ كانت النسب 60% لشركات المواد الاولية، و 76% لشركات التنقيب، و 46% لشركات القطاع الصناعي، و50% لشركات قطاع الخدمات ، يتبين ان قطاع التنقيب حقق اعلى نسبة بالإفصاح عن الاستدامة أما قطاع الصناعة فقد حقق ادنى نسبة .

	2- التركيز على الاستدامة المتعلقة بالمياه لكونها تعد اكثر الموارد اهمية لبقاء الانسان وعليه يجب الضغط على الشركات لغرض الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالمياه عن طريق تقارير الاستدامة .
نوع البحث	رسالة ماجستير في (North-West University)
أوجه الشبه	التعرف على بعد واحد من ابعاد اداء الاستدامة المتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من مجموعة من الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرغ من حيث الاستدامة المائية كونها تعد اكثر الموارد اهمية لبقاء الانسان .
أوجه الاختلاف	الاعتماد على تحليل البيانات فقط كأداة رئيسية للبحث للتعرف على اهمية الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمحافظة على المياه لمجموعة من الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرغ دون التطرق الى الابعاد الاخرى للاستدامة كما لم يتم الاعتماد على توظيف معايير SASB للتعرف على ابعاد الاستدامة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والحوكمة والبيئة والاقتصاد لتحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين .

3- بحث (Chen et al , 2015)	
عنوان البحث	**The relationship between disclosures of corporate social performance and financial performance: Evidences from GRI reports in manufacturing industry ”** **" العلاقة بين الافصاح عن الاداء الاجتماعي والاداء المالي للشركات : على وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI لأعداد التقارير المالية لصناعات التحويلية "**
عينة البحث	(75) شركة في خمسة صناعات مختلفة (صناعة السيارات و صناعة المعادن و صناعة الورق و صناعة الادوية و الصناعة الكيميائية) .
هدف البحث	1- التعرف على العلاقة المترابطة بين مختلف مؤشرات المسؤولية الاجتماعية عن طريق اجراء عملية التحليل لهذه المؤشرات . 2- مقارنة اداء المسؤولية الاجتماعية لشركات عينة البحث . 3- التعرف على العلاقة بين أداء المسؤولية الاجتماعي والاداء المالي لشركات عينة البحث .
مشكلة البحث	1- هل توجد علاقة ارتباط بين مؤشرات المسؤولية الاجتماعية وفق مبادرة الابلاغ

	العالمية GRI . 2- هل توجد علاقة بين مؤشرات المسؤولية الاجتماعية والاداء المالي للشركات عينة البحث .
نتائج البحث	1- بالامكان استخدام تقارير مبادرة الابلاغ العالمية كوسيلة فعالة لتقييم عمل الشركات المستدام . 2- وجود علاقة ارتباط بين نوعية المنتجات التي تقدمها الشركات عينة البحث واداء المسؤولية الاجتماعية لذلك تعمل الشركات على تحسين جودة منتجاتها التي تزيد من قدراتها التنافسية في السوق . 3- لا يوجد فرق محدد في الافصاح عن مؤشرات المسؤولية الاجتماعية بين الشركات عينة البحث . 4- ان الشركات التي تلتزم بالإفصاح عن مؤشرات المسؤولية الاجتماعية وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI تسهم في تحسين اداءها المالي بشكل جيد فضلاً عن تحقيق الشركة ميزة تنافسية جيدة في السوق .
نوع البحث	بحث منشور في (International Journal of Production Economics)
أوجه الشبه	التعرف على بعد واحد من ابعاد اداء الاستدامة المتعلق بالإفصاح عن الاداء الاجتماعي والاداء المالي من مجموعة من شركات عينة البحث .
أوجه الاختلاف	الاعتماد على تحليل البيانات فقط كأداة رئيسية للبحث للتعرف على اهمية الافصاح عن الاداء الاجتماعي والاداء المالي من مجموعة شركات عينة البحث وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI دون التطرق الى الابعاد الاخرى للاستدامة كما لم يتم الاعتماد على توظيف معايير SASB للتعرف على ابعاد الاستدامة المتعلقة بالحوكمة والبيئة والاقتصاد لتحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين .

4- **بحث (Martina & Emma , 2016)**	
عنوان البحث	**A study of Environmental Disclosures in the European Oil and Gas Industry** **" دراسة الإفصاحات البيئية في صناعة النفط والغاز الاوربية "**
عينة البحث	(60) شركة في قطاع النفط والغاز المطبقة لمبادرة الابلاغ العالمية GRI في الابلاغ

	عن الاستدامة.
هدف البحث	يهدف البحث الى التعرف على كيفية اعداد تقارير الاستدامة لشركات النفط والغاز في اوربا والتحقق من مدى التزام هذه الشركات بالإرشادات والمبادئ وفق مؤشرات مبادرة الابلاغ العالمية GRI وكيفية قيام هذه الشركات بالتغيير في اعداد التقارير مع مرور الوقت .
مشكلة البحث	مدى الابلاغ عن المعلومات البيئية الجوهرية لشركات النفط والغاز عن طريق تقارير الاستدامة وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI لتحسين الشفافية للمساهمين في الشركة .
نتائج البحث	1- تفاوت افصاح الشركات الصناعية للنفط والغاز الاوربية في تقاريرها المالية من حيث الالتزام بالإبلاغ عن المؤشرات البيئية المتعلقة بالمياه والتنوع البيولوجي والانبعاثات و النفايات السائلة . 2- زيادة افصاح شركات تصنيع النفط والغاز الاوربية في الابلاغ عن المؤشرات البيئية في تقاريرها للفترة من 2012-2014 .
نوع البحث	رسالة ماجستير International Business School - JÖNKÖPING University
أوجه الشبه	التعرف على احد ابعاد اداء الاستدامة المتعلق بالإفصاح عن الاداء البيئي من مجموعة من الشركات في قطاع النفط والغاز لتحسين الشفافية للمساهمين .
أوجه الاختلاف	الاعتماد على تحليل البيانات فقط كأداة رئيسية للبحث للتعرف على اهمية الافصاح البيئي من مجموعة من الشركات في قطاع النفط والغاز وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI دون التطرق الى الابعاد الاخرى للاستدامة كما لم يتم الاعتماد على توظيف معايير SASB للتعرف على ابعاد الاستدامة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والحوكمة والاقتصاد لتحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين .

5- بحث (Novokmet & Rogosis , 2016)	
عنوان البحث	**Bank sustainability reporting within the GRI 4 framework** **" ابلاغ المصرف عن الاستدامة ضمن اطار مبادرة الابلاغ العالمية GRI4 لإعداد التقارير المالية "**
عينة البحث	مجموعة بنك يونكريديتو احد البنوك الاوربية .

هدف البحث	**1-** يهدف البحث الى تقديم احدث إنموذج للابلاغ عن الاستدامة لأعداد تقرير متكامل لقطاع المصارف عينة البحث التي تعمل في 15 دولة اوربية لكون الابلاغ عن الاستدامة قد يصبح الزاميا للشركات في دول اوربا في حلول عام 2018 . **2-** تحليل التقارير المصدرة من المصارف عينة البحث في الابلاغ عن الاستدامة .
مشكلة البحث	تم صياغة المشكلة بالتساؤلات الاتية : 1- التعرف على الطريقة التي يتم بها صياغة تقارير الاستدامة وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI . 2- مزايا وعيوب مبادرة الابلاغ العالمية GRI . 3- كيفية الافصاح عن جوانب انشطة المسؤولية الاجتماعية للمصارف عينة البحث وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI .
نتائج البحث	**1-** تدني مستوى الافصاح عن المؤشرات المتعلقة بالبعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. **2-** عدم التزام المصارف عينة البحث في الابلاغ عن الابعاد الثلاثة للاستدامة (الاجتماعية والبيئية والاقتصادية) وفق تقرير متكامل وبصورة مستقلة (تقرير الاستدامة) كما انها لم تبلغ عن مؤشرات المسؤولية الاجتماعية وبالنتيجة يؤدي هذا الامر الى فقدان الشفافية في الابلاغ عن الاستدامة .
نوع البحث	بحث منشور في مجلة Stowarzyszenie Księgowych w Polsce / بولندا
أوجه الشبه	معرفة مستوى استجابة القطاع المصرفي لمجموعة من المصارف في العمل على تحقيق الاستدامة والابلاغ عنها عن طريق اصدار تقرير متكامل وبصورة مستقلة تقوم بإصداره تلك المصارف .
أوجه الاختلاف	الاعتماد على تحليل البيانات فقط كأداة للبحث لمعرفة مستوى الابلاغ عن الاستدامة عن طريق توظيف معايير GRI4 لعينة من المصارف الاوربية علما ان هذه المعايير عامة وليست محددة لقطاع معين مما يصعب على الشركات و المستثمرين معرفة المؤشرات التي تخص صناعة محددة ولم يتم الاعتماد على توظيف معايير SASB التي تصدر لصناعة محددة والتي تسهل من عمل الشركات العراقية والمستثمرين للتعرف على مستوى الابلاغ عن مواضيع الاستدامة .

6- بحث (Djajadikerta & Ong , 2017)	
عنوان البحث	**Impact of corporate governance on sustainability reporting: Empirical study in the Australian resources industry** **" تأثير حوكمة الشركات في تقارير الاستدامة " دراسة تطبيقية في صناعة الموارد البشرية "**
عينة البحث	مجموعة من ادارات الشركات لـ (133) شركة مدرجة في سوق الاوراق المالية الاسترالية
هدف البحث	**1-** التعرف على تأثير حوكمة الشركات في تقارير الاستدامة للشركات عينة البحث . 2- خصائص تكوين مجلس الادارة وعلاقته بتقارير الاستدامة .
مشكلة البحث	مدى تأثير حوكمة الشركات عن طريق دراسة تكوين مجلس الادارة للشركات عينة البحث لكونه يمثل السلطة الاعلى لأدارة الشركة في الافصاح عن تقارير الاستدامة وذلك لوجود علاقة ارتباط بين شكل تكوين مجلس الادارة والتقارير المتعلقة بالاستدامة .
نتائج البحث	**1-** وجود علاقة ارتباط كبيرة بين شكل تكوين مجلس الادارة والافصاح عن تقارير الاستدامة . **2-** وجود تأثير لحوكمة الشركات في تقارير الاستدامة والتي يجب الافصاح عنها اضافة الى الابعاد الاخرى وفق مبادرة الابلاغ العالمية GRI والمتمثلة (بالبعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي) .
نوع البحث	بحث منشور School of Business and Law, Edith Cowan University, Australia
أوجه الشبه	التعرف على مستوى الافصاح عن قواعد الحوكمة المطبقة في مجموعة من ادارات الشركات الاسترالية واهميتها في الافصاح عن تقارير الاستدامة .
أوجه الاختلاف	الاعتماد على الاستبانة فقط كأداة رئيسية للبحث للتعرف على اهمية الافصاح عن قواعد الحوكمة فقط على تقارير الاستدامة دون التركيز على الجوانب الاخرى للاستدامة لمجموعة من ادارات الشركات الاسترالية من وجهة نظر العاملين في تلك الادارات وبالاعتماد على مبادرة الابلاغ العالمية GRI ولم يتم الاعتماد على توظيف معايير SASB للتعرف على ابعاد الاستدامة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والحوكمة والبيئة والاقتصاد لتحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين بالتقارير المالية.

المبحث الثاني

الاطار العام للبحث

اولا : : أهمية البحث **Importance of the Research**

1- الاهمية الفكرية :-

تتمثل اهمية البحث في كونه يرتبط بتحقيق التنمية المستدامة سواء للمصارف التجارية او للمستثمرين بوصفهم احد مكونات المجتمع الذين يتأثرون بالظروف والعوامل في البيئة المحيطة بهم ، وان نجاح أي قرار استثماري يتطلب منهم معرفة الصورة الكاملة للمصارف المستثمر فيها ولكل تفاصيلها المالية وغير المالية ،لذا فقد عالج مجلس معايير محاسبة الاستدامة ذلك ولجميع القطاعات ومن ضمنها المصارف التجارية عن طريق مجموعة معايير لتحسين الافصاح وتحقيق الشفافية التي تعزز من ثقة المستثمرين فيها.

2- الاهمية التطبيقية :-

تعد المصارف التجارية من المؤسسات المالية التي تساهم في تحسين المستوى الاقتصادي للبلد وبسبب تطور البيئة القانونية والتنظيمية على المستوى الدولي والمحلي و التوسع في تعاملات ونشاطات هذه المصارف وفتح فروع لها في دول اجنبية مختلفة وارتباط هذه المصارف بالمصارف الدولية ادى الى وجود مستثمرين خارجيين وداخليين مما يزيد من تأثير هذه المصارف في المجتمع . لذلك لابد من تحقيق التنمية المستدامة لها و الالتزام بالإفصاح عن مواضيع الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والالتزام بقواعد الحوكمة. وعليه فان الفهم الواضح لمعيار محاسبة الاستدامة (FNO 101) وتطبيقه من المصارف التجارية الصادر عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) يساعدها في تحديد أي معلومة جوهرية مطلوب الافصاح عنها لها علاقة بمؤشرات الاستدامة عن طريق ارشادات الافصاح والمعايير المحاسبية التي يوفرها هذا المعيار لاستخدامها من المصارف التجارية في اعداد تقارير الاستدامة.

ثانيا : اهداف البحث :- Objectives of the Research

1- الاهداف من الناحية الفكرية :-

التعرف على المؤشرات الواردة بـ معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) وبيان اهمية الابلاغ عنها وفق مجموعة معايير وارشادات محاسبية وبيان أثر ذلك عن طريق توظيف هذه المؤشرات من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لما في ذلك من اثر في تحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين بالإضافة للبيانات المالية والتي تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة و تحسين عملية الاستثمار وجذب رؤوس الاموال.

2- الاهداف من الناحية التطبيقية :-

أ- بيان قدرة المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية في توظيف معيار محاسبة الاستدامة (FNO 101) وفق مفهوم واضح لمؤشرات الاستدامة والابلاغ عنها .

ب- بيان التأثير الجوهري في توظيف معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) في تحسين الافصاح.

ج- بيان التأثير الجوهري في توظيف معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) في تحقيق الشفافية.

د- بيان التأثير الجوهري في توظيف معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) في تعزيز ثقة المستثمرين في الاستثمار وجذب رؤوس الاموال.

ثالثا : مشكلة البحث :- Research Problem

1- مشكلة البحث من الناحية الفكرية :-

أظهرت الازمة المالية الاخيرة اهمية ادارة المخاطر في عمل المصارف التجارية وعلى وجه التحديد المصارف التي فشلت في احتياطيات رؤوس الاموال الكافية لمواجهة مخاطر السيولة مثلاً وحماية حقوق المستثمرين. ونتيجة لذلك يتعين على المصارف التجارية اجراء اختبارات تقييم لمواجهة هكذا مخاطر. وكمحاولة جادة من المصارف التجارية لأثبات كيفية ادارة مثل هكذا مخاطر للمستثمرين ينبغي على المصارف التجارية تحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين في الاستثمارات وجذب رؤوس الاموال ويتحقق ذلك عن طريق التزام المصارف التجارية بالمعايير والقوانين ذات العلاقة. وعليه فأن اعتماد معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) من المصارف التجارية يسهم في تحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات .

2- **مشكلة البحث من الناحية التطبيقية : يمكن تلخيصها بالتساؤلات الاتية :-**

أ- هل توظيف معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية يسهم في تحسين الافصاح.

ب - هل توظيف معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية يسهم في تحقيق الشفافية.

ج - هل ان المعلومات التي يوفرها معيار محاسبة الاستدامة(FNO101) بالنسبة للمستثمرين في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية تسهم في تعزيز ثقة المستثمرين في الاستثمارات .

د - هل ان المعلومات التي يوفرها معيار محاسبة الاستدامة(FNO101) بالنسبة للمستثمرين في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية تسهم في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.

رابعا : فرضيات البحث The Assumptions of the Research

1- فرضيات البحث من الناحية الفكرية :-

تعد عملية توفير الثقة للمستثمرين في المصارف التجارية من العوامل الاساسية لاستمراريتها ونجاحها وتأتي هذه الثقة للمستثمرين من اشباع حاجتهم ورغباتهم بالمعلومات الكاملة عن استثماراتهم ومعرفة كافة الظروف المحيطة بهذه الاستثمارات أي عن طريق الافصاح الجوهري وتحقيق الشفافية من المصارف التجارية ومدى التزامها بالمعايير والقوانين ذات العلاقة . لذلك فإنَ تبني مفهوم معيار محاسبة الاستدامة من المصارف التجارية يعزز من الافصاح الجوهري ويحقق الشفافية لها بالنتيجة امكانية الاستفادة منه من المستثمرين والجمهور. و يوصي المجلس بان ينظر كل مصرف في استخدام هذه المؤشرات عند الافصاح عن الاداء في ما يتعلق بكل مؤشر من مؤشرات الاستدامة التي حددتها على انها جوهرية حتى وان كانت متعلقة بالابعاد المستقبلية وعدم التاكد المتعلقة بعمليات المصرف والوضع المالي بما في ذلك المتعلقة بالمتغيرات الخارجية (البيئية و الاجتماعية و السياسية و التنظيمية) .

2- فرضيات البحث من الناحية التطبيقية :-

الفرضية الاولى :

تَوظف المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) وفق مفهوم واضح لمؤشرات الاستدامة والابلاغ عنها.

الفرضية الثانية :

توظيف معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية يسهم في مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الرشيدة عن طريق تحسين الافصاح .

الفرضية الثالثة :

توظيف معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية يسهم في مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الرشيدة عن طريق تحقيق الشفافية .

الفرضية الرابعة :

توظيف معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية يسهم في مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الرشيدة عن طريق تعزيز ثقة المستثمرين في التقارير المالية.

خامساً- حدود البحث:- Limitations of the Research

1- **الحدود المكانية للبحث:** مجموعة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كون المعيار موضوع البحث يتعلق بالمصارف التجارية .
2- الحدود الزمانية للبحث : البيانات المالية للفترة (2015 – 2016) .

سادساً :- الاساليب الاحصائية المستخدمة :-

1- الجانب النظري :- الكتب والدوريات والبحوث والرسائل والاطاريح العربية والاجنبية .
2- الجانب التطبيقي :- تحليل التقارير السنوية للمصارف عينة البحث باستخدام مؤشرات معايير محاسبة الاستدامة (SASB) والاسلوب الاحصائي بأستخدام برنامج (SPSS) .

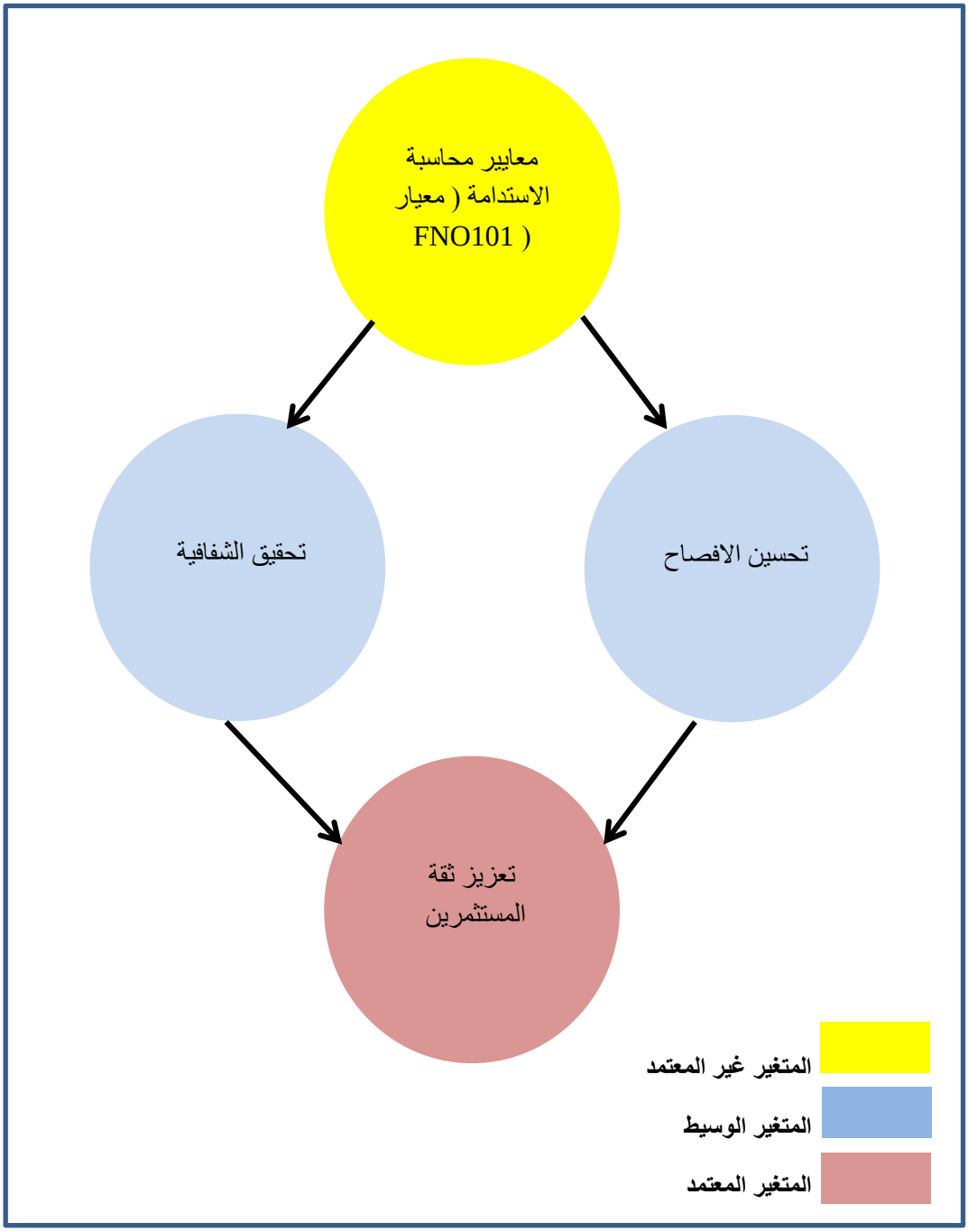

المصدر اعداد الباحث

الشكل (1- 1) أنموذج البحث

الفصل الثاني

الاطار النظري لمعايير محاسبة الاستدامة (معيار FNO 101 المصارف التجارية) لتحسين الافصاح والشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين

المبحث الاول

الاستمرارية والتغيير والاستدامة

المبحث الثاني

أساليب تحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين في المصارف التجارية

المبحث الثالث

دور مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) في الابلاغ عن الاستدامة

المبحث الاول

الاستمرارية والتغيير والاستدامة

Continuity & Change & Sustainability

تمهيد :

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في ستينيات القرن العشرين بسبب التغيرات التي حصلت في بيئة الاعمال وقد ادت هذه التغيرات الى ازمات كبيرة مثل فقدان التنوع البيئي وتعرية التربة وزيادة تبديد الموارد الطبيعية وتلوث الماء والهواء وغيرها .

ويعد ظهور التنمية المستدامة كنوع من التحسين المستمر الذي يهدف الى زيادة القيمة الاقتصادية للشركات واستمرارها عن طريق اداء وظائفها تجاه المجتمع وحماية البيئة. وقد عقدت الكثير من المؤتمرات والندوات والتي كان اولها تأسيس نادي روما عام 1968 الذي جمع عددا كبيرا من رجال الاعمال من مختلف الدول اذ كان الهدف منه معالجة النمو الاقتصادي السريع وتأثيراته المستقبلية كما دعت الامم المتحدة المجتمع الدولي الى ايجاد الحلول السريعة وبهذا ظهر مفهوم التنمية المستدامة لغرض تحسين الاعمال الانتاجية وتقليل هدر الموارد الطبيعية من الشركات اذ لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة للمجتمع من دون تنمية مستدامة للشركات التي لها تأثير كبير في حياة الناس والاقتصاد والبيئة بشكل عام.

وسوف يتطرق الباحث في هذا المبحث الى المفاهيم الرئيسية للاستمرارية والتغيير وتطور الاستدامة لما يراه من وجود ترابط بين هذه المصطلحات عن طريق الاطلاع على الادبيات ذات العلاقة .

2-1-1 الاستمرارية والتغيير : Continuity & Change

2-1-1-1 مفهوم الاستمرارية والمفاهيم المتعلقة بها : Continuity

تشير العديد من الابحاث التي تناولت تطور الفكر المحاسبي من الناحيتين الاكاديمية والمهنية الى وجود خاصيتين متلازمتين تميزت بهما المحاسبة هما الاستمرارية والتغيير (continuity & change) (شاهين , 2011 : 8) ولان اساس عمل النظام المحاسبي في الشركات هو تسجيل العمليات المالية ولكن الصعوبة التي قد تواجهها الشركة هي عملية اجراء المطابقة التي تحدث نتيجة لمزاولتها لأعمالها وهذا ليسهل من العملية المحاسبية . ولأنه ينظر الى ان الشركة مستمرة في عملياتها ولغرض اجراء المطابقات يتم تقسيم عمر الشركة الى فترات محاسبية لتحديد نتائج اعمالها (Camilleri & Camilleri , 2017 : 38) وتعني الاستمرارية " ان الشركة مستمرة في مزاولة اعمالها الى اجل غير محدد لتتمكن

من خلاله تحقيق اهدافها (الججاوي والمسعودي , 2014 : 31) كما تعني الاستمرارية الاعتقاد بان للشركة القدرة على مواصلة عملياتها لفترة طويلة تكون كافية لتحقيق اهدافها عن طريق تحقيق العوائد الاقتصادية والوفاء بالالتزامات المترتبة عليها . وفي حالة عدم القدرة والاستمرارية على وفاء الشركة بتسديد الالتزامات المترتبة عليها خلال سنة مالية على الاقل فعليها الابلاغ عن ذلك عن طريق قائمة الملاحظات (Phillips et al , 2016 : 605) وبموجب هذا الفرض يرى المحاسبون ان الشركة مستمرة من تاريخ نشوئها واكتسابها الشخصية المعنوية المستقلة كوحدة مستمرة في مزاولة نشاطاتها وبغض النظر عن العمر الطبيعي للملاك باعتبارهم مستقلين عن الشركة ولكل منهم اهداف مستقلة ،فقد عُدَ فرض الاستمرارية من الفروض الجوهرية لنظرية المحاسبية (الحيالي , 2007 : 48) ووفقا لمعايير المحاسبة الدولية معيار رقم (1) لهذا الافتراض تعد الشركة في الوقت الحاضر مستمرة في نشاطاتها بشكل جوهري ولا توجد نية الى تقليصها او تصفية نشاطاتها وعلى هذا الاساس يتم اعداد القوائم المالية ، ولا يقصد من ذلك ان الشركة مستمرة الى ما لا نهاية وانما يسمح لها بالاستفادة من اصولها المالية والوفاء بالالتزامات المترتبة عليها وبمعنى انها تستمر كحد ادنى لمدة تزيد عن العمر الافتراضي للأصول المملوكة وكذلك الوفاء بجميع الالتزامات المترتبة عليها . ونظرا لما قد يترتب على النظام الاقتصادي الحالي من زيادة حدة التقلبات في الاسعار وخاصة في الدول الاقل نموا يجب اعادة النظر في فرض الاستمرارية فان ذلك يتطلب سرعة من الاكاديميين والمهنيين للوصول الى الحلول التي يصبح معها هذا الفرض ذا فعالية (المحمود , 2004 : 208) وبموجب (الاطار المفاهيمي للابلاغ المالي) فالافتراض الاساس ان القوائم المالية تعد على فرض ان الشركة مستمرة في مزاولة اعمالها في الوقت الحالي وفي المستقبل المنظور وبالنتيجة فان الشركة ليس لديها النية او الحاجة الى تخفيض نطاق عملياتها او التصفية واذا كانت هنالك حاجة او نية فعلية فانه بالإمكان ان تعد القوائم المالية وفق اسس مختلفة وعليه يجب على الشركة ان تفصح عن ذلك (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين , 2016 : 12) اما معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الفقرة (25) فيجب على الادارة عند اعداد القوائم المالية اجراء تقييم لقدرة الشركة على الاستمرار ويجب على الشركة اعداد قوائمها المالية على هذا الاساس ولا توجد لدى الادارة نية لتصفية الشركة او تقليص اعمالها . وفي حالات عدم التاكد من قدرة الشركة على الاستمرارية نتيجة لظروف او احداث ذات اهمية فعلى الشركة ان تفصح عن ذلك عن طريق قوائمها المالية .

اما الفقرة (26) فعند اجراء عملية التقييم للشركة فيما اذا كان فرض الاستمرارية مناسبا فعلى الادارة ان تأخذ بنظر الاعتبار جميع المعلومات المتاحة للفترات اللاحقة حقائق عن كل حالة ففي حالات يكون لدى الشركة عمليات مربحة مع سهولة الحصول على موارد مالية لذا يكون فرض الاستمرارية مناسب دون

الحاجة الى اجراء تحليل تفصيلي للشركة . اما في حالات اخرى فقد تكون الادارة ملزمة بالاخذ بنظر الاعتبار مجموعة من العوامل المتعلقة بربحية الشركة سواء في الوقت الحالي او في الفترات اللاحقة لغرض الوصول الى قناعة بان فرض الاستمرارية يعد مناسبا (معيار IAS رقم 1 فقرة 25, 26 ,2001) وقد اشار المعيار الدولي رقم (10) الى الاحداث بعد فترة التقرير بانه يجوز للشركة الابلاغ في قوائمها المالية وفقا لفرض الاستمرارية اذا تبين بعد فترة ان هذا الافتراض غير مناسب (معيار IAS رقم 10 ,2001, 4) .

وعلى اثر القلق المتزايد حول مهمة مدقق الحسابات ودوره في الابلاغ عن احتمالية الفشل المالي واكتشاف مخالفات مالية ومحاسبية جوهرية ولتلافي فشل المدققين من اكتشافها اصدر المجلس الدولي للرقابة والتدقيق (IAASB) المعيار الدولي للتدقيق (570) المتعلق بفرض الاستمرارية والذي هدف الى توفير الارشادات اللازمة الى مدقق الحسابات عند تدقيق البيانات المالية المرتبطة بملاءمة فرض الاستمرارية للشركات على المدى البعيد (الشيخ , 2008 : 77) .

فضلاً عن معيار التدقيق الدولي (23) لسنة 1986 " الاستمرارية " الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والذي يلزم مراقب الحسابات في ان يكون حذراً وحريصاً عند تخطيط و اداء عملية التدقيق واجراءات التقييم للنتائج في احتمالية ان يكون فرض الاستمرارية محل شك عن طريق استخدام التقارير المالية فعليه ان يجمع ادلة الاثبات الكافية والملائمة لنفي او تأكيد هذا الشك حول قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة اعمالها على المدى البعيد (حليحل وكريم , 2017 : 183) .

ولكون الشركات تعمل في عالم متغير ومتجدد ومتطور لذلك تحتاج الى اعادة وتطوير هيكلها التنظيمي بصورة مستمرة حتى لا تكتسب صفة التقادم لذلك فان قدرة الشركة على الاستمرارية تتوقف على مدى قدرتها على مواكبة حالة التطور والتي تمكنها من معرفة متطلبات البيئة المحيطة بها ومعرفة التطورات المستقبلية لكون الشركات التي لا تفكر في المستقبل لا مستقبل لها (جلال , 2016 : 449) .

2-1-1-2 العوامل المؤثرة في استمرارية الاعمال Factors Affecting on Business Continuity :-

الهدف الرئيسي للشركات في الوقت الحالي هو كيفية توفير الخدمات وتقديم المنتج المناسب وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب وتلبية احتياجات العملاء ، ولضمان الحفاظ على النقدية وتوفير الخدمات في جميع الاوقات . و لغرض الاستمرارية على المدى البعيد يجب ان تكون الشركة على استعداد دائم لمواجهة جميع العوامل والتهديدات الطارئة مثل المخاطر المتعلقة بالاستدامة (البيئية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ، الحوكمة) والتقدم التكنولوجي وغيرها .

ويذكر(Bakar , et al , 2015 : 130) ان هذه العوامل او التهديدات تقلل من قيمة الشركة ومكانتها التنافسية وفقدان العلامة التجارية لها وخسارة عملائها التي قد تؤدي الى تصفيتها. وبناءاً على ما سبق فإن هنالك مجموعة من المتطلبات تساعد على استمرارية الشركة وهي :-

1- **الخدمات الادارية :** قوة و ضعف الادارة في تسيير الاعمال وتقديم خدمات الدعم في حالة الازمات الطارئة وكيفية ادارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة ومدى مساهمة الادارة في المواقف الحرجة عن طريق توفير الدعم المالي او التطوير او الصيانة .
2- **المتطلبات الخارجية :** يقصد بها امتثال الشركة الى القوانين والتشريعات التي تفرضها السلطات الحكومية المتعلقة باستمرارية الاعمال .
3- **استعدادات الشركة :** قدرة الشركة على مواجهة الاحداث الطارئة عن طريق تكوين فريق عمل لمواجهة الازمات المحتملة والخروج من هذه الازمات باقل الخسائر الممكنة وتجنب المخاطر وتوفير المواقع البديلة .
4- **تنظيم عمليات الاستمرارية : -** اعداد الشركة بصورة جيدة عن طريق التنسيق في العمليات بين الموظفين والادارة يجعل الشركة في مكانة قوية وقادرة على مواجهة المخاطر ويتم ذلك عن طريق التدريب وتثقيف العاملين والاتصالات المستمرة بين مختلف المستويات العاملة في الشركة .

2-1-1-3 الاستدامة من اجل الاستمرارية :-

ان ظهور التنمية المستدامة وتطبيقها يسمح للشركات بتحسين ادائها وجاذبيتها وضمان استمراريتها على المدى البعيد عن طريق مجموعة من الاجراءات في حالة تم تطبيقها نذكر منها الاتي : (عويدة , 2013 : 60-59) .

1- بيان قدرة الشركة في الاستجابة الى تطلعات المجتمع تجاهها ،اذ تعد الشركات المستدامة مكسب اضافي يعزز من مصداقيتها وشرعيتها والذي سيسهم في تعزيز سمعتها وخفض المخاطر وتقديم منتجات سليمة وجذب مستثمرين جدد بسبب السلوك الاخلاقي لها .
2- تحسين اداء الشركة عن طريق التجديد والابتكار والالتزام بالسياسات السليمة التي تخفض من التكاليف المترتبة عليها (مثل تكاليف الغرامات او العقوبات نتيجة لعدم احترام التشريعات البيئية والاجتماعية) والاخذ بنظر الاعتبار متطلبات المجتمع للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة .

3- ضمان استمرارية الشركة عن طريق تطبيق المعايير والقوانين الجيدة التي تخص الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمساهمة في وضعها والاهتمام بالمستقبل للحد من الاثار السلبية والعمل على ادارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمالية الناتجة من انشطتها .

2-1-2 التغيير Change :-

لقد شهدت السنوات الاخيرة تغييرات واضحة بالنسبة لكثير من الشركات في ستراتيجية التفكير نحو الاستدامة وجعلها جزء من ستراتيجية عمل الشركة ،ولتحقيق ذلك يتطلب من الشركات تغييرات جذرية في نشاطاتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لان مفهوم الاستدامة الشاملة يتطلب دمج الاداء البيئي والاقتصادي والاجتماعي ،ولعل السؤال الذي يمكن ان تطرحه الادارة هو كيف يمكن تحسين اداء الشركة المستدام وهيكلها التنظيمي وما هي العوامل التي تؤدي الى تحقيق ذلك وبيان قدرة الشركة على تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وقياسها .

ان اساس عمل أي شركة هو اجراء مجموعة من العمليات تهدف من خلالها تحويل المدخلات الى مجموعة من المخرجات تسمى المنتجات (products) وعادة ما تكون هذه المخرجات على شكل خدمات (services) او سلع (goods) وهذا ليس في حد ذاته هدفا وانما الهدف من ذلك هو عملية التبادل (exchange) لهذه المنتجات مع البيئة المحيطة بها ونتيجة لهذا التبادل تحصل الشركة على عدة منافع اما تكون على شكل اموال او على شكل خبرات او كليهما معاً ، وعن طريق ذلك تستطيع ان تستمر في عملياتها لذلك يرتبط عملها بالبيئة الخارجية ولا يمكن تجاهل ذلك وهذه البيئة ترتبط بمجموعة من المتغيرات سواء متغيرات اقتصادية او سياسية او ثقافية او اجتماعية او تكنولوجيا او طقس وغيرها . وكل هذه المتغيرات تتسم بحالة من التغيير المستمر (جلال , 2016 : 434) . ولكي تكون الشركة قادرة على مواكبة التطورات التي تشهدها بيئة الاعمال من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ولكون عملية التغيير بالمحاسبة تتسم بالبطء الشديد حتى تتأكد من جدوى وأهمية التغيير بشكل اكيد فقد تكون هنالك ظواهر تستغرق عقدين من الزمن لاستيعابها كظاهرة التضخم مثلا لذا نجد كثيرا من الافكار والاساليب المحاسبية لم تكن متداولة لدى المجتمع المالي من فضلاً عن العديد من المعايير والاجراءات والاساليب لم تكن معروفة وجاءت نتيجة التطورات لبيئة الاعمال كتطور تكنولوجيا المعلومات والتطورات الاقتصادية والعولمة الى جانب التطورات الاجتماعية والبيئية وعليه تطور الجانب النفعي للمحاسبة من عملية تحقيق الربح التي تعد الهدف الاساسي للملاك الى مراعاة رغبات اصحاب المصالح والمستثمرين والمساهمين والمقرضين اضافة الى مصالح المجتمع ككل . لذا ظهر ما يعرف بنظرية الوحدة الاقتصادية

عن طريق التركيز على تقييم الاداء الاقتصادي والاجتماعي والمالي للشركة خدمة لمصالح المستثمرين والمساهمين والعملاء (شاهين , 2011 : 9) .

1-2-1-2 التغيير التنظيمي من اجل الاستدامة Organizational Change For Sustainability:-

فيما يتعلق بالتغيير التنظيمي للشركات لغرض الاستدامة فعلى وفق هذا المفهوم يمكن تعريف الاستدامة بطرق مختلفة لأنه ينظر الى الاستدامة على انها سلسلة مترابطة من اساليب العمل التي تتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والتكنولوجية ولارتباط الشركة بالبيئة المحيطة بها فهي ليست ثابتة بوصفها بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجية متطورة ومتغيرة باستمرار يمكن ان تجعل اساليب العمل غير مجدية بمرور الوقت اذا لم تبادر الادارة بتغييرات لكونها تمثل السلطة العليا في الشركة لذلك يتطلب منها تغيير هيكلها التنظيمي الذي يعد جزءاً من الاستدامة (Sebhatu , 2008 : 78) وفقا لنظرية الوحدة الاقتصادية (التصميم والتغير) وهي دراسة لفهم كيفية عمل الشركة وماهي العوامل التي تؤثر وتتأثر بها عن طريق البيئة المحيطة بها لان فهم طبيعة عمل الشركة والسيطرة على المتغيرات الداخلية والخارجية يساعد على استمراريتها وزيادة الثروة والموارد بشكل فعال (R.jones ,2013: 30) . **والشكل الاتي يوضح العلاقة بين نظرية الوحدة الاقتصادية (التصميم والتغيير) والهيكل التنظيمي والثقافة .**

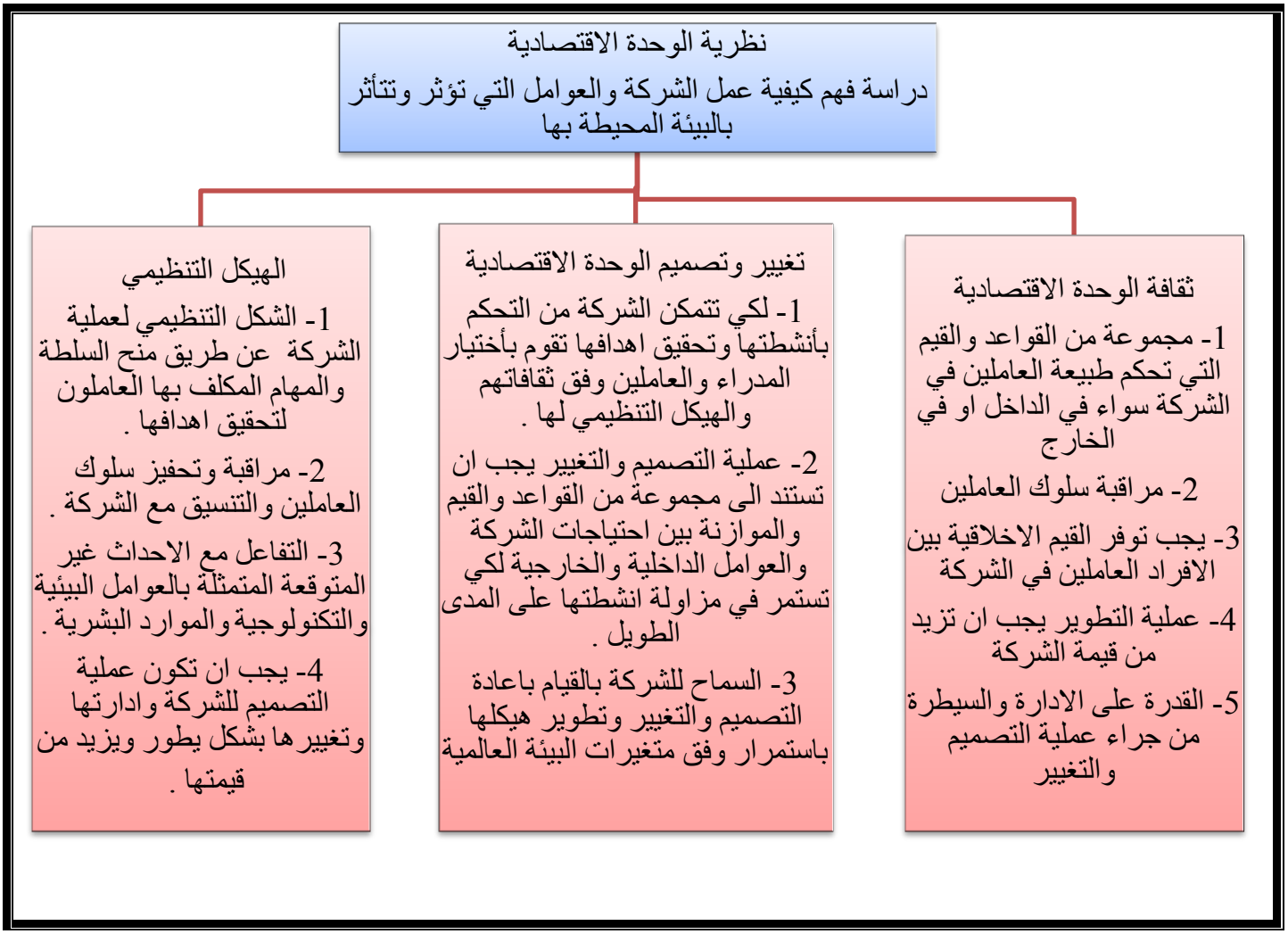

شكل (2 – 1)

العلاقة بين نظرية الوحدة الاقتصادية (التصميم والتغيير) والهيكل التنظيمي والثقافة

Source :(Gareth, R. Jones,(2013),"Organizational Theory, Design, and Change ": 30)

لذلك يرى الباحث ان التغيير والتصميم والهيكل التنظيمي وثقافة الوحدة الاقتصادية لإدارة الشركات عوامل مهمة ورئيسية في تحقيق الاستدامة لها . فمن دون استدامة الشركات التي لها تأثير كبير في الاقتصاد والمجتمع والبيئة لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة .

2-1-3 التنمية المستدامة Sustainability Development:

2-1-3-1 مراحل تطور وظهور مفهوم التنمية المستدامة Sustainability And Development

بصفة عامة يمكن للمطلع على البحوث التي تشير الى مفهوم التنمية المستدامة ان يكتشف جدلا كبيراً سواء على المستوى الاكاديمي او على المستوى العلمي ففي عقد الستينات من القرن العشرين الذي تبنته

الامم المتحدة والذي اقترن بالنمو الاقتصادي الذي ارتكز على زيادة الدخل القومي ودخل الفرد (عبدالرحيم , 2015 , 23) اذ يمكن اعتباره المحطة الاولى المتفق عليها والمتمثلة بإنشاء نادي روما عام (1968) كأول فكرة للاهتمام بالبيئة التي تمثل احد ابعاد التنمية المستدامة وقد حضره عدد من رجال الاعمال من مختلف انحاء العالم دعا النادي الى ضرورة القيام بإجراء البحوث التي تخص مجال التطور العلمي لمعرفة وتحديد النمو الاقتصادي في دول العالم . (كعوان , 2016 : 83) وبالرجوع الى المعنى اللغوي لمفهوم التنمية المستدامة او الاستدامة فهي ترجع الى المصطلح الانكليزي (sustainable , Development sustainable) بمعنى الادامة او الدوام وبالمعنى اللغوي من الفعل داوم يداوم والذي ورد على عدة معاني في لسان العرب منها (طلب دوامه والمواظبة عليه والتاني في الشيء) (الخفاجي , 2018 : 25) اما اصطلاحا فقد تعددت التعاريف لمفهوم التنمية المستدامة الا ان الملفت للنظر انه لم يتم استخدامها استخداما صحيحا . اذ ان اصل المصطلح يعود الى علم الايكولوجي استخدمت لغرض التعبير عن تشكيل وتطوير النظم الديناميكية التي تكون معرضة الى تغييرات في عناصرها وخصائصها . اما في المفهوم التنموي فقد استخدم هذا المصطلح للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الايكولوجيا [1] وعلم الاقتصاد (خلفاوي , 2016 : 141) . اما لجنة بورنتلاند للتنمية المستدامة (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية – عام 1987) فقد عرَفت " التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرة الاجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها " وهذا التعريف يطرح بعض التساؤلات الهامة لكون الاحتياجات تتغير بصورة مستمرة وليست ثابتة مع مرور الزمن كما انها تختلف من بيئة الى اخرى وليست ثابتة سواء للأجيال الحالية او المستقبلية فضلاً عن ان عملية التنمية تتطلب تطوير الاحتياجات لأنها ليست وسيلة فقط لتلبية الاحتياجات لذلك لا يمكن تحديد هذه الاحتياجات بصورة مستقلة عن التنمية . اما تعريف الفاو [2] لمفهوم التنمية المستدامة والذي تم تبنيه عام (1989) فهو " التنمية المستدامة هي ارادة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار ارضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية وان هذه التنمية سواء في الزراعة اوفي الغابات او المصادر السمكية التي تحمي الارض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بانها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية " وهذا التعريف ايضا لا يعالج مسالة المعادلة بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية (رومانو , 2003 : 56) . اما المرحلة الثانية تتمثل بالاهتمام بالجوانب البيئية وقد برزت لأول مرة اهمية الربط بين التنمية والبيئة خلال مؤتمر ستوكهولم عام (1972) حول البيئة الانسانية والذي نظمته الامم المتحدة كخطوة اولى نحو الاهتمام العالمي بالبيئة وقد صدرت اول وثيقة دولية عن هذا المؤتمر " Repport of the United Nation

[1] **الابكولوجيا :-** هي فلسفة علم البيئة ،اذ ترى ان البشرية بوصفها واحدة من الطبيعة وكجزء لا يتجزأ من حالة التطور في الكون .
[2] **الفاو :-** منظمة الاغذية والزراعة . www.almaany.com.

concern of the Human Environment " تضمنت مبادئ العلاقات بين الدول فضلاً عن التوصيات التي تدعو جميع المنظمات الدولية لاتخاذ ما يلزم لحماية البيئة من الكوارث والعمل على تحسينها (ياسمينة , 2006 : 148) اما اهم المبادئ التي تم اعتمادها في هذا المؤتمر فهي ما يلي (ياسين , 2012 : 2) :-

المبدأ الاول : الحرية والمساواة للإنسان حق اساسي للعيش في ظروف بيئية مناسبة تسمح له بالحياة بكرامة ورفاهية .

المبدأ الثاني : استخدام الموارد غير المتجددة بطريقة تضمن عدم نفادها في المستقبل ليضمن اشتراك البشرية في الاستفادة من هذه الموارد .

المبدأ الثالث : لضمان توفير بيئة ملائمة لحياة الانسان وعمله ضرورة الاهتمام بالابعاد الاقتصادية والاجتماعية .

في حين يمثل الظهور الرسمي لمفهوم التنمية المستدامة في المرحلة الثالثة والذي عرف عن طريق تعميمه على المستوى الدولي في المؤتمر الذي نظمته الامم المتحدة عن طريق اللجنة الدولية للبيئة وبعنوان " مستقبلنا المشترك " وكذلك عرف بتقرير بورنتلاند [3] والذي اظهر فصلا كاملا عن التنمية المستدامة ، واما ما ذكر في هذا التقرير " فهو كيفية الوفاء بالاحتياجات الرئيسية للأجيال الحالية عن طريق ابعاد الاستدامة المتمثلة بالبعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي (ابراهيم , 2016 : 4) اذ اصدرت اللجنة الدولية للبيئة و التنمية عام (1987) تقريراً لمفهوم التنمية المستدامة والذي يساعد على الفهم والقياس والابلاغ عن الاداء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي فضلا عن اداء الحوكمة (Martina & Emma , 2016 : 6) .

اما المرحلة الرابعة تتمثل بمرحلة الاعلان عن مفهوم التنمية المستدامة وقد عقد عام (1992) مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والبيئة بالبرازيل في ريودي جانيرو وقد وجهت دعوات دولية حول الاهتمام بالقضايا البيئية وخاصة في البلدان النامية للحماية والرقابة والابلاغ عن التلوث البيئي . كما اوصى المؤتمر بمعالجة المشاكل البيئية التي تعاني منها تلك البلدان عن طريق وضع الخطط والبحوث والاستراتيجيات الاخرى (Noah , 2017 : 3) وقد اصدرت الامم المتحدة بيان ريو دي جانيرو [4] في البرازيل والذي اطلقت عليه (قمة الارض) عن التنمية المستدامة بمشاركة (172) دولة من (108)

[3] **برونتلاند :-** هي رئيسة وزراء النرويج الاسبق (1981 -1989 ، 1990 – 1996) وهي احد الزعماء الدوليين للتنمية المستدامة والصحة العمومية وقدمت هذا التقرير ضمن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية عام (1987) .

[4] **بيان ريو دي جانيرو :-** اصدر خلال الفترة من 3 حتى 14 تموز عام 1992 في قمة ريو (مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية) UNOED .

رئيس حكومة لدول مختلفة والذي يحتوي على (27)مبدا يقع على عاتق الحكومات والمجتمعات مسؤولية ابتكار الخطط المستدامة . ولغرض تحقيق ذلك ينبغي على هذه الحكومات والمجتمعات تحديد الاولويات ومن ثم تبتكر اهداف الاستدامة والخطط المتعلقة بها لتحقيقها على مستوى مثالي (التنمية من اجل الاستدامة , 2013 : 1-7) وفي عام (1995) بدا عمل برنامج الامم المتحدة الانمائي في وضع خططاً للإدارة البيئية (Masud et al , 2017 : 3) **ولعل اهم المعايير المتعلقة بالاستدامة البيئية هي ما يلي :-**

1- **التجديد :** أي يجب استخدام الموارد القابلة للتجديد بطريقة فعالة والتي لا تتخطى معدلات التجديد الطبيعية .
2- **الاستبدال :** أي يجب استبدال الموارد غير المتجددة بالموارد المتجددة .
3- **الاستيعاب :** أي يجب ان لا تتسبب الانبعاثات الناتجة من المواد في تلوث البيئة .
4- **عدم التخلي عن المسؤولية في تحقيق الاستدامة .**

وينبثق عن المعايير اعلاه الاهداف التي تساعد في تحقيق الاستدامة البيئية في اطار التنمية المستدامة ما يلي (Schiehe' & Wallin , 2014 : 22-23) :

1- الادارة الكفؤة والفعالة للموارد الطبيعية التي تحافظ على سلامة البيئة .
2- استخدام المؤشرات البيئية التي تساعد او تسهم في صنع واتخاذ القرارات .
3- الربط بين الانشطة الاجتماعية والبيئية التي تساعد في تحقيق الرفاهية للمجتمع .
4- تحسين الحوكمة والتعاون مع المنظمات التي تدعم التنمية البيئية .

كما عقد عام (1997) مؤتمر (كيوتو) المتعلق بتغيير المناخ وقد اتفقت الدول المتقدمة على تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري ولذلك اطلق عيله بروتوكول كيوتو الذي اقترحت فيه الولايات المتحدة تحفيض الانبعاثات الى نسبة 15% وليس ايقافها ولا يزال هذا المؤتمر واحدا من الاتفاقيات الدولية التي ولدت ارتباكاً كبيراً في هذا القرار لأنه حدد فقط السمات الرئيسية له ولم يشرح الاجراءات الهامة المتمثلة بكيفية تنفيذه (خلفاوي , 2016 : 139) .

وفي ايلول سنة (2000) العقد الخامس للتنمية المستدامة اتفق زعماء العالم في المؤتمر الذي انعقد في نيويورك وعرف (بمؤتمر الالفية) على مجموعة من الاهداف وفق سقف زمني حتى عام (2015) على ان يكون عام (1990) معياراً مرجعياً. واكدت هذه الاهداف تحقيق سبل العيش والرفاهية للفقراء في العالم عن طريق تقليل الفوارق الطبقية وتوفير الامان واتاحة الفرص امام الجميع (Paul , 2008:

578) فضلاً عن مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في جوهانسبرغ عام (2002) المتعلق بالتنمية المستدامة ولكون معظم اقتصاديات العالم مرتبطة مع بعظها اقتضت الحاجة الى اتباع مدخل متكامل لتحقيق الاستدامة الاقتصادية لغرض زيادة المسؤولية على المدى البعيد ليشمل جميع الدول والمجتمعات (Schiehe' & Wallin , 2014 : 21) .

اما العقد الحالي فقد شهد انعقاد مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20) " المستقبل الذي نصبو اليه " وقد شجع على بناء مستقبل اقتصادي و اجتماعي و بيئي مستدام لصالح الاجيال الحالية والمقبلة ولصالح كوكبنا (الوثيقة الختامية , 2012 : 11) . **بناء على ما سبق يمكن تلخيص مراحل التطور الفكري لمفهوم التنمية المستدامة بالجدول رقم (2-1) الاتي :**

الجدول (2 – 1) مراحل التطور الفكري للاستدامة

الفترة الزمنية	مراحل التطور الفكري للاستدامة
المرحلة الاولى 1960-1970	المحطة الاولى المتفق عليها والمتمثلة بإنشاء نادي روما عام (1968) كأول فكرة للاهتمام بالبيئة التي تمثل احد ابعاد التنمية المستدامة .
المرحلة الثانية 1970-1980	الاهتمام بالجوانب البيئية برزت ولأوّل مَرّةَ اهمية الربط بين التنمية والبيئة خلال مؤتمر ستوكهولم عام (1972)
المرحلة الثالثة 1980-1990	الظهور الرسمي لمفهوم التنمية المستدامة والذي عرف عن طريق تعميمه على المستوى الدولي في المؤتمر الذي نظمته الامم المتحدة عن طريق اللجنة الدولية للبيئة وبعنوان " مستقبلنا المشترك " اذ اصدرت اللجنة عام (1987) تقريراً لمفهوم التنمية المستدامة المعروف بتقرير" بورتلاند ".
المرحلة الرابعة 1990 - 2000	مرحلة الاعلان عن مفهوم التنمية المستدامة وقد عقد عام (1992) مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والبيئة في البرازيل في ريودي جانيرو وقد وجهت دعوات دولية حول الاهتمام بالقضايا البيئية . وفي عام (1995) بدا عمل برنامج الامم المتحدة الانمائي في وضع خطط للإدارة البيئية . كما عقد عام (1997) مؤتمر (كيوتو) المتعلق بتغيير المناخ .
المرحلة الخامسة	عام (2000) اتفق زعماء العالم في المؤتمر الذي انعقد في نيويورك الذي عرف (بمؤتمر الالفية) على مجموعة من الاهداف وفق سقف زمني حتى عام

2010 – 2000	(2015) على ان يكون عام (1990) معياراً مرجعياً . فضلاً عن مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في جوهانسبرغ عام (2002) لتحقيق الاستدامة الاقتصادية .
المرحلة الحالية 2018 – 2010	عام (2012) انعقاد مؤتمر الامم المتحدة لتنمية المستدامة (ريو + 20) " المستقبل الذي نصبو اليه " الذي شجع على بناء مستقبل اقتصادي و اجتماعي و بيئي مستدام لصالح الاجيال الحالية والمقبلة .

*الجدول من اعداد الباحث

ويتضح مما سبق ان مراحل تطور الاستدامة بدأت بالاهتمام بالاستدامة البيئية التي تمثل احد ابعاد الاستدامة ومن ثم التشجيع على بناء مستقبل اقتصادي واجتماعي مستدام لان هذه الابعاد ليست مستقلة عن بعضها وانما يكمل بعضها الاخر لكون الهدف لكل منها هو تطوير الاقتصاد العالمي وتحقيق المساواة وتقليل استهلاك الموارد الطبيعية والحفاظ عليها وحماية كوكبنا لتحقيق الرفاهية للبشر .

و في الوقت الحالي فان البحوث المحاسبية للاستدامة ترتكز على استدامة الشركات التي تعني المحافظة على موارد الشركة واصولها واموالها التي تعد احد موارد المجتمع بشكل عام وعلى المدى البعيد (الخفاجي , 2018 : 26-27) كون ادخال مفهوم استدامة الشركات اصبح امرا ضروريا ولان بقاء الشركة على المدى البعيد واستمراريتها لم يعد عن طريق ادائها المالي وتحقيق الارباح فقط وانما اصبحت الشركات بحاجة الى ادخال المؤشرات غير المالية مثل المؤشرات المتعلقة بحماية البيئة والرقابة عليها ومؤشرات الانشطة الاجتماعية والاقتصادية اضافة الى مؤشرات الحوكمة والتي تسهم في صنع واتخاذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي عن طريق تقارير الاستدامة اضافة الى التقارير المالية (ابراهيم , 2016 : 8) .ويعرف (Pinchuk) استدامة الشركات " بانها الاستدامة التي تعظم من قيمة المساهمين في الشركة عن طريق تبني الفرص وادارة المخاطر الناتجة عن الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى الشركة ان تأخذ بنظر الاعتبار المجتمع والبيئة نتيجة الاعمال التي تقوم بها لغرض استمراريتها على المدى البعيد " (Pinchuk , 2011 : 13) وقد وضعت بورصة عمان اهم العوامل والاثار الايجابية عند تبني مبادئ الاستدامة وهي (بورصة عمان , 2016 : 7-8) :-

1- تقليل المخاطر الناتجة من مزاولة الشركة لأنشطتها وزيادة الفرص الاستثمارية لتعاملاتها .
2- تحقيق الارباح والمحافظة على ديمومة عمل الشركة واستمراريتها .
3- تحسين كفاءة الانشطة التشغيلية عن طريق الترشيد في استهلاك الموارد وتقليل التكاليف .

4- الزيادة في ارضاء القوى العاملة في الشركة .
5- تعزيز الحالة التنافسية للشركة عن طريق تحسين سمعتها وعلامتها التجارية .
6- تعزز من قابلية الشركة على التخطيط الاستراتيجي للمدى البعيد .
7- تسهم في مساعدة المجتمع للوصول الى الاكتفاء الذاتي وتحسين مستوى المعيشة .

فضلاً عن ان جميع المبادرات العالمية اكدت على اهمية الابلاغ على استدامة الشركات وعلى سبيل المثال اشارت الفقرة (47) من الوثيقة الختامية لمؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20) والذي ضم مجموعة من الدول المختلفة التي اكدت عن طريق مجموعة من النقاط الرئيسية على زيادة الثقافة الدولية لمسؤولية وشفافية الشركات في الابلاغ عن الاستدامة وتمثلت هذه النقاط بما يلي : (Bartels et al , 2016 : 24) :-

1- الاقرار بان الحكومات لها دور رئيسي ومؤثر في المجتمع لبناء إنموذج للتنمية المستدامة عن طريق اصدار القوانين الالزامية او الاختيارية التي يمكن ان تؤثر بواسطتها على الشركات .
2- الرغبة الصادقة بين اصحاب المصالح والحكومة لوضع افضل السبل والممارسات التنظيمية لغرض تعزيز الشركات في الابلاغ عن الاستدامة .
3- ضرورة الابلاغ عن تقارير استدامة الشركات بشكل واسع والذي يسهم بدوره في تكوين سوق اقتصادية تتمتع بالشفافية فضلاً عن مساهمة القطاع الخاص بتحقيق التنمية المستدامة .
4- التشجيع على استخدام مؤشرات الابلاغ عن استدامة الشركات وفق المبادرات والمعايير العالمية والاستفادة منها .
5- البلدان النامية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طور الابلاغ عن التنمية المستدامة بشكل الزامي .

2-3-1-2 ابعاد الاستدامة (Dimension of Sustainability) :-

شهدت السنوات الاخيرة حاجة الشركات الى تقارير الاستدامة كجزء من الاعمال الاعتيادية لتلبية توقعات اصحاب المصالح والمستثمرين والمجتمع بسبب تزايد المخاوف العامة بشان هذه القضايا ولغرض تحقيق الشركات لأهدافها ورغباتها ينبغي عليها تلبية احتياجات ورغبات اصحاب المصالح والمستثمرين سواء الحاليين او المحتملين وبيان مدى قدرة هذه الشركات في الربط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لان الهدف لكل منها وفق المؤشرات المتعلقة بها هو تحقيق التنمية المستدامة. وتتمثل ابعاد الاستدامة بالاتي :-

1- **البعد البيئي :-** يرتبط بالمعلومات المتعلقة بتأثير الشركات على البيئة وكيفية قياسها والابلاغ عنها والهدف منها هو تحسين اداء الشركات في الاستدامة البيئية على المدى البعيد عن طريق انظمة الادارة في الشركات التي يمكن عدّها كأداة جديدة في الاستدامة البيئية (Jankovic & krivacic , 2017 : 327) لذلك يمكن ان نعد التحدي البيئي الذي يواجه الشركات هو كيفية وضع الخطط الاستراتيجية من المتخصصين لديها في المحافظة على الموارد الطبيعية ومكافحة تلوث الماء والهواء وجميع الامور المتعلقة بالبيئة لان هذه العملية لم تعد تقتصر على جهة او فئة معينة ،بل اصبحت مسؤولية التدهور البيئي في جميع انحاء العالم مسؤولية استراتيجية تحتاج الى اهتمام جدي وموضوعي من جميع الشركات في السيطرة والادارة على الشؤون البيئية لكون الشركات هي احد الادوات في المحافظة على البيئة ،ووفقا لمنظمة المعايير الدولية فان مصطلح البيئة يعني " البيئة المحيطة التي تعمل بها الشركة بما في ذلك الماء والهواء والارض والموارد الطبيعية والحيوانات والنباتات والبشر وعلاقتهما المتبادلة " (David & David , 2017 : 105-106) .

2- **البعد الاقتصادي :-** لقد حظي مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة باهتمام متزايد خلال السنوات الاخيرة من الشركات الى جانب مفهوم التنمية الاجتماعية والبيئية نظرا للتأثير الاقتصادي الكبير في البيئة والمجتمع ونتيجة للنمو الاقتصادي المتزايد وخاصة في قطاع الصناعة والانبعاثات الناتجة عنه ،ولما له من تأثير سلبي على البيئة اصبح هنالك قلق شديد من الناس بسبب تلوث الهواء والماء اضافة الى استنزاف الموارد الطبيعية لذلك يتطلب الامر من هذه الشركات الحد من تأثير النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وحماية حقوق الاجيال القادمة (Science & Media , 1995 : 343) .

3- **البعد الاجتماعي :-** يرتبط هذا المفهوم بأهمية المعلومات المتعلقة بتأثير انشطة الشركات وعملياتها على المجتمع لكونه يهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق توزيع الموارد الطبيعية والاقتصادية وتنمية الثقافات واحترام حقوق الانسان والتنويع والمشاركة (فريد , 2016 : 14) والتي يمكن اعتبارها كمؤشرات للبعد الاجتماعي لان العدالة الاجتماعية " مؤشر يعكس وبدرجة كبيرة نوعية الحياة التي يمكن قياسها عن طريق معرفة السكان الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر وكذلك نسبة العاطلين عن العمل والصحة العامة والتعليم وحماية الناس من الجرائم ومعدلات النمو السكاني فهنالك ارتباط وثيق بينها وبين مبادئ التنمية المستدامة (الجوارين , 2016 : 4-5) .

ويرى الباحث ان الابلاغ عن هذه المؤشرات واعداد التقارير عن اداء الشركة وتطويرها فيما يتعلق بأدائها عن الاستدامة يوجب الدمج بين ابعاد الاستدامة اعلاه لأنها كما اشرنا سابقا ليست مستقلة عن بعضها البعض وانما يكمل بعضها الاخر لان الهدف منها واحد يضمن بقاء الشركة على المدى البعيد واستمراريتها وتعظيم قيمتها وزيادة قدرتها التنافسية بجانب الحفاظ على ثروة المجتمع وموارده وبيئته . ويمكن توضيح الترابط الوثيق بين هذه الابعاد عن طريق الشكل رقم (2-2) الاتي :

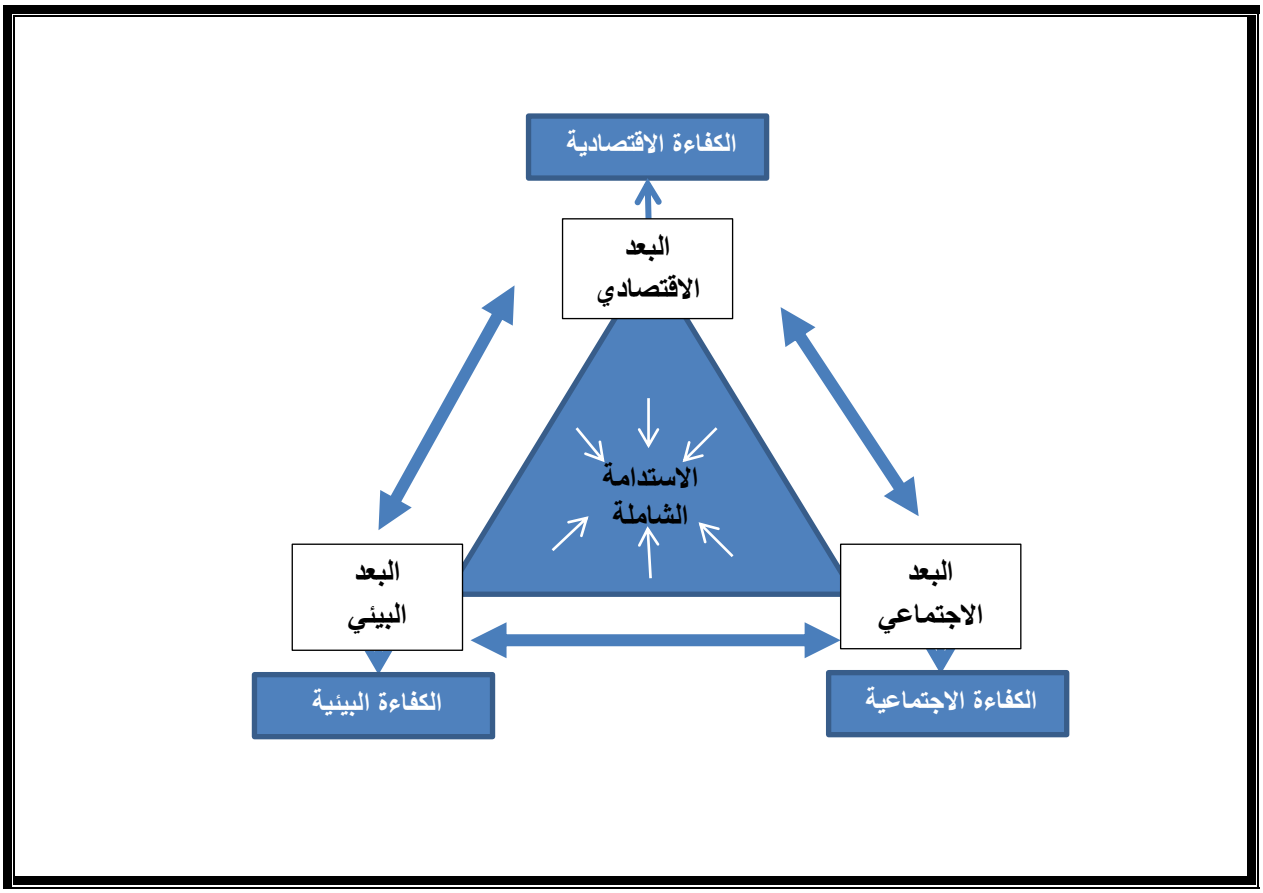

الشكل (2 – 2)
العلاقة الوثيقة بين ابعاد الاستدامة
Source: (Stefan Schaltegger, Martin Bennett , Roger Burritt:2006 , SUSTAINABILITYACCOUNTING AND REPORTING : 8)

2-1-3-3 شروط تحقيق الاستدامة من الشركات (Conditions of Sustainability) :-

ليس الغرض من الاستدامة تحقيق الثروة الاقتصادية للشركة فقط وانما تهدف الى تحقيق واجباتها تجاه الانشطة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بشكل عام لذلك تترتب على الشركات ثلاثة شروط يجب الوفاء بها. (Schaltegger, et al , 2012 : 3)

1- يترتب على الشركات القيام بحل المشاكل المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية والبيئية التي تفرضها السلطات الحكومية وكذلك الاعمال التطوعية خدمة للمجتمع وحماية للبيئة.
2- يترتب على الشركات عن طريق الانشطة التي تؤديها خلق قيمة ايجابية تسهم في زيادة القيمة الاقتصادية للبلد عن طريق نجاح الشركات في خفض التكاليف وزيادة قيمة المبيعات والقدرة التنافسية وزيادة الارباح المتحققة والحفاظ على العملاء وسمعة الشركة .
3- يترتب على الشركات تقديم ما يثبت بان أي نشاط اداري يؤدي الى تحقيق اثار ايجابية او سلبية سواء على المستوى الاقتصادي او الاجتماعي او البيئي .

4-3-1-2 محددات تحقيق الاستدامة (Determinants of Sustainability) :-

تواجه الشركات المحلية والاجنبية العديد من المحددات او العوائق لتحقيق الاستدامة في اطار تنفيذ المبادرات العالمية ومن اهمها عوائق عدة خارجية ملازمة الى بيئة الاعمال تتمثل بالاتي : (Kalinin & et al , 2016 : 9) :-

1- عدم وجود اليد العاملة التي لديها الخبرة الكافية في مجال الاستدامة .
2- عدم القدرة في الحصول على البنى التحتية والتكنولوجيا والحلول الفعلية المستدامة .
3- لا توجد اليات محددة للتمويل الخارجي .
4- عدم وجود موزعين مستدامين .
5- التطبيق المحدود للأدوات المالية المحفزة للاستدامة .
6- عدم وجود تشريعات وقوانين ملزمة للشركات في تحقيق الاستدامة .
7- انخفاض الطلب على المنتجات المستدامة .
8- التواجد للشركات الاجنبية لفترة محدودة .
9- لا يوجد شركاء محتملين وعلى سبيل المثال المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والمحلي
10- عدم اصدار شهادات دولية ومحلية للشركات التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة وفي حالة اصدار شهادات فقد تكون وهمية او محدودة .

ويرى الباحث في حال تم معالجة المحددات او العوائق اعلاه فان ذلك سيساعد على تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل لان استدامة الشركات امر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة سواء للشركات الاجنبية او المحلية لتأثيرها الكبير في حياة الناس والاقتصاد وحماية البيئة.

5-3-1-2 الاستراتيجيات المتبعة لاستدامة الشركات وتحقيق التنمية المستدامة Sustainable Development Strategies :-

يمكن وضع مجموعة من التصنيفات والانماط المختلفة لاستراتيجيات الاستدامة المتبعة من الشركات والتي تمثل سلسلة متصلة فيما بينها تتمثل عن طريق الاستراتيجيات الدفاعية والاستباقية والاستيعابية ويمكن توضيحها كما يلي (Schaltegger , et al , 2012 : 9-10) :-

1- **الاستراتيجية الدفاعية Defense Strategy:-** غالبا ما يكون هذا السلوك ردة فعل من الشركات عن طريق الانشطة الرئيسية لها التي يتعامل وفقها المدراء مع مواضيع الاستدامة بطريقة محدودة نوعا ما لان الهدف الرئيسي من هذه الاستراتيجية ليس لاكتساب الميزة التنافسية من تطبيق مواضيع الاستدامة وانما الحاجة الى الالتزام بالقوانين والتشريعات من جهة لذلك يطلق عليها ايضا "استراتيجية الامتثال " ومن جهة اخر فهي تهدف عن طريق الانشطة الرئيسية للشركة الى المحافظة على الاعمال التجارية المدرة للدخل وقياس درجة الكفاءة والجوانب المتعلقة بالتكاليف للحد من المخاطر المتعلقة بسمعة الشركة وتطبيق القوانين والتشريعات لذلك وليس لهدف تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام .

2- **الاستراتيجية الاستيعابية (التكيف مع الواقع) Capacity Strategy:-** تعكس هذه الاستراتيجية تعديلات جوهرية للعمليات الداخلية للشركة لتحقيق اهداف التنمية الاجتماعية والبيئية مثل الصحة والسلامة المهنية وحماية البيئة وان الدافع الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو حاجة الشركة الى استخدام مواضيع الاستدامة اذ يتعامل معها المدراء وفق قناعة ودراية الى التغيير التنظيمي عن طريق تدريب العاملين لذلك هي تهدف عن طريق انشطة الشركة الرئيسية الى تحقيق ابعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والبيئية وليس تعظيم الدخل فقط .

3- **الاستراتيجية الاستباقية Proactive Strategy:-** غالبا ما يكون هذا السلوك عن طريق الانشطة الرئيسية للشركة التي تهدف الى تحقيق التنمية البيئية والاجتماعية من اجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد والمجتمع بشكل عام وليس الهدف منها تعظيم دخل الشركة فقط لذلك فهي تأخذ بنظر الاعتبار العوامل الخارجية المتعلقة بالمخاطر والتكاليف وحاجة العملاء والامور الاجتماعية والبيئية الموجهة نحو الاداء المميز للاستدامة . ويذكر (Ong) مجموعة من الفوائد التي تشتمل عليها هذه الاستراتيجية منها تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين الاداء المالي وتعزيز سمعة الشركة و العلامة التجارية لها وزيادة الفرص للحصول على راس المال والمحافظة على العاملين في الشركة (Ong , 2016 : 23-24)

ويمكن توضيح الفرق بين الاستراتيجيات المتبعة اعلاه والموجهات المستخدمة في الاعمال الرئيسية للشركات لكل حالة عن طريق الجدول الاتي :

الجدول (2 – 3) استراتيجية استدامة الشركة والتنمية المستدامة

وموجهات الاعمال

استراتيجية استدامة الشركة			
موجهات الاعمال الرئيسية لأغراض الاستدامة	**الدفاعية**	**الاستيعابية**	**الاستباقية**
التكاليف وخفض التكاليف	انشطة موجه الكلفة والكفاءة الاساسي ترتبط بأنشطة الالتزام بالقوانين والتشريعات	انشطة موجه الكلفة والكفاءة تتابع بنشاط وتربط بمواضيع الاستدامة كلما امكن ذلك	انشطة موجه الكلفة والكفاءة ضرورية لإنجاز اهداف الاستدامة
المخاطر والحد منها	قضايا الاستدامة ينظر إليها كمصادر للمخاطرة. وتهدف الأنشطة إلى الحد من المخاطرة	تعد الاستدامة وإدارة المخاطر مفهوم تكميلي لخلق الفرص التجارية	عدم القيام بالأعمال التجارية المصاحبة للمخاطر
المبيعات وهامش الربح	المنتجات أو ما يتعلق بها تتكيف للحد من مخاطر انخفاض المبيعات لذلك يتم ارفاق ما يؤيد الاستدامة لغرض عدم تغيير المنتجات	بعض المنتجات موجهة للاستدامة لفئات من العملاء المحدودة (فضلاً عن خطوط الانتاج التقليدية الحالية) .	استراتيجية التسويق الموجهة للحصول على ميزة تنافسية عن طريق جعل المنتجات والخدمات الموجهة نحو الاستدامة هي جوهر عمل الشركة
قيمة العلامة التجارية وسمعة الشركة	مواضيع الاستدامة المرتبطة بسمعة الشركة يعاد نشاطها .فهي موجهة أساسا للحد من المخاطر	مواضيع الاستدامة لديها اضافة محدودة للمساهمة في السمعة والعلامة التجارية	ترتبط مواضيع الاستدامة بصوره رئيسية بالسمعة والعلامة التجارية
استقطاب الموظفين	زيادة المرتبات للاحتفاظ بالموظفين وجذبهم	عمل الاستدامة والارتباطات المتعلقة بها تزيد نسبياً من جذب بعض الموظفين واصحاب المواهب	عمل الاستدامة التعليم المستمر، والمواقف المبتكرة، والاهتمام الاجتماعي (على سبيل المثال المواضيع الموجهة نحو العوائل) يزيد من

			جذب القوى العاملة ذات المهارات العالية والمواهب الجديدة .
الامكانيات المبتكرة	الابتكارات لحجب التقصير (عدم الاداء) فيما يتعلق بالاستدامة (كـ ظاهرة الغسل الاخضر للمنتجات)	العمليات، والمنتجات، والابتكارات التنظيمية التي تفرضها حدود العمل الحالي	عملية الاستدامة الموجهة ، نحو المنتجات، والابتكارات التنظيمية تُعد اساس الأعمال التجارية؛ اذ تُعد مشاكل الاستدامة واصحاب المصالح مصدرا رئيسيا للابتكار

Source :(Stefan Schaltegger, Florian Lüdeke-Freund , Erik G. Hansen:2012, Business Cases for Sustainability The Role of Business Model Innovation for Corporate Sustainability: 9-10)

يتضح مما سبق ان بعض الشركات عن طريق عملياتها التجارية تهدف الى تعظيم الدخل والى الالتزام بالقوانين والتشريعات الدولية والمحلية لغرض استدامتها واستمراريتها بتطبيقها لمواضيع الاستدامة و ليس لغرض تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام . كما ان هنالك شركات تعمل على دمج اعمالها التجارية مع الاهداف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية من اجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لتطبيقها لمواضيع الاستدامة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتطوير الاقتصاد وحماية البيئة .

المبحث الثاني

تحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين في المصارف التجارية

تمهيد :

ان ما يفتش عنه أي مستثمر هو الصورة الكاملة لمعلومات المصرف ككل ولكل تفاصيله المالية وغير المالية وبما ان المحاسبة هي نظام معلوماتي وظيفتها الاساسية توفير المعلومات المالية وغير المالية التي تساعد جميع الاطراف في عملية صناعة واتخاذ القرارات الرشيدة المختلفة سواء للمستخدمين داخل المصرف او خارجه . وكما هو معروف فأنّ البيانات المالية اصبحت تحصيل حاصل يمكن الحصول عليها بطرق عدةّ وفي مقدمتها القوائم المالية التي يتم اعدادها من قبل محاسبي المصرف عن طريق ما تظهره الارقام المحاسبية من معلومات مالية الا ان هذه الصورة غير مكتملة ولم تعد تلبي حاجة الاطراف المستفيدة (اصحاب المصالح وفي مقدمتهم المستثمرين على نطاق المصرف) وعلى نطاق اوسع المجتمع ككل الذي اصبح مهتماً بالمصارف كونها وحدات اجتماعية تكون المجتمع الاقتصادي لأي بلد . لذا استدعت الحاجة الى بيانات غير مالية وتتمثل بأبعاد الاستدامة (البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية و الحوكمة) كون البيانات المالية تمثل او تكاد تمثل بعداً واحداً وهو البعد المالي بالإضافة الى انه يبقى بعداً تاريخياً ماضياً ومن المتوقع ان يكون معروفاً او في حدود المعرفة تقريباً . لذا فقد عالج مجلس معايير محاسبة الاستدامة Sustainability Accounting Standards Board (SASB) ذلك من خلال مجموعة مقاييس كمية تؤشر التزام المصارف بالإبلاغ عن الاستدامة لتعزيز ثقة المستثمرين بالإضافة للبيانات المالية .

2-2-1 المصارف التجارية والاستدامة :

2-2-1-1 مفهوم المصارف التجارية وأهميتها الاقتصادية :-

تتطرق العديد من الابحاث الى مفهوم المصارف التجارية من الناحيتين الكلاسيكية والحديثة , فمن وجهة النظر الكلاسيكية يمكن تعريف المصرف التجاري بأنه مؤسسة مالية تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين من العملاء المجموعة الاولى تمتلك فائض من الاموال ترغب بالحفاظ عليها وتنميتها والمجموعة الثانية تحتاج الى الاموال لغرض الانشطة التشغيلية او الاستثمارية او كليهما . اما من وجهة النظر الحديثة فيمكن القول ان المصرف التجاري هو مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول الودائع التي تدفع اما عند الطلب او في اوقات محددة وتقوم بمزاولة عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق

اهداف التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد فضلاً عن المساهمة في بناء المشاريع عن طريق تنمية الادخار والاستثمار المالي سواء في الداخل او الخارج (الفياض , 2013 : 57-58) كما عُرّفَ المصرف التجاري بانه مؤسسة مالية تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية تشتمل على قبول الودائع وتوفير العملات الاجنبية والمحلية وتقديم القروض وخدمات الاعمال التجارية وتمويل المشاريع بشكل منظم (Dong , 2014 : 5) وتعد المصارف التجارية من اهم المؤسسات المالية في تعزيز الاقتصاد كجزء من الانظمة المالية الاخرى اذ انها تعمل في بيئة تنافسية لها سوق متكامل عالمياً ذات تأثير شامل للتكنولوجيا ،وقد غيرت المصارف من طبيعة عملها من الحدود المحلية إلى الدولية ، وتقديم الخدمات المصرفية الشاملة للعملاء ، وزيادة رضا العملاء كما تغير اسلوب العمل المصرفي من التعامل النقدي الى التعامل الالكتروني . فضلاً عن الدور الهام الذي تقوم به كوسيط مالي لكافة الانشطة الاقتصادية (Gayathri , 2015 : 114) كما ان المصارف التجارية تلعب دور اساسي في تنمية الاقتصاد اذ ان تعافي المصارف وقوتها شرط سابق لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام فضلاً عن الدور الهام فيما يتعلق بنمو الشركات وزيادة راس المال وتحقيق الثروة الاقتصادية لان المنافسة فيما بينها في الوقت الحالي في اعلى مستوياتها مما يجعل المصارف تستخدم مواردها بصورة اكثر فاعلية عن طريق المدراء واصحاب القرار فيها عن طريق مقارنة اداء انشطة المصرف مع اداء انشطة المصارف المنافسة الاخرى وعليه فان تأسيسها بشكل سليم سيسهم في بناء اقتصاد متطور وبالنتيجة يمكن ان تتأثر جميع المجالات الاقتصادية الاخرى في حالة حدوث اضطرابات في عملها باعتبارها اهم الوسطاء الماليين التي تقبل مدخرات العملاء بشكل ودائع وتقدم القروض وتمول تطوير الاعمال التجارية لذلك فهي تخضع لقوانين شديدة بالمقارنة مع الصناعات الاخرى لكونها مسؤولة عن حماية حقوق العملاء لديها (Sobhy , et al , 2017 : 4-5) ويتضح من ذلك ان هدف المؤسسات المالية وخاصة المصارف التجارية هو خلق النقدية التي لها اهمية كبيرة في الأنشطة التجارية الاخرى لان وظيفتها الرئيسية كوسيط مالي تحملها مهمة كبيرة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية للعملاء سواء للأشخاص او الشركات لكونها تتعامل مع الاثنين من حيث قبول الودائع او الاقراض بشكل عام . وان هذه السياسة لخلق النقدية تؤدي الى نظام ائتمان مرن ضروري لتحقيق نمو اقتصادي ثابت على المدى البعيد (Shrestha , 2017 : 2) .

ويرى الباحث ان جميع التعاريف السابقة للمصارف التجارية تركز على عمليات الوساطة المالية من حيث الاقراض والاقتراض وقبول الودائع واعادة استثمارها لتعظيم النقدية بغض النظر فيما اذا كانت

هذه العمليات تؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة لأبعادها الثلاثة (البيئية او الاجتماعية او الاقتصادية فضلاً عن الحوكمة) او الاضرار بها .

2-1-2-2 وظائف المصارف التجارية :-

يرى (الفياض , 2013 : 59) و (السيد , 2018 : 169-172) ان الوظيفة الرئيسية للمصارف التجارية تنصب على عمليات الوساطة المالية وعليه يمكن ذكر وظائف المصرف التجاري على النحو الاتي :-

1- تجميع مدخرات العملاء واعادة استثمارها وبالنتيجة تجنب العملاء مخاطر الاستثمار وتحمل المصرف لهذه المخاطر .
2- تنظيم حسابات العملاء و تظهر من خلالها الودائع والمسحوبات .
3- القيام بعملية الاقراض قصيرة وطويلة الاجل التي تعد اهم مصادر التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة للمجتمع بغض النظر فيما اذا كانت انتاجية او استهلاكية .
4- القيام بعمليات الوساطة المالية سواء للأفراد او الشركات ضمن حدود البلد الواحد او بين الدول عن طريق احد الفروع المرتبطة به او عن طريق المصارف الاخرى التي يتعامل معها .
5- القيام بعمليات الائتمان عن طريق وسائل الدفع التي مع زيادتها او نقصانها يمكن ان تؤدي الى تغييرات بالأسواق المالية والتي تمنح ثقة للمتعاملين مع المصارف لأنها عادة ما تحتفظ بنسبة معينة من قيمة الودائع لديها على شكل نقود للتأكد من الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها .
6- منح السلف والقروض المختلفة وفتح الحسابات الجارية .
7- التعامل بالأوراق المالية المختلفة والمتمثلة بالأسهم والسندات عن طريق عمليات البيع والشراء .
8- تقديم خطابات الضمان والكفالات للعملاء .
9- تمويل الاعمال التجارية الخارجية عن طريق اصدار الاعتمادات المستندية .

2-1-2-3 الخدمات المصرفية المستدامة والاخلاقية :-

لسنوات عديدة تجاهل القطاع المصرفي بصورة عامة مواضيع الاستدامة ونتيجة الضغط المتزايد من اصحاب المصالح والمنظمات البيئية والمجتمع في الوقت الحالي ادى الى ضرورة قيام المصارف بتقديم خدمات مستدامة سواء عن طريق طبيعة عمل المصارف او عن طريق انشطتها الاعتيادية المتمثلة بعمليات الاقراض الى الافراد او الشركات التي تراعي البيئة وحقوق الانسان وتحملها للمسؤولية الاجتماعية بجانب الخدمات الاخلاقية المتمثلة بعدم اقراض الشركات المنتجة لمواد التبغ والمشروبات

الكحولية او شركات صنع الاسلحة وغيرها وعليه يمكن تعريف المصارف المستدامة بانها المصارف التي تقوم بتقديم الاحتياجات والخدمات الى الشركات والافراد الذين يأخذون بنظر الاعتبار العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية نتيجة القيام بأنشطتهم الاعتيادية (Casu et al , 2015 : 42) وقد عرف (Yip& Bocken) المصرف المستدام بأنه المصرف الذي يهدف الى تقديم الخدمات المالية وتطويرها لتلبية حاجات ومتطلبات المجتمع وحماية البيئة وتعظيم الارباح اذ يدمج الناس والكوكب والارباح معا والذي يطلق عليه (TBL) (Yip & Bocken , 2018 : 150) . ووفقا لمؤسسة التمويل الدولية وهي احد اعضاء مجموعة البنك الدولي ينبغي ان يتضمن تعريف الاستدامة المطبق على المؤسسات المالية اربعة جوانب تتعلق بأداء الاعمال الجيدة يمكن تلخيصها على النحو الاتي (Casu et al , 2015 : 42) :-

1- الاستدامة المالية للمؤسسات المالية والشركات التابعة لها لكي تتمكن من المساهمة في تقديم خدمات التنمية المستدامة على المدى البعيد .
2- الاستدامة الاقتصادية للمشاريع والشركات التي تمولها المؤسسات المالية عن طريق مساهمتها في تمويل المشاريع التي تضيف قيمة للاقتصاد بشكل عام .
3- الاستدامة البيئية عن طريق الحفاظ على الموارد الطبيعية .
4- الاستدامة الاجتماعية عن طريق تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر والاهتمام برفاهية المجتمع واحترام حقوق الانسان الرئيسية .

4-1-2-2 تأثير المصارف التجارية في البيئة :-

تؤثر المصارف التجارية في البيئة اما بصورة مباشرة عن طريق الانشطة الرئيسية لها او بصورة غير مباشرة عن طريق الخدمات المالية و المصرفية التي تقدمها الى العملاء والتي يكون تأثيرها في البيئة بصورة اكثر بالرغم من صعوبة قياسها كما ان المصارف تغطي مساحة واسعة من الخدمات المتمثلة بقبول الودائع وعمليات الاقراض وتوفير النقدية وعمليات التحويل المالي ومن العوامل الرئيسية في تحديد تأثير المصارف في البيئة هي طبيعة العملاء وهل يؤخذ بنظر الاعتبار المحافظة على البيئة عند اقتراض الاموال لتمويل انشطتهم واعمالهم التجارية او الاضرار بها . وعليه يجب التعرف على طبيعة العملاء بشكل فردي بما في ذلك الشركات الكبرى او المتوسطة او الصغرى او الافراد الا ان عمليات الاقراض من المصارف التجارية للشركات الكبرى منخفضة بسبب المنافسة القوية و احتياجها الى الاقتراض منخفض نسبيا وبالنتيجة يكون التأثير الاكبر للشركات الاخرى والافراد اذ تُعد المصارف

بالنسبة لهم مصدراً للتمويل الخارجي لذلك يجب على المصارف النظر الى طبيعة عمل هذه الشركات عند الاقراض وكذلك الافراد لوجود تأثير كبير لهم على البيئة عن طريق انشطتهم واستهلاكهم للموارد لذلك فان مسؤولية حماية البيئة دفعت المصارف الى اخذ البيئة بنظر الاعتبار وقد ساعد على ذلك بيان الامم المتحدة بشان المصارف والتنمية المستدامة ونتيجة لذلك بدأت المصارف في وضع المبادرات بشان البيئة (Delphi International ITD in Association with Ecologic Gmbh , 1997 : 8-9)

5-1-2-2 تأثير المصارف التجارية في الاقتصاد :-

تؤدي المصارف التجارية وظائف رئيسية للاقتصاد باعتبارها وسيطا ماليا فضلاً عن مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية لذلك فهي تلعب دور رئيسي في تشغيل الانشطة الاقتصادية الاخرى اذ ان كفاءة المصارف التجارية تؤثر في النمو الاقتصادي كما ان ضعف الاداء المصرفي يؤدي الى ازمات اقتصادية لذلك فالبلدان التي لديها قطاع مصرفي سليم تكون اكثر قدرة على تحمل الازمات الاقتصادية وبالنتيجة المساهمة في ثبات واستقرار النظام المالي ولكون العلاقة متبادلة بين القطاع المصرفي والاقتصاد فان أي متغيرات في البيئة الاقتصادية تؤثر في ربحية واداء المصارف التجارية ويمكن تحديد مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر في اداء المصارف التجارية يمكن توضيحها بالاتي : (Alper & Anbar , 2011 : 139-145) .

المحددات الداخلية وتشمل :-

1- **كفاية راس المال :-** يمثل اجمالي حقوق الملكية من اجمالي موجودات المصرف التي من المتوقع زيادتها نتيجة الارباح المتحققة وعدم الحاجة الى التمويل الخارجي وهذه الحالة تبين قدرة المصرف على تحقيق الارباح واستيعاب الخسائر المحتملة ومخاطر الافلاس .
2- **جودة الموجودات :-** تمثل اجمالي القروض من اجمالي الموجودات والتي تقسم الى القروض المغطاة والقروض غير المغطاة والتي تُعد قياساً لمصدر دخل المصرف وتؤثر في الارباح بشكل ايجابي وتعد القروض المغطاة احد المقاييس الهامة لجودة الموجودات .
3- **السيولة :-** كلما ارتفعت السيولة لدى المصرف كلما كانت اقل مخاطرة لعوامل الافلاس المالي وان انخفاضها احد العوامل الرئيسية لفشل المصارف وفي حالة الظروف غير الاعتيادية تفضل المصارف الاحتفاظ بالنقدية لمواجهة المخاطر المحتملة .

4- **الودائع :-** تُعد المصدر الرئيسي لتمويل المصارف وهي اقل كلفة للأموال اذ يمكن تحويلها الى قروض وكلما زاد هامش الفائدة على القروض كلما زادت الارباح المتحققة للمصرف .

5- **نفقات الدخل :-** تمثل صافي الفائدة المتحقق من عمليات الاقراض على انها صافي ارباح الفوائد من اجمالي موجودات المصرف والتي تعد مقياسا مهما لكفاءة المصرف ويتم تحديدها من الارباح المتحققة من الفوائد اما الارباح الاخرى المتمثلة بالرسوم ومصاريف العمولات وايراد توزيع الارباح وخسائر التداول فيتم حسابها بصورة منفردة .

المحددات الخارجية (Togbenou & Combey , 2016 : 181-182) وتشمل :-

1- **معدل نمو الناتج المحلي السنوي الاجمالي :-** ويعد مقياساً للنشاط الاقتصادي الكلي والذي يكون له تأثير في العديد من العوامل المتعلقة بعمليات المصرف المتمثلة بقبول الودائع والقروض المصرفية ووفقا للعلاقة بين النمو الاقتصادي والارباح المتحققة للمصارف فمن المتوقع ان تكون هنالك علاقة ايجابية او سلبية بين نمو الناتج المحلي الاجمالي واداء المصرف .

2- **معدل التضخم السنوي :-** ويقاس عن طريق اجمالي الزيادة في اسعار السلع والخدمات الذي يؤثر في القيمة الحقيقية للإيرادات والتكاليف وهنالك علاقة ايجابية او سلبية بين التضخم واداء المصرف ففي حالة توقع حدوث تضخم فان المصارف تعدل من نسب الفائدة مسبقا لغرض زيادة الايرادات واذا لم يحدث التضخم فان المصارف لا تستطيع اعادة التعديلات على الفوائد وبالنتيجة سيؤثر ذلك سلبا في اداء المصرف .

3- **معدل الفائدة الحقيقي :-** توجد علاقة ايجابية بين نسب الفائدة واداء المصارف اذ ان ارباح المصارف ترتفع مع زيادة نسب الفائدة وانخفاضها ممّا يؤدي الى انخفاض الارباح .

6-1-2-2 دور المصارف التجارية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية :-

اصبحت المسؤولية الاجتماعية تحظى باهتمام المؤسسات المالية ففي عام (1999) اطلقت الامم المتحدة الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية كمبادرة " مواطنة طوعية " مرتبطة بالشركات تعرض تعهدا وتسهيلا عن طريق مجموعة من الفقرات تتمثل ب (سياسة الحوار , المعرفة , مشاريع الشراكة) ويعتمد هذا الميثاق فضلاً عن المسؤولية الاجتماعية على شفافية الشركات والعاملين والمجتمع للمشاركة في الاداء الجوهري لمبادئ هذا الميثاق والتي يمكن توضيحها بالاتي :- (قريشي , 2014 : 44)

1- **حقوق الانسان :-** يجب على شركات الاعمال التجارية احترام حقوق الانسان والسعي للتأكد بانها غير مستغلة لحقوقه .

2- **العمل :-** يجب على شركات الاعمال ازالة كافة اشكال العنف وعدم السماح بعمالة الاطفال او العمل الاجباري والغاء حالة التمييز في ما يتعلق بالموظفين والتوظيف .

3- **البيئة :-** يجب على شركات الاعمال ان تدعم الطرق الوقائية للتحديات البيئية وتشجع على تطوير واستخدام التقنيات الملائمة للبيئة .

4- **محاربة الفساد :-** يجب على شركات الاعمال ان تعمل ضد كل شكل من اشكال الفساد سواء المالي المتمثل بقبول الرشوة او الاداري المتمثل بابتزاز الموظفين .

وعليه فان تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية من المصارف التجارية يحقق مجموعة من الفوائد والمزايا سواء لها او للمجتمع ويمكن توضيحها بالاتي :- (العوادات , 2015 : 15-17)

1- حاجة المصارف التجارية الى اشباع رغبات افراد المجتمع والعمل على تقديمها والتكيف معها لغرض نجاحها واستمراريتها على المدى البعيد عن طريق البرامج والانشطة التي تقدمها .

2- تصبح المصارف التجارية شريكا مع الحكومة عن طريق البرامج الصحية والتثقيفية والتعليمية والاعمال الخيرية التي تؤديها الى افراد المجتمع .

3- تسهم المسؤولية الاجتماعية في الحد من البطالة والفقر وتوفير فرص العمل .

4- تسهم المسؤولية الاجتماعية في زيادة الحالة التنافسية للمصارف التجارية عن طريق ما تقدمه من مساهمة في تحقيق الرفاهية للمجتمع .

5- الدور الكبير و النشاط الذي تؤديه المسؤولية الاجتماعية في تشكيل التقدم الاجتماعي وتنميته .

6- النجاح في المسؤولية الاجتماعية سيسهم في نجاح المصارف التجارية وبالنتيجة سيسهم في ازدهار ونمو الاقتصاد الوطني .

7- تسهم المسؤولية الاجتماعية في تحسين سمعة المصارف التجارية وبالنتيجة تسهم في زيادة القيمة الاقتصادية لها عن طريق جذب العملاء والمساهمين وزيادة رؤوس الاموال .

8- زيادة عدد العملاء وكسب رضاهم اذ ان تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية يحقق رضا العاملين فيها والذي بدوره يسهم في جذب عاملين قد يحملون مهارات اعلى والتي ستسهم في زيادة كفاءة المصارف التجارية .

9- تسهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الجودة عن طريق الحد من المخاطر عن طريق الانشطة والبرامج والاهتمام بالعملاء التي تزيد من تلبية مطالبهم ورغباتهم .

10- تسهم المسؤولية الاجتماعية في تحسين الخدمات المقدمة الى العملاء وتلبية احتياجاتهم وبالخصوص الخدمات الاجتماعية لغرض استمرارية الطلب عليها وتحقيق الارباح وبدوره سيسهم في استمرارية المصارف التجارية على المدى البعيد .

2-2-1-7 تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية :-

تختلف المصارف التجارية مقارنة مع المؤسسات الاخرى في درجة اهمية الحوكمة بسبب طبيعة عملها الخاص باعتبارها وسيطا ماليا اذ ان افلاس المصارف لا يؤثر على العملاء والمساهمين والعاملين والمقرضين فقط ولكن يؤثر على اداء المصارف الاخرى لوجود علاقة بينهما (مقدم و طراد , 2016 , 14) وان تطبيق المصارف لمبادئ الحوكمة الجيدة يحقق لها مجموعة من المزايا ومن اهمها ما يلي :- (عياري و خوالد , 2012 : 9) .

1- تخفيض المخاطر التي تواجه المصارف والمتعلقة بالفساد الاداري والمالي .
2- زيادة مستوى الاداء المصرفي والذي يسهم بزيادة النمو الاقتصادي والتنمية للبلد .
3- ضمان تدفق رؤوس الاموال عن طريق جذب الاستثمارات المحلية الاجنبية .
4- زيادة الدقة والشفافية والموثوقية في التقارير المالية التي تعزز من ثقة اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها .
5- تسهم في دعم التنمية المستدامة عن طريق نقل الثروات الى الاجيال القادمة والحد من استغلال النفوذ واستعمال المعلومات من اصحاب المصالح عن طريق مراقبة مدراء المصارف ومساءلتهم عن كافة افعالهم وحماية حقوق المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار . (باطويح , 2011 : 69-70) .
6- تحسين الاداء التشغيلي وتقييم الشركات في الاسواق لأنها تحافظ على حقوق المستثمرين المحليين والاجانب وحمايتهم وتشجيعهم على الاستثمارات طويلة الاجل .

ولغرض ضمان فعالية تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية توجد مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية يمكن توضيحها عن طريق الشكل الاتي : (ثابت و عيسى , 2017 : 59) .

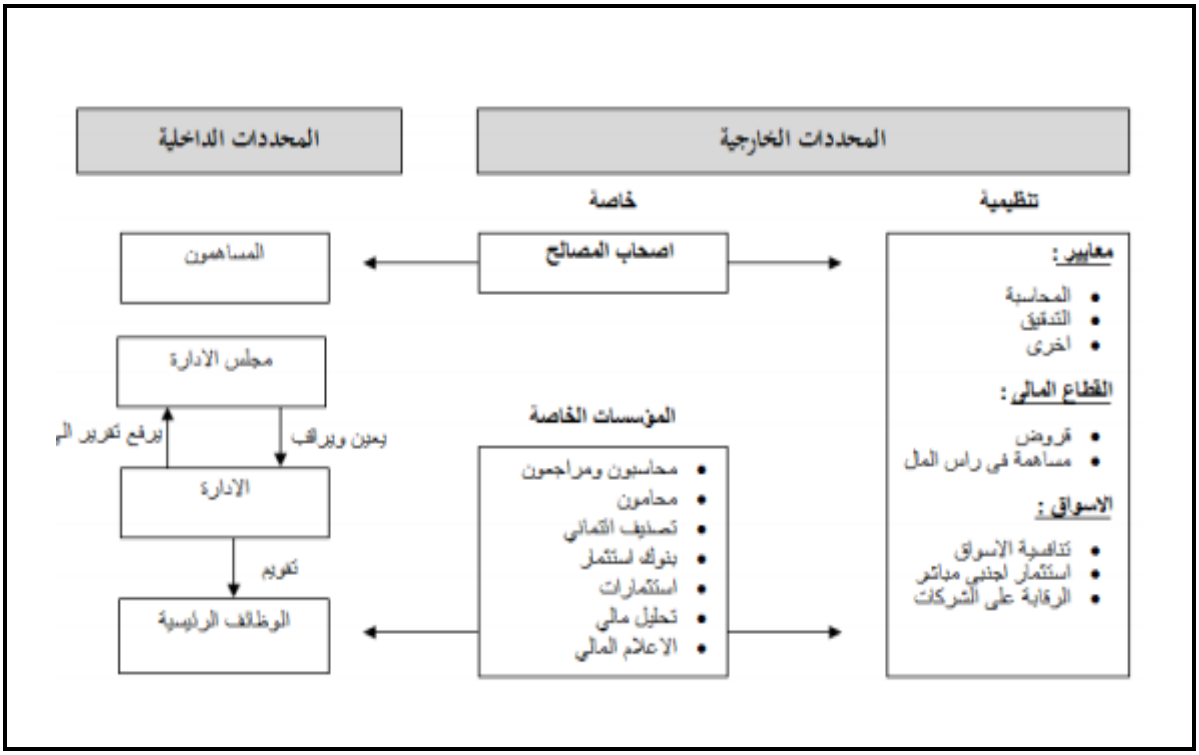

الشكل (2-3)

محددات الحوكمة الداخلية والخارجية

*المصدر : (ثابت حسان وسيد أحمد حاج عيسى ,2017, دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية : 59)

2-2-2 الافصاح المحاسبي المستدام :

2-2-2-1مفهوم الافصاح المحاسبي :-

تهتم المؤسسات المالية وخاصة المصارف التجارية بالإفصاح عن المعلومات المالية عن طريق القوائم المالية الخمسة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية وهي (قائمة الدخل , قائمة المركز المالي , قائمة التدفقات النقدية , قائمة التغيير في حقوق الملكية , واخيرا القائمة الخاصة قائمة الملاحظات) عن طريق ما تظهره الارقام المحاسبية من معلومات مالية الا ان هذه الصورة غير مكتملة من وجهة نظر المستثمرين وتكاد تكون ذات بعد واحد وهو البعد المالي في حين نعتقد ان الصورة الكاملة يفترض ان تعرض بأبعادها الاخرى غير المالية وتتمثل هذه الابعاد بالبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد الاقتصادي وبعد الحاكمية فضلا عن البعد غير المالي الذي يشتمل على أي معلومات غير مالية او محسوبة بالنقد (ارقام محاسبية كما نعرفها) وكما معلوم ان الافصاح المحاسبي يعد من اهم المبادئ المحاسبية التي تزيد

من قيمة ومنفعة المعلومات التي تساعد مستخدمي التقارير المالية وغير المالية في صناعة واتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها ، وقدّ اصبحت تلك المؤسسات تخضع الى ضغوط متزايدة من المستثمرين للافصاح في تقاريرها عن تأثيرات الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المجتمع وكيفية ادارتها لتلك التأثيرات .

وقد تطور الافصاح المحاسبي تبعا لتطور مهنة المحاسبة اذ اقتصر الافصاح وقت كان دور المحاسبة كنظام لمسك الدفاتر على توفير بعض المعلومات المالية التي تساعد مستخدمي التقارير المحاسبية بالتنبؤ بالمتغيرات الرئيسية للشركة وعندما تحولت مهنة المحاسبة الى نظام معلومات اصبح الهدف منها تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية وغير المالية بصورة متكررة وانية لتلبية متطلبات ورغبات مستخدمي تلك التقارير (الجحاوي والعبيدي , 2017 : 58) اذ يمثل الافصاح " احد المبادئ المحاسبية التي لها اهمية كبيرة في نشر الحقائق الضرورية التي تساعد مستخدمي التقارير المالية وغير المالية في تفسيرها وفهمها بشكل صحيح وعدم اخفاء اي معلومات من الممكن ان تعد هامة وضرورية لهم " (محمود واخرون , 2018 : 17-18) وعليه يجب على الشركات الافصاح بشكل كامل عن تأثير مختلف الانشطة التي تؤثر على الوضع المالي وعقود الشركة واتفاقياتها وطرق تقييم الموجودات والمطلوبات والمخاطر المرتبطة بها والافصاح عن اي معلومات ذات علاقة عن طريق قائمة الملاحظات او التفسيرات او اي قوائم اخرى تكون داعمة للقوائم المالية (Kieso , 2016 : 227) ويعني الافصاح ضمناً عدم اخفاء او حذف المعلومات التي لها اهمية جوهرية من وجهة نظر المستثمرين (Belkaoui , 2009 : 344) كما عرف الافصاح بأنه الابلاغ من طرف معين الى طرف اخر عن اي معلومات لم يتم الافصاح عنها لحد الان أي بمعنى الافصاح عن جميع البيانات المالية وغير المالية والقياسات والمكونات ذات العلاقة تحت مظلة الافصاح عن طريق القوائم المالية المعروفة (قائمة الدخل , قائمة المركز المالي , قائمة التدفقات النقدية , قائمة التغيير في حقوق الملكية , والملاحظات) او اي تقارير اخرى ولان المعاملات المالية اصبحت اكثر تعقيدا اقتضت الحاجة الى افصاح اكثر ليسهل من فهمها وقد يكون الافصاح كمي او نوعي او على شكل مناقشة او على شكل جداول او رسومات مفصلة (Khalik , 2014 : 478) كما يعني الافصاح اعلام متخذي القرارات بالمعلومات سواء المتعلقة بالتقارير المالية او التقارير المكملة الاخرى بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرار واستخدام الموارد بكفاءة وفاعلية اكبر (ابو حمام , 2009 : 48) ويعرف الافصاح بانه توصيل المعلومات المحاسبية الى المستفيدين منها بهدف بيان حقيقة الوضع المالي للشركة بشكل غير مضلل يمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات وتخفيض حالة عدم اليقين لدى المستفيدين عن طريق التقارير المتعلقة بالشركة سواء كانت مالية او كمية او اي معلومات

اخرى (الكامل , 2011 : 11) ويعرف ايضا بأنه قيام المحاسب بتزويد مستخدمي صناع القرار بالمعلومات الكافية والمؤثرة في تحديد المركز المالي للشركة والارباح المتحققة عن طريق التقارير المالية لأنها تعد الركيزة الرئيسية للافصاح الذي يظهر التطورات في انشطة الشركة والاحداث الحالية والمستقبلية (Ata & Jabali , 2014 : 143-144) اما (محمود ودباش , 2017 : 5) فقد عرفا الافصاح بأنه قيام المؤسسات بإظهار وعرض ونشر كافة المعلومات (المالية وغير المالية) للمستثمرين لغرض تحليلها لتنبؤ بمستقبل هذه المؤسسات لاتخاذ القرارات المناسبة وعدم اخفاء وتضليل المستخدمين للتقارير في ذلك .وقد ادركت الكثير من الشركات اهمية الافصاح عن المعلومات الغير مالية مثلا الافصاح عن الاستدامة عن طريق تقارير الاستدامة السنوية لغرض اثبات مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة وتختلف هذه التقارير بين شركة واخرى بسبب الاختلاف في الحجم او الهيكل المالي او الية الحوكمة المتبعة فيها لذلك دعت الحاجة الى وجود اطار شامل وموحد لمفهوم التنمية المستدامة ليسهل من امكانية المقارنة والتحقيق (Ong , 2016 : 1-3) وقد عرف الافصاح المستدام بأنّه الافصاح عن التقارير التي تنشرها الشركات للمستخدمين الداخليين والخارجيين والتي توضح الصورة الكاملة عن موقف الشركة وانشطتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحوكمة ومدى التزامها بممارسات الافصاح الجيدة في تحقيق التنمية المستدامة (Nobance & Eillili , 2015 : 2)

ويرى الباحث ان تحسين مستوى الافصاح في المصارف التجارية وتوسيع نطاقه بحيث يشتمل على المعلومات المالية وغير المالية التي تؤثر في قرارات مستخدمي تلك المعلومات وبنفس درجة الافصاح وفي وقت واحد والتي تصور الاحداث الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والية الحوكمة المتبعة فيها بحيث يكون لها تأثير على انشطة الشركة وخلال فترة محددة سينعكس بصورة ايجابية عليها وعلى المستوى الدولي والمحلي وتحقيق الرفاهية للمجتمع .

2-2-2-2 الافصاح المحاسبي في المصارف التجارية :-

نظرا لتعدد الجهات المستفيدة في القطاع المصرفي وبسبب زيادة حدة المنافسة وتطور التكنولوجيا المستخدمة فيها وارتفاع درجة المخاطر ازدادت اهمية الافصاح المحاسبي من المستفيدين لها لكونها وسيطا ماليا اذ يتوجب على ادارات تلك المصارف تحليل هذه المخاطر والافصاح عنها (لايقة ,2007 : 111) وفي هذا الاطار اقر مجلس معايير المحاسبة والرقابة في العراق القاعدة المحاسبية رقم (10) بشان الافصاح عن البيانات المالية للمصارف لمساعدة مستخدمي التقارير المالية من فهم المبادئ والاسس والطرق المحاسبية التي تعد بموجبها تلك التقارير (القاعدة المحاسبية رقم 10 , 1998) وكذلك اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي لأعداد التقارير المالية المعيار (IFRS7) الإفصاحات الذي حل

محل المعيار (IAS 30) الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المشابهة والذي هدف الى تمكين مستخدمي التقارير المالية من معرفة طبيعة عمل الشركة وادائها المالي والمخاطر الناتجة عن مزاولة الشركة لأنشطتها وكيفية قيام الشركة بإدارة تلك المخاطر (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين , 2016 : 137) فضلاً عن معيار (FNO101 المصارف التجارية) الصادر عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة [1] اذ يجب ان تفصح المصارف التجارية عن قضايا الاستدامة والمقاييس والمخاطر والفرص المرتبطة بعملها والعمليات التي تقوم بها اللازمة للمستثمرين لفهم ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة والتي تتضمن بيانات مالية (ارقام محاسبية كما نعرفها) وبيانات غير مالية مثلا اعداد الموظفين واعداد الابنية واعداد العملاء او اي معلومات غير مقاسة بالنقد (Commercial Banks Sustainability Accounting Standard, 2014 : 4-5) وكذلك اصدرت مبادرة الابلاغ العالمية [2] معيار(GRI 102) الإفصاحات العامة التي تعزز من مصداقية التقارير المالية التي تقدمها الشركات اذ تحدد متطلبات الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بالشركة والتي يمكن استخدامها من أي قطاع ،وتشمل متطلبات الافصاح عن (ملف الشركة , الاستراتيجيات , الاخلاقيات والنزاهة , الحوكمة , اشراك اصحاب المصلحة , ممارسات الابلاغ) (الخفاجي , 2018 : 60) وغيرها من المبادرات الاخرى . و ان التزام المصارف بتطبيق هذه المعايير سيسهم في تحسين الافصاح الامر الذي يؤدي الى تشجيع الشركات على الاقتراض منها لان تطبيقها لهذه المبادئ يؤدي الى تقليل المخاطر عن تعامل المصارف معها (العكر , 2010 , 27) .

لذلك يرى الباحث ضرورة اهتمام المصارف التجارية بالإبلاغ عن المؤشرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية لأنها تسهم في تحسين مستوى الافصاح وزيادة جودة التقارير المنشورة من المعلومات المفيدة وتعزز من ثقة مستخدمي تلك التقارير وتلبي حاجاتهم ورغباتهم والذي سينعكس بدوره على تحسين سمعة المصارف وزيادة القيمة السوقية لها .

---

1 **مجلس معايير محاسبة الاستدامة :-** منظمة مستقلة لا تهدف الى الربحية وظيفتها الرئيسية اصدار ونشر وتطوير المعايير المحاسبية للابلاغ عن الاستدامة بما يتلاءم مع متطلبات عمل المجلس تقوم بوضع المعايير لأكثر من (79) صناعة في (11) قطاعاً تضم مجموعة من الخبراء والاكاديميين والعالمين المتخصصين في قضايا الاستدامة . (Matsumura et al , 2017 : 42)

2 **مبادرة الابلاغ العالمية :-** هي احد المنظمات الدولية المستقلة الغير هادفة الى الربح تأسست عام 1997 والتي تساعد مؤسسات الاعمال والجهات الحكومية في فهم تأثير الانشطة الناتجة عن الاداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي ومبادئ الحوكمة والابلاغ عنها اذ تضم مجموعة كبيرة من اصحاب المصالح وذوي الخبرة العالية من جميع انحاء العالم لأجل وضع اطار للابلاغ عن التنمية المستدامة (الجحاوي والخفاجي , 2017 , 9) .

2-2-2-3 عناصر محاسبة الاستدامة لتحسين الافصاح في المصارف التجارية :-

تهتم المؤسسات المالية وخاصة المصارف التجارية بتحسين مستوى الافصاح لما له من اهمية في اتخاذ القرارات المختلفة من مستخدمي التقارير المحاسبية لذلك فان الافصاح عن عناصر الاستدامة هو عملية لقياس اداء المؤسسات المالية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لوجود علاقة كبيرة بينهما باعتبارها وسيطا ماليا ولغرض تقليص فجوة البعد وتلبية حاجات المستخدمين يجب توفير المزيد من المعلومات التي تخدم حاجات ورغبات اصحاب المصالح وفي مقدمتهم المجتمع . والتي يمكن توضيحها بالاتي :-

2-2-2-3-1 الإفصاح عن المؤشرات البيئية في المصارف التجارية :-

بسبب التطورات الاقتصادية وظهور الاسواق العالمية ازدادت اهمية التوسع في الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية لأنها تعد المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمتعاملين في تلك الاسواق اضافة الى تعدد الجهات المستفيدة لها اصبح الافصاح عن الاداء البيئي احد المؤشرات المهمة التي توضح فيما اذا كانت الشركة مدركة للقضايا البيئية ام غير مدركة لان المساهمة في حماية البيئة يحقق مجموعة من المنافع الاقتصادية (خليل وبابكر , 2016 , 40-41) وعليه يمكن تعريف الافصاح البيئي بأنّه عرض للمعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية عن طريق القوائم والتقارير الدورية التي تسهل من عمل مستخدمي تلك التقارير من تقييم الاداء البيئي لها لغرض اتخاذ القرارات الرشيدة (الحميري , 2017 : 62) ويذكر (Nobance & Eillili , 2015 : 3) اكثر المؤشرات [3] البيئية التي يتم الافصاح عنها من المصارف وهي :

1- **طرق توفير الطاقة :-** الاجراءات والاستراتيجيات والخطط الحالية والمستقبلية لإدارة تأثير التنوع البيولوجي .
2- **الاستثمار في الطاقة المتجددة :-** المبادرات اللازمة لتوفير الخدمات والمنتجات التي تعتمد على الطاقة المتجددة وتخفيض استهلاك الطاقة المصاحبة للانبعاثات.
3- **مبادرات التوعية بشان استهلاك الطاقة :-** الانشطة المتبعة لتوعية وتدريب العاملين وافراد المجتمع لتخفيض استهلاك الطاقة .
4- **السياسات البيئية للمصرف :-** العوامل التي تؤدي الى تحديد الاثار البيئية المحتملة .

[3] **المؤشر**:- هو أداة لاتخاذ قرار او تقييم والذي من خلاله يمكن ان نكون قادرين في وقت معين وبطريقة موضوعية نسبيا على قياس حالة معينة اما بصورة (كمية او نوعية) . https://ar.wikipedia.org/wiki/

5- **ضرورة حماية البيئة والامتثال الى القوانين :-** التوعية لحماية البيئة واعتماد القواعد والمعايير التي تؤدي الى تلبية المتطلبات البيئية .

6- **التعهد بزراعة الاشجار والقضايا المتعلقة بحماية المناخ** .

7- **تخفيض اسعار الفوائد :-** للمشاريع الخضراء والصديقة للبيئة عن طريق منح القروض بأسعار فائدة منخفضة

8- **المبادرات المتعلقة بتوصيل المياه ومعالجتها :-** تشتمل على الخدمات المالية الخاصة والمقدمة لدعم الاستثمارات المتعلقة في توصيل المياه الصحية لأفراد المجتمع .

وبسبب ارتباط الشركة مع المجتمع بشكل عام فهي تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها ونظرا لغياب المسائلة من الجهات المعنية اصبحت الشركات حرة في تحديد ما تنشره من معلومات وقد يترتب على ذلك محدودية المعلومات التي تفصح عنها لان معظم التقارير البيئية اختيارية (Aert & Walton , 2013 : 404-406) ولذلك يمكن القول ان الافصاح عن المؤشرات البيئية يساعد المستثمرين في معرفة مساهمة الشركة في حماية البيئة ومن ثم اتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها والتي ينتج عنها مجموعة من الاثار الايجابية على المدى البعيد عن طريق زيادة حجم انشطتها واستثماراتها وادائها المالي (الطاهر , 2011 : 449) .

2-2-2-3-2 الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية :-

يعد الانسان جوهر التنمية المستدامة والهدف النهائي لها اذ عرفها تقرير (برونتلاند) بـ التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون تعريض حاجات وقدرات الاجيال القادمة الى الخطر لذلك يجب الاهتمام بالعدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات والحد من الفقر وضمان الديمقراطية لان مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة متقاربان اذ يهدف الاول الى دمج النشاط الاجتماعي والبيئي للمؤسسات التجارية والثاني يهدف الى دمج الانشطة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على المستوى العالمي والمحلي (وهيبة , 2014 : 95) وقد اصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات مسالة مهمة وحاسمة فيها لارتباطها بعدة عوامل منها الاخلاقية والمجتمع والبيئة التي تزيد من سمعة الشركة وتحسين ثقة المستثمرين والعملاء والمساهمين والمجتمع فيها فضلاً عن ثقة العاملين والتفاني في عملهم وبذل المزيد من الجهد وزيادة مصداقية الشركة وتحسين الاداء المالي وزيادة القدرة التنافسية وجذب مستثمرين جدد الامر الذي يؤدي الى زيادة القيمة السوقية لها (Alshannag et al , 2016 : 50-51) ومن جهة اخرى الى جانب تعظيم القيمة السوقية ينظر الى علاقتها بالمجتمع لأنه ضروري لاستمرار وبقاء الشركة لان احد الوسائل التي تهدف المسؤولية الاجتماعية الى تحقيقها بيان اثر الانشطة الاقتصادية للشركات

على المجتمع عن طريق المحافظة على مصادر الطاقة وتوظيف الافراد وحماية البيئة من التلوث وقد ازدادت المطالبات لأغراض العرض والافصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في تقاريرها المالية (هاتف , 2006 : 173) وان زيادة طلب الافصاح عن استخدامات وتطبيقات تلك الشركات متغير تبعا لمتغيرات البيئة المحيطة بالشركة وظروف المجتمع لأنه على الشركات التزامات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه فضلاً عن ندرة الموارد الاقتصادية التي يجب استغلالها بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية ،وللمجتمع الحق في الاطلاع على مدى التزام تلك الشركات بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها (النعيمات والصوفي , 2011 : 314-315) وعليه يمكن تعريف الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بانه "عرض المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية بشكل يمكن من خلاله تقويم الاداء الاجتماعي للشركات " (عبدالعزيز , 2016 : 111) ويذكر (Jitaree , 2015 : 98-99) ان هنالك مجموعة من المؤشرات المهمة للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية من الشركات والتي يمكن ذكرها على النحو الاتي :-.

1- **البيئية :-** وتشتمل على الافصاح عن اهم السياسات التي تتبعها الشركة للمحافظة على البيئة وكيفية معالجة الاضرار التي لحقت بها ودعم الطرق الخاصة بحمايتها ومراقبة عمليات التلوث والانبعاثات وطريقة التخلص من النفايات والمحافظة على الموارد الطبيعية وتصميم الابنية التي تتلاءم مع البيئة.
2- **الطاقة :-** وتشتمل على الافصاح عن اهم السياسات التي تتبعها الشركة لمصادر الطاقة والمحافظة عليها في تشغيل انشطة الشركة وهل يتم استخدام النفايات واعادة تدويرها في انتاج الطاقة فضلاً عن الافصاح عن المعلومات المتعلقة عن الوفورات في انتاج الطاقة من اعادة تدوير المنتجات .
3- **الموظفين :-** وتشتمل على الافصاح عن تدريب الموظفين وتقديم المساعدات المالية لهم وتوفير السكن الملائم والغذاء وتوفير معايير الصحة والسلامة والاماكن الترفيهية فضلاً عن الافصاح عن المؤهلات والخبرات ومشاركة النساء بالعمل وهل هنالك تعاون مع النقابات الخاصة بالعمال و المكافئات والسماح لهم بشراء الاسهم .
4- **المجتمع :-** وتشتمل على الافصاح عن مساهمة الشركة في عمليات التبرع النقدي او دعم البرامج المجتمعية عن طريق الايدي العاملة فيها وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية من طريق ورش العمل او المعارض الفنية و اقامة الدورات الصيفية ومساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية .

5- **نوعية المنتج :-** وتشتمل على الافصاح عن المعلومات المتعلقة بجودة المنتجات وهل تلبي معايير الصحة والسلامة المعمول بها وعمليات البحث والتطوير التي تقوم بها لتحسين نوعية المنتجات .

ووفقا للمجلس الدولي لأعمال التنمية المستدامة يعد التزام الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حفاظا منها للعوامل الاخلاقية والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية من اجل رفاهية العاملين والمساهمين والمجتمع ككل (Sayed et al , 2017 : 3) .

2-2-2-3-3 الافصاح عن المؤشرات الاقتصادية في المصارف التجارية :-

يعد الابلاغ عن ابعاد الاستدامة الاداة الرئيسية التي تمكن الشركة من قياس ادائها ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة والذي بدوره يعطي صورة ايجابية الى اصحاب المصالح الداخليين والخارجيين الامر الذي يؤدي الى زيادة كفاءة وتحسين اداء الشركة لان الافصاح عن المؤشرات الاقتصادية احد متطلبات الابلاغ عن التنمية المستدامة (Akhter , 2017 : 63-64) وان اقناع اصحاب المصالح حول اهم المؤشرات الاقتصادية المتمثلة بالتدفقات النقدية المحتملة وتخفيض المخاطر وزيادة مواردها والافصاح عنها يحسن من سمعتها و يعزز من ثقة العملاء والمستثمرين فيها لغرض الاستثمار واتخاذ القرارات المختلفة (Caesaria & Basuki , 2017 : 2) فضلاً عن ان الافصاح عن الاثار الاقتصادية غير المباشرة التي تشتمل على متطلبات الابلاغ عن الخدمات المدعومة وتنمية استثمارات البنى التحتية والاثار الاقتصادية الهامة غير المباشرة بما فيها مدى التأثير و مؤشرات الابلاغ المتعلقة بالأداء الاقتصادي للشركة والقيمة الاقتصادية المتولدة والموزعة والايرادات له تأثير كبير على ادائها المالي في الاسواق المالية (Whittington & Herranz jr , 2014 : 78) وان هنالك علاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي عن طريق المؤشرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة التي تؤثر بصورة كبيرة على المنافسة المصرفية والسبب هو ضعف تنمية الاسواق المالية وارتفاع مخاطر الائتمان لذلك فالبلدان التي تضع قوانين قوية تشجع حدة المنافسة المصرفية يكون لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي (Jayakumar et al , 2017 : 9) ويذكر (Uno , 1995 : 343) أنّه لغرض الحفاظ على البيئة وتقليل هدر الموارد الطبيعية يتوجب الحد من النمو الاقتصادي لحماية حقوق الاجيال القادمة وفيما يلي اهم المؤشرات الاقتصادية التي توضح علاقة استقرار المصارف بالنمو الاقتصادي (Jayakumar et al , 2017: 25)

اولا : مؤشرات الاستقرار المصرفية :- وهي (6) مؤشرات تتضمن الاتي :

1- رسملة المصارف (Bank capitalization) : وهي نسبة حقوق المساهمين الى اجمالي الاصول (نسبة مئوية %) ويرمز لها (BCA)
2- القروض غير المحصلة (Non-performing loans) : وهي نسبة مستوى القروض غير المتحصلة الى اجمالي القروض الكلية (نسبة مئوية %) ويرمز لها (NPL) .
3- مؤشر مستوى المصرف (Bank-level index) : مجموع العوائد من الموجودات وحقوق المساهمين الى اجمالي الاصول مقسوما على الانحراف المعياري للعائد على الاصول (نسبة مئوية %) ويرمز لها (ZIN) .
4- توفير مبالغ القروض الغير محصلة (Provision of non-performing loans) : نسبة مخصصات خسائر القروض لأجمالي القروض خلال كل خمسة سنوات باستخدام التقارير السنوية (نسبة مئوية %) ويرمز لها (PNL) .
5- الحدود الائتمانية عن طريق الودائع في المصارف (Private credit by deposit money banks) : الموارد المالية المقدمة من المصارف الى القطاع الخاص (نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي) ويرمز لها (PCD) .
6- مؤشر استقرار المصرف (Composite index of banking stability) : يدمج اربعة مؤشرات وهي (BCD) و (ROA) و (PLA) و (PCD) .

ثانيا : مؤشرات المنافسة المصرفية (Banking competition indicators) :- وهي (6) مؤشرات تتضمن الاتي :

1- مؤشر ليرنر (Lerner index) : وهو متوسط مقياس مستوى المصرف لارتفاع السعر عن الحد الادنى للتكاليف ويمثل (عدد) ويرمز له (LEI) .
2- مؤشر بون (Boone indicator) : يمثل مرونة الارباح الى الحد الادنى من التكاليف ويرمز له (BOI) .
3- H – الاحصائية (H-statistic) : تمثل مرونة ايرادات المصرف لأسعار المدخلات ويرمز له (HST) .
4- CR5– تركيبة المصرف (CR-5 firm concentration) : شكل الاصول لأكبر خمسة مصارف في الدولة (نسبة مئوية %) ويرمز له (CR5) .
5- CR3– تركيبة المصرف (CR-3 firm concentration) : شكل الاصول لأكبر ثلاثة مصارف في الدولة (نسبة مئوية %) ويرمز لها (CR3) .

6- الملكية الاجنبية (Foreign ownership) : اجمالي الاصول المصرفية المحتفظ بها في المصارف الاجنبية (نسبة مئوية %) ويرمز لها (FOW) .

ثالثا : مؤشر النمو الاقتصادي (Economic growth indicator) :- ويتضمن مؤشر واحد فقط وهو :

النمو الاقتصادي للفرد (Per capita economic growth) : نسبة تغيير حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي المنتج ويرمز له (PEG) .

2-2-2-3-4 الافصاح عن مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية :-

يعد الافصاح الدقيق وفي الوقت المناسب احد المتطلبات الرئيسية التي تضمن اطار الحوكمة الجيد بخصوص كافة الامور المتعلقة بمؤسسات الاعمال بما فيها الوضع المالي والملكية وادائها وطريقة الادارة لجميع اصحاب المصالح لغرض تعزيز الثقة معهم وحماية حقوقهم وضمان المعاملة العادلة لهم (OECD , 2015 , 41) فالحوكمة او كما تسمى (الادارة الرشيدة) الوسيلة التي تضمن لأصحاب المصالح والمجتمع وان الادارة تهتم بمصالحهم وتعظيم الثروة لهم عن طريق اتخاذ القرارات الرشيدة لتجنب الشركة من التعرض لجميع المخاطر التي تلحق الضرر بكافة الاطراف المعنية (هندي , 2009 : 5-6) ويشير (عبد الرحيم , 2015 : 115-116) و (Amankwah , 2011 : 17) الى ان هنالك مجموعة من المؤشرات والمقاييس لمبادئ الحوكمة الجيدة والتي يجب الافصاح عنها وان تؤخذ بنظر الاعتبار نذكر منها الاتي : ضرورة وضع مؤشرات رقابية لتحديد نقاط الضعف والقوة والتشجيع على عمليات تحسين الرقابة والتشغيل في الشركة .

1- ضرورة توفير المعلومات اللازمة لاحتياجات ورغبات الاطراف الداخلية مثل الادارة والاطراف المرتبطة بعمل مجلس الادارة مثل لجان التدقيق واللجان المالية ولجان التعيين ولجان ادارة المخاطر فضلاً عن العاملين .
2- ضرورة توفير المعلومات اللازمة لمتطلبات ورغبات الاطراف الخارجية مثل المستثمرين والمساهمين والعملاء والجهات الرقابية والحكومية والمنظمات البيئية والاجتماعية والمصارف التي يتم التعامل معها.
3- ضرورة الافصاح عن التقارير المتعلقة بالاستدامة والتقارير الادارية وهيكل مجلس الادارة والمبادئ الاخلاقية وقوانين المسائلة .

ويتفق الباحث مع الراي حول اهمية الافصاح عن المؤشرات السابقة الذكر سيساعد الشركات في قياس ادائها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وتطبيق مبادئ الحوكمة وفهمها والابلاغ عنها من الناحية الايجابية او السلبية اذ ان هنالك اتفاق على ان التنمية المستدامة تتطلب اعتماد مدخل شامل ومتكامل للعمليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحاكمية المؤسساتية (Waikar , 2016 : 2-3) .

والشكل رقم (2-4) الاتي يوضح بعض مؤشرات الافصاح لقياس اداء الشركة في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحوكمة) .

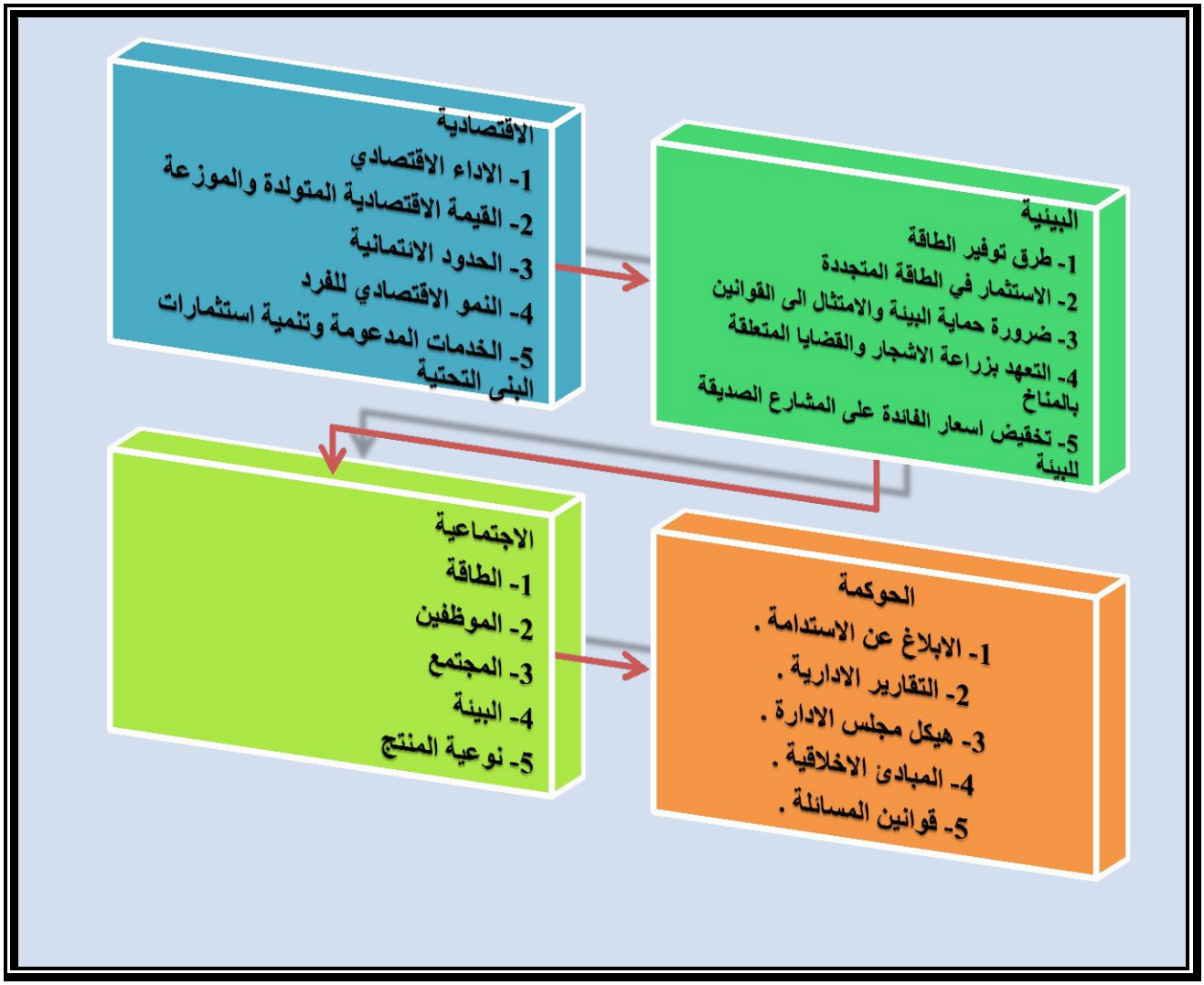

* الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة

الشكل (2 -4)

بعض مؤشرات الافصاح لقياس اداء المصارف في تحقيق التنمية المستدامة

2-2-3 الشفافية في المصارف التجارية :

2-2-3-1 مفهوم الشفافية والمعايير المستخدمة لقياسها :-

بالرجوع الى المعنى اللغوي نجد ان الشفافية هي ترجمة للمصطلح الانكليزي (Transparency) " قابلية الجسم لإظهار ما وراءه كالبلور والمأخوذ في اللغة العربية من الفعل استشف الشيء أي ابصره عن طريق غيره وتستعار للشخص الذي يظهر ما يبطن بوضوح تام " (www.almaany.com) .

اما في المحاسبة فتعني الشفافية " الفهم الواضح والسهل للهيكل المالي الحقيقي والالتزامات المترتبة على الشركة في الوقت المناسب عن طريق التقارير المالية وغير المالية التي تشتمل على (عقود الشركة , الهيكل الداخلي , عدد الموظفين والمدراء ومدى استقلاليتهم , والاجور التي يتم دفعها الى العاملين , وغيرها) " (S&P , 2004 : 12-13) .

كما تعرف الشفافية بأنها " زيادة تدفق المعلومات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي الوقت المناسب التي يمكن الاعتماد عليها من المستثمرين لعمليات الاقتراض والائتمان او الخدمات العامة الاخرى على ان تتصف هذه المعلومات بالأهمية والشمولية والجودة والموثوقية " (Vishwanath & Kaufann , 2001 : 42) .

و تشتمل " الشفافية الافصاح الجيد عن المركز المالي للشركة والاهداف ونتائج الاعمال وطرق التعيين والرواتب والاجور وعدد المساهمين ونسبة مساهمتهم والمخاطر المتوقعة والالتزامات المترتبة عليها " (الشحادات وعبدالجليل , 2012 : 4) .

ويذكر (Zehir et al) ان " الشفافية تتمثل عن طريق عرض المعلومات الموثوقة وفي الوقت المناسب نتيجة الانشطة والعمليات التي تقوم بها المصارف وبطريقة واضحة ومفهومة للجمهور واصحاب المصالح والتي تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة " (235 : 2016) .

وتعرف ايضا بأنها" ضمان حصول المستخدمين الداخلين والخارجين على نفس المعلومات التي تمتلكها الادارة مما يجعلهم قادرين على مراقبة عملها " (Gigler & Hemmer , 2003 : 1) .

ان تبني مفهوم الشفافية يؤدي الى زيادة الثقة بين الشركة واصحاب المصالح وتحديدا الوسطاء والعملاء والعاملين والمجتمع وتؤثر بصورة ايجابية على الانشطة وزيادة كفاءة وفاعلية الشركة وتقليل فجوة البعد

بينهما (Williams , 2005 : 358) ويشير :(Feijoo et al , 2012 : 32-33) الى مجموعة من المعايير المستخدمة لقياس درجة شفافية المعلومات التي تنشرها الشركات نذكر منها الاتي.

1- الاكتمال (Completeness) .
2- الشمولية (Inclusiveness) .
3- الاهمية او المادية (Materiality) .
4- قابلية المقارنة (Comparability) .
5- قابلية الفهم (Understandability) .
6- الوقتية (Timeliness) .
7- قابلية التحقق (Verifiability) .
8- الملاءمة (Relevance) .
9- الحيادية (Neutrality) .
10- الاهتمام بالاستدامة (Attention for Sustainability) .
11- التحسين المستمر (continuous improvement) .
12- اجراءات الحوكمة (Process Governance) .
13- متاحة (الجمهور , المساهمين , العاملين) (Public) .
14- الموثوقية (Reliability) .

ويذكر (Horvath , 2016 : 47) ان المصارف في السنوات الاخيرة قد زادت من مستوى الشفافية للسياسات المالية المتبعة والذي يسهم في تحقيق الاستدامة المالية وتحقيق الرفاهية للمجتمع وتخفيض المخاطر التي تواجه القطاع المالي عن طريق تقارير الاستدامة التي تنشرها (Financial sustainability reports).

ويوضح (قندح) عن طريق الشكل الاتي الركائز الرئيسية التي تستند عليها المصارف في تحقيق الشفافية والنزاهة :-

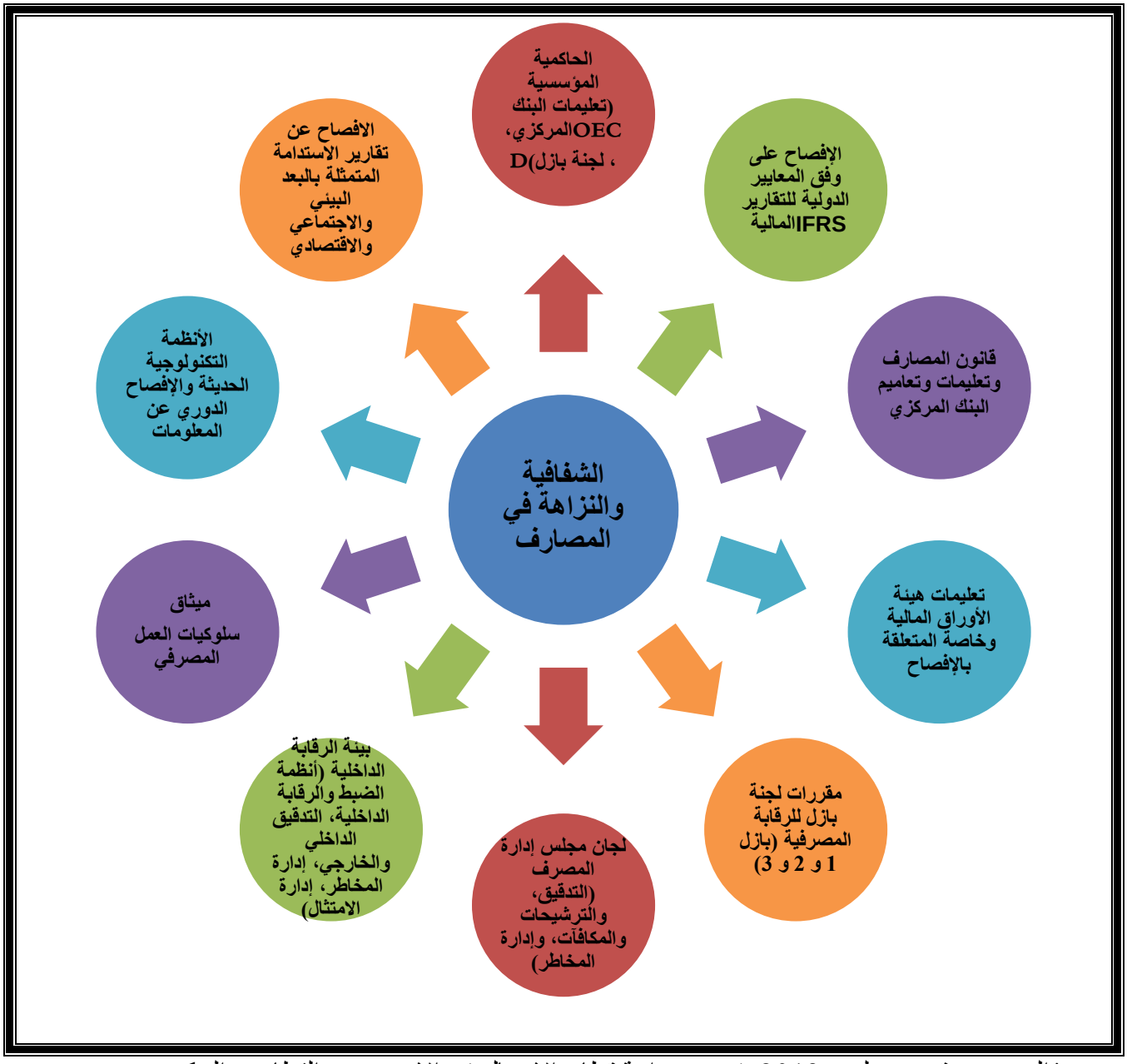

*المصدر : قندح عدلي , 2013, تعزيز نزاهة قطاع الاعمال في الاردن دور القطاعين الحكومي والخاص : 6) وبتصرف من الباحث

الشكل (2-5)

منظومة الشفافية والنزاهة في المصارف

2-2-3-2 اهمية الشفافية في المصارف التجارية :-

1- تزايدها في العمل الاداري و الوضوح في الاجراءات والقوانين والتدفق الحر للمعلومات والابتعاد عن التعتيم والغموض (وهيبة , 2014 : 64) .
2- اعتماد معايير الشفافية في تعاملات المصارف مع المستثمرين والموظفين يساعدها في منع حدوث ازمات مالية ومصرفية (ابو حمام , 2009 : 37) .
3- توفير المعلومات الملائمة والموثوقة وفي الوقت المناسب عن طريق التقارير المرحلية و السنوية المنشورة من الشركات الى الاطراف ذات العلاقة وخاصة المستثمرين والعاملين والعملاء (Williams , 2005 : 361) .
4- كلما ازداد مستوى الشفافية في التقارير التي تنشرها الشركات كلما زادت الثقة بالأسواق المالية (محمد وخليلو , 2013 : 164) .

2-2-3-3 مفهوم التقارير المتكاملة ومقاييس مؤسسة (S& P) لتحقيق شفافية المصارف التجارية :-

اصبحت المؤسسات المالية تخضع الى ضغوط متزايدة من المستثمرين لزيادة مستوى الشفافية في تقاريرها المالية وغير المالية المنشورة عن تأثير الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المجتمع وكيفية ادارتها لهذه التأثيرات وقد تحمل هذه التقارير عنوان (تقارير الاستدامة او التقارير المتكاملة او التقرير الاجتماعي او البيئي) .

اذ تعد هذه التقارير القاعدة الرئيسية لقياس اداء استدامة الشركة وتوضيح العلاقة بين استراتيجيتها والتزاماتها في تحقيق اقتصاد عالمي مستدام والتي تساعد اصحاب المصالح في اتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها فهي تلعب دور كبير في نجاحها (Antony , 2016 : 25) لذلك بدأت الحاجة الى الابلاغ الثلاثي او ما يسمى (TBL) الذي يدمج الاثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية لأنشطة الشركة لأعداد تقارير متكاملة تجمع هذه التقارير مع التقارير المالية لتقديم صورة شاملة عن الشركة (Ge , 2014 : 4) . والتي يمكن توضيحها عن طريق الشكل الاتي :

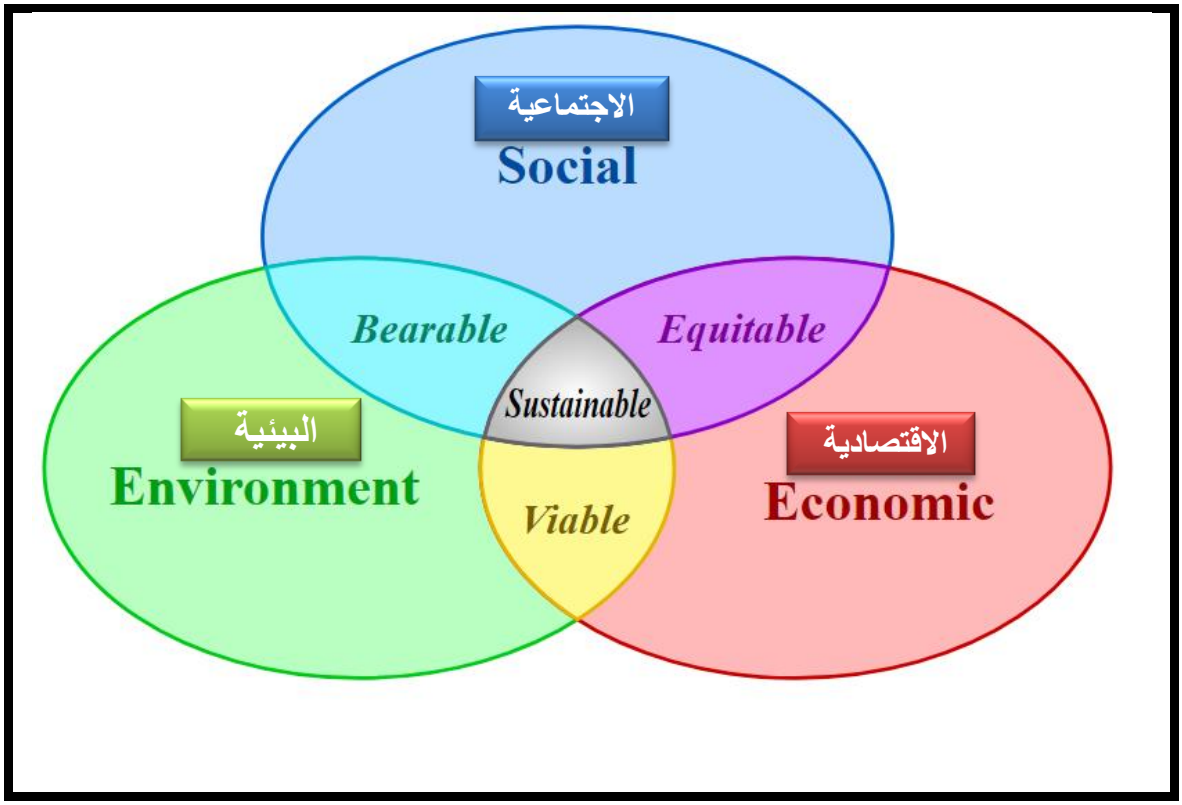

Source: https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Sustainable_development.svg

الشكل (2 - 6)

الابلاغ الثلاثي للاستدامة (TBL)

ويمكن تعريف تقارير الاستدامة بانها "التقارير التي توضح الطريقة التي تتعامل بها الشركات مع الحقائق المالية وغير المالية المتعلقة بالابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومبادئ الحوكمة فضلاً عن المخاطر والفرص المرتبطة بها التي لها تأثير على دخل الشركة وقيمتها والاداء المستقبلي لها " (عبدالمنعم و العجلوني , 2013 : 155) .

اما (Seele 2016 : 67) **فقد عرف التقارير المتكاملة بأنها الافصاح عن كافة البيانات المالية وغير المالية عن طريق تقرير موحد يجمع المعلومات (البيئية والاجتماعية والاقتصادية والحوكمة) التي تسهم في تحقيق الشفافية الشاملة فضلاً عن مجموعة من الفوائد التي تشتمل على المساهمة في الاعمال التجارية والتنمية المستدامة وتحقيق الاهداف الداخلية والخارجية وادارة المخاطر .**

اما (وهيبة , 2014 : 189) **يعرف تقرير المسؤولية الاجتماعية** بأنّه **التقرير الذي تنشره الشركات فضلاً عن التقارير المالية في نهاية كل سنة مالية لغرض الابلاغ عن كافة الانشطة التي تقدمها الشركة التي لها علاقة بالمسؤولية الاجتماعية من اجل اعادة بناء الثقة بين الشركة والمجتمع** .

وتشير (الخفاجي , 2018 : 75-76) الى ان افضل واهم المقاييس المستخدمة للشفافية في جميع القطاعات ومن ضمنها المصارف المقاييس المعدة من مؤسسة (Standard & Poor's) ويرمز لها (S & P) وتتألف هذه المقاييس من ثلاثة محاور يتضمن كل محور مجموعة من المؤشرات يمكن توضيحها بالجدول الاتي :.

الجدول (2 - 3)

مقاييس مؤسسة (S & P) للشفافية

المحاور	المؤشرات	المتطلبات	التركيز
1- محور الشفافية للافصاح عن حقوق المستثمرين وهيكل الملكية (18) متطلب	1- مؤشر الشفافية المتعلق بالملكية	يضم (8) متطلبات	يحتوي هذا المؤشر جميع المعلومات عن أنواع المستثمرين وكبار المستثمرين وأنواع الأسهم في الشركات ومعلومات أخرى عن ملكية الشركة.
	2- مؤشر تمركز الملكية	يضم (2) متطلبات	يتضمن هذا المؤشر كافة أسماء العاملين في الشركة الذين يملكون أسهم تزيد عن 5% و10% من أسهم الشركة
	3- مؤشر اجراءات الاجتماع والتصويت للمساهمين	يضم (8) متطلبات	يتضمن جداول لاجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين والمواضيع والمقترحات المقدمة في تلك الاجتماعات . وبيان مدى الإفصاح بشفافية عن الاجتماعات غير العادية

			فضلاً عن معلومات أخرى تخص هذا المؤشر
2- محور الشفافية للإفصاح عن المعلومات الغير مالية والمعلومات المالية (40) متطلب	1- مؤشر اتجاهات الشركة	يضم (11) متطلب	يتضمن معلومات رئيسية عن استراتيجية الادارة لتحقيق الأهداف وطبيعة ونوع السلعة والصناعة التي تقدمها الشركة وأقسام السوق والأسواق الرئيسية التي يتم فيها توزيع المنتجات. وغيرها من المعلومات التي تخص هذا المؤشر
	2- مؤشر السياسات المحاسبية وتفاصيلها	يضم (8) متطلبات	يتضمن كافة المعلومات عن التقارير المالية ومدى الإفصاح عن المعايير و السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة سواء كانت محلية او دولية . فضلاً عن معلومات عن مدى الإفصاح بشفافية عن الطرق المتعلقة بتقييم الأصول والمخزون والإفصاح عن القوائم المالية المجمعة في حالة وجود شركات تابعة .
	3- مؤشر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة	يضم (3) متطلبات	ويتضمن نسبة الملكية مع الشركات الأخرى , وكافة أسماء الأطراف ذوي العلاقة ونسبة التعامل معهم .
	4- مؤشر المعلومات عن مدقق الحسابات	يضم (4) متطلبات	يتضمن المعلومات المرتبطة بأسماء المدققين الذين قاموا بالتدقيق وتقرير المدقق والمبالغ المدفوع كأتعاب ومعلومات في حالة قيامهم مقابل

			خدمات أخرى .
	5- مؤشر المعلومات عن الفرص والأخطار	يضم (7) متطلبات	يتضمن معلومات عن طبيعة الأخطار والفرص ومخاطر عدم السيولة والمصادر الخارجية والداخلية للسيولة ومعلومات اضافية تخص هذا المؤشر .
	6- مؤشر المعلومات عن شدة تنافس الصناعة	يضم (4) متطلبات	يتضمن معلومات عن أسماء المنافسين والاستجابة لتغيرات في الاسعار نتيجة المنافسة وعدد الشركات التي تزايد على التعاقدات الرئيسية وبيان مدى إفصاح الشركات عن الميزة التنافسية لأنشطتها.
	7- مؤشر المعلومات عن رضا العاملين	يضم (3) متطلبات	يتضمن معلومات عن مدى مشاركة العاملين ومساهمتهم في وضع الخطط الاستراتيجية ومدى تشجيعهم على الابتكار والابداع والإفصاح عن الرضا المالي لهم .
3- محور الشفافية للمعلومات عن مجلس الإدارة (22) متطلب	1- مؤشر هيكل المجلس	يضم (6) متطلبات	يتضمن الإفصاح بشفافية المعلومات المتعلقة عن (أسم رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وأسماء أعضاء مجلس الإدارة والخبرة السابقة لأعضاء مجلس الإدارة والأمور التي يختص بها مجلس الإدارة إضافة إلى معلومات أخرى) .
	2- مؤشر دور المجلس	يضم (8)	يتضمن معلومات عن المكافآت

		متطلبات	الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة باسم كل عضو من أعضاء المجلس وجدول اجتماعاتهم ومعلومات اضافية تخص هذا المؤشر.
	3- مؤشر تدريب الأعضاء ومكافآتهم	يضم (8) متطلبات	يتضمن معلومات عن البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة وعدد الأسهم التي يمتلكونها في الشركة ومعلومات أخرى تخص هذا المؤشر .

*الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر (الخفاجي , 2018 : 75-76) .

مما سبق يرى الباحث ان المصارف التجارية التي تتمتع انشطتها بالاستدامة وتقوم بالإفصاح عنها عن طريق التقارير التي تنشرها في ظل البيئة التي تعمل بها ستسهم في تحقيق مبدأ الافصاح والشفافية الشاملة والجودة العالية للبيانات التي تعزز من ثقة مستخدمي هذه التقارير في دعم قراراتهم الاستثمارية وغيرها وعرض الصورة الكاملة بأمانة وصدق لحماية حقوقهم وبالنتيجة ستكون قادرة على خلق ميزة تنافسية وارتفاع معدلات ادائها وزيادة حجم اسواقها وكسب المزيد من العملاء والذي سينعكس بصورة ايجابية على حياة المصارف واستمراريتها للمدى البعيد .

2-2-4 الاستدامة المصرفية لتعزيز ثقة المستثمرين فيها :-

2-2-4-1 المفهوم و انواع المستثمرين وأهمية تقارير الاستدامة للمستثمرين :-

يعد المستثمرون بوصفهم احد مكونات المجتمع الذين يتأثرون بالظروف والعوامل في البيئة المحيطة بهم وان نجاح أي قرار استثماري يتطلب منهم فهم العوامل النفسية والمالية ومدى استعدادهم لمواجهة المخاطر المحتملة التي تؤثر في اداء السوق المالي لان البعض منهم يصاب بخيبة امل عند انخفاض اداء السوق اما في حالة ارتفاع الاداء تزداد ثقة المستثمرين بأنفسهم ويتحسن ادائهم (حسين واخرون , 2013 : 229) ويعرف (الكحلوت) المستثمرين بانهم "احد الاطراف المستفيدة بالوحدة الاقتصادية الذين يهتمون بمعرفة المعلومات المالية وغير المالية التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية وغيرها حول ربحية المصرف وادائها المالي وامكانية تطويرها ونموها في المدى البعيد " (الكحلوت 2005 : 22) فضلاً عن تخفيض حالات عدم التاكد المحيطة بهم وزيادة قدرتهم على التنبؤ بالوضع المستقبلي للمصرف لذلك يجب ان تكون تلك التقارير صحيحة وموثوقة ودقيقة (صالح , 2015 : 50) لان

المستثمرين بحاجة الى معرفة مدى قدرة المصرف للاستثمار والمنافسة في السوق المالي والزيادة في القيمة الاجمالية لها . لذلك يرغب هؤلاء المستثمرون بالحصول على المعلومات المستمدة من التقارير المنشورة للتنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة (سبسبي ,2011: 75) كما ان التقارير المالية تعد المصدر الرئيسي لهم لتقديم المعلومات التي تساعدهم في صنع واتخاذ القرارات المختلفة ولتقييم قدرة المصرف على استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة وتوليد النقدية التي تمكنها من الاستمرارية للمدى البعيد (ابراهيم , 2016 : 50) وان أهم العوامل التي تجذب الاستثمار إلى السوق المالية هو ثقة المستثمرين واطمئنانهم إلى أن أموالهم غير معرضة للضياع بسبب الخداع او الغش وبالنتيجة فهم ينظرون إلى الآليات المتبعة التي ينبغي ان تقدم إليهم وإلى أموالهم الحماية اللازمة (ابو غمشة , 2013 : 98) ويذكر (OECD) ان هذه الثقة تتحدد عن طريق التزام الشركات بان الاموال سيتم استثمارها بصورة صحيحة وانه لن يتم اختلاسها او اساءة استخدامها من المدراء او كبار المستثمرين او اعضاء مجلس الادارة كما ان هذه الاموال سيتم استثمارها بالشكل الامثل والكفوء الذي يراعي مصالحهم بالدرجة الاولى والذي يعد احد العوامل المهمة في نشوء سوق مالي كفوء ومتطور (OECD , 2004 : 40) فظهر ما يعرف بالمستثمر الأخلاقي الذي يأخذ بنظر الاعتبار كافة الجوانب المرتبطة بالمصرف والمتمثلة بالابعاد الاجتماعية والاقتصادية والاخلاقية والبيئية التي تمثل ابعاد الاستدامة والتي تؤثر في القرارات الاستثمارية وهذا يعني ان المستثمرين اصبحوا يفضلون توجيه استثماراتهم الى الشركات التي لا يترتب عليها نتيجة لمزاولة انشطتها حدوث اي اضرار اجتماعية او بيئية وفي الوقت نفسه تحقق عوائد مناسبة لهم (علي , 2017 : 50) اذ بدأ المستثمرون يأخذون بنظر الاعتبار تقارير الاستدامة للمصارف المراد الاستثمار فيها . واصبحت احدى معايير الاستثمار لهم هو البحث عن مبادئ الشفافية والافصاح التي تعزز منها تلك التقارير وخاصة فيما يتعلق بالأداء البيئي والاجتماعي لان الدافع قد يأتي من رغبة ادارة المصرف في بناء الثقة بين جميع الأطراف على الرغم من ان تلك التقارير هي مطلب اختياري إلا أنه يعد الزامي في بعض الدول مثل ألمانيا و فرنسا وبعض دول الشمال الأوروبي (السيد , 2015 : 55) ويذكر (Nobance & Eillili , 2015 : 2) ان الافصاح عن تقارير الاستدامة يحقق مجموعة من الفوائد نذكر منها الاتي :-

1- تعظيم النقدية وجذب رؤوس الاموال .
2- الاسهام في تحقيق وزيادة مستوى الشفافية للأطراف ذات العلاقة .
3- تحسين سمعة المصرف وزيادة كفاءة العاملين فيها .

4- تحسين الانظمة الادارية والتشجيع على الابتكارات ودعم عملية التحسين المستمر [4] .

أما فيما يخص أنواع المستثمرين فقد ميز بينهم (القصاص) و (زيد) على اساس طبيعة المخاطر التي يتعاملون معها اذ ذكر ان هنالك أربعة أنواع من المستثمرين يمكن ذكرها كما يلي :- (القصاص , 2014 : 104) و (زيد , 2015 : 46)

1- **المستثمر المتحفظ :-** وهو المستثمر الذي يفضل الاوراق المالية قليلة المخاطرة مثل الاستثمار في سندات واسهم الشركات العريقة وذات الدخل المرتفع والسندات الحكومية .
2- **المستثمر الرشيد :-** وهو المستثمر الذي يبحث عن الاستثمار على وفق رغبته الشخصية وذلك عن طريق الموازنة بين العائد والمخاطرة مثل الاستثمار مع شركات تحقق ارباح مستمرة مع شركات اخرى تحقق ارباح رأسمالية .
3- **المستثمر المضارب :-** وهو المستثمر الذي يفضل الحصول على الارباح المتحققة من الفرق في اسعار الاوراق المالية التي يتم تداولها في السوق المالي لتحقيق ربح غير اعتيادي مقابل مخاطرة مرتفعة ويعد هذا النوع مهم للسوق المالي لكونه يوفر السيولة اللازمة للشركات الحديثة والشركات ذات الصناعات المبتكرة والتكنولوجيا المرتفعة التي تمثل السوق الاولي فضلاً عن اهمية هذا النوع في تحريك السوق المالي عن طريق حركة اسعار الاوراق المالية بالصعود او النزول الذي يمنع حدوث ارتفاع مفاجئ بالأسعار .
4- **المستثمر المجازف :-** وهو المستثمر الذي يصنف ضمن اعلى درجات المضاربة اذ يقوم بعمليات البيع والشراء للاوراق المالية من دون دراسة المخاطر التي يتعرض لها لأنه يتصرف على اساس التخمين وهذا النوع يكثر في الاسواق المالية غير الكفؤة التي تلحق الضرر بالأسواق وتسبب ارتفاعاً في اسعار الاوراق المالية .

2-2-4-2 العوامل المؤثرة في تعزيز ثقة المستثمرين :-

1- **كفاءة الاسواق المالية :-** ان احد الامور التي ينبغي ادراكها في الاسواق المالية والتي ينبغي ان تؤخذ بنظر اعتبار المستثمرين هي العلاقة بين المعلومات المتوفرة والقيمة السوقية للورقة المالية

[4] **التحسين المستمر** :- احد معايير تطبيق تقنية الجيود السداسي (six sigma) عن طريق ضرورة توفير الدورات والبرامج التدريبية المناسبة للعاملين وتوفير الاحتياجات المادية والزامهم بالحضور لها لتمكينهم من تطبيق الية هذه التقنية وادواتها الاحصائية وطريقة استخدامها (محمود , 2017 : 158) .
الجيود السداسي (six sigma) :- هي احد المناهج المنظمة لتخفيض انحراف العمليات التشغيلية عن طريق استخدام الاساليب الاحصائية التي تؤدي الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية وتحسين الاداء. (محمود , 2017 : 157) .

اذ يتم بموجبها تقييم مستوى كفاءة [5] الاسواق التي تنقسم الى ثلاثة مستويات يمكن توضيحها كما يلي :- (Brigham , 2007 : 163-166) , (زيد , 2015 : 40) , (العامري , 2010 : 122-126) .

اولاً :- الكفاءة الضعيفة (Weak-from-Efficiency) :- هي السوق التي تعكس فيها اسعار الاسهم الحالية جميع المعلومات السابقة التي ساهمت في حركة الاسعار وهذا يعني ان المعلومات المتاحة عن سعر السهم لا تساعد المستثمرين في التنبؤ بالأسعار المستقبلية اعتمادا على المعلومات الماضية وبالنتيجة لا تمكنهم من تحقيق ارباح غير اعتيادية .

ثانياً :- الكفاءة شبه القوي (Semi strong-from-Efficiency) :- هي السوق التي تعكس فيها اسعار الاسهم الحالية جميع المعلومات العامة لعموم المستثمرين وليس فقط التغيرات الماضية لأسعار الاسهم وهذا يعني ان هنالك معلومات خاصة تتوفر فقط للمدراء او العاملين داخل الشركة ولا يطلع عليها المستثمرون وبالنتيجة لا تمكنهم من تحقيق ارباح غير التي توقعوا الحصول عليها .

ثالثاً :- الكفاءة القوية (Strong-from-Efficiency) :- السوق التي تعكس فيها اسعار الاسهم الحالية جميع المعلومات العامة والخاصة الى المستثمرين وهذا يعني أنّه من الصعب تحقيق ارباح غير اعتيادية للمدراء او العاملين داخل الشركة على حساب الاخرين وتعد الاسعار بموجبه في السوق المالي عادلة ولا يمكن لأي مشترك في السوق التنبؤ بشكل متفوق للأسعار المستقبلية .

كما يشير الباحثان (صالح وفريدة , 2010 : 183) . ان هنالك نوعين من الكفاءة للسوق المالي هما :-

- **الكفاءة الكاملة :-** هي السوق التي لا يوجد فيها فاصل زمني بين الحصول على المعلومات من السوق لغرض تحليلها وعملية اتخاذ القرارات اذ تكون فيها المعلومات متاحة للجميع وتوقعات المستثمرين متماثلة وسرعة انتقال المعلومات الى كافة الاطراف ذات العلاقة وتحقيق مبدا الشفافية الذي يسمح للمستثمرين حرية الدخول والخروج من السوق المالي في اي وقت وبدون تكاليف معاملات مما يساعد على تواجد عدد كبير من المستثمرين لكي لا يتمكن اي مستثمر ان يؤثر لوحده في اسعار السوق المالي .
- **الكفاءة الاقتصادية :-** هي السوق التي يتوقع وجود فاصل زمني فيها بين وصول المعلومات من السوق لتحليلها وعملية اتخاذ القرارات اي ان القيمة السوقية قد تكون اقل او اكبر من القيمة

[5] **الكفاءة :-** وتعني بيان قدرة المصارف على اشباع الحاجات والرغبات عن طريق الاستخدام الامثل للموارد والقيام بمتطلبات الاعمال وفق معطيات واضحة لغرض انجاز وتحقيق الاهداف . (القطاونة , 2011 : 81)

الحقيقية لبعض الوقت الامر الذي يترتب عليه فرض تكاليف معاملات وضرائب بسبب فرق السعر ويقوم هذا النوع على اساس تعظيم الثروة لغالبية المتعاملين في السوق .

2- **مشكلة الوكالة :-** وهي مشكلة معقدة وغير واضحة المعالم وبالتحديد فإنّ اساس هذه المشكلة العلاقة التعاقدية بين الوكيل تجاه الموكل ونتيجة لذلك تبرز بينهما بعض المشاكل والقضايا الاخلاقية فالمدراء في بعض الاحيان يتصرفون بطريقة لا اخلاقية لغرض تعظيم مصالحهم الشخصية التي تؤثر سلبا على حساب مصلحة الاخرين ومن ضمنهم المستثمرون ومن ثم على قيمة الشركة واستمراريتها لذلك لا بد من اتباع نظام من شانه تقليل هذه المشكلة فمثلا عن طريق منح الحوافر وزيادة دافعية الوكيل للاهتمام بشكل اكبر بمصالح الموكل (العامري , 2013 : 566) .

3- **ادارة المخاطر المصرفية :-** تعد السمة الرئيسية التي تحكم انشطة المصارف هي كيفية ادارة المخاطر المرتبطة بها وتوصيفها وقياسها والافصاح عنها عن طريق التقارير المالية التي تمكن مستخدمي تلك التقارير من معرفة مدى قدرة المصارف على ادارة تلك المخاطر والسيطرة عليها والتنبؤ لها مستقبلا التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الاخرى . وقد ازدادت هذه المخاطر في السنوات الاخيرة بسبب المنافسة الشديدة والتحول من الصيرفة التجارية المحلية الى السوق المالي العالمي وابتكار المنتجات المستدامة (حماد , 2007 : 195) فضلاً عن ان ادارة المخاطر تشجع المستثمرين لبقائهم موالين للمصرف والذي بدوره يحقق مجموعة من الفوائد نذكر منها الاتي : (, 2016 : 46)

- تسهم في تحسن العلامة التجارية او سمعة المصرف التي تزيد من نجاحها وكفاءة وفاعلية الادارة فيها .
- يمكن ان تقلل من التقلب في الارباح الذي يساعد في جعل التقارير المالية والاعلان عن مقسوم ارباح الاسهم اكثر مصداقية وملاءمة .
- يجعل الشركة في مكانة افضل لاستغلال الفرص الاستثمارية التي تعزز من امكانيتها في الحصول على مصادر التمويل .
- حماية التدفقات النقدية للشركة .

وكلما توفرت المعلومات اللازمة للمستثمرين عن فرص الاستثمار المتعلقة بالسوق المالي او المخاطر المرتبطة بها كلما تمكنوا من زيادة استثماراتهم واكتساب الخبرات والمهارات التي تساعدهم في اتخاذ

القرارات وادارة تلك المخاطر (الانصاري , 1995 : 106) اما اهم المخاطر المرتبطة بعمل المصارف التجارية فهي :-

اولا :- مخاطر تكنولوجيا المعلومات :- وهي المخاطر المرتبطة بأنظمة المعلومات الالكترونية اذ تعرف بانها "الانتهاكات والاختراقات التي تتعرض لها انظمة الحواسيب سواء بطريقة مقصودة او غير مقصودة لغرض استغلال الموارد او احداث فساد " (محمد , 2017 : 48) .

ثانياً : مخاطر الائتمان :- تعد من اهم المخاطر الملازمة للأنشطة المصرفية و احد المعايير المستخدمة في الحكم على جودة المصارف وادائها كما تعد العامل الاكثر شيوعا لفشل المصارف وتنشا هذه المخاطر اما من عدم رغبة او عدم مقدرة المقرضين من الوفاء بالالتزامات المترتبة عليهم في الاوقات المحددة للمصرف او التي تنشا عن الاعمال الائتمانية للمصارف الاخرى كخطابات الضمان وتغطية الاكتتابات والالتزامات العرضية التي لا تظهر في ميزانية المصرف (الاهدل , 2015 : 45) .

ثالثاً : مخاطر العملات الاجنبية :- اصبحت مخاطر العملات الاجنبية من المواضيع المهمة للشركات المالية وغير المالية العاملة في المجال الدولي او المحلي اذ ان الهدف الرئيسي لإدارة المصرف هو تعظيم قيمتها فالتغيرات المحتملة في اسعار الصرف قد تؤثر على التدفقات النقدية للشركة سواء من الناحية الايجابية او السلبية اذ ان التقلب في اسعار الصرف من الممكن ان يحقق ارباحاً مضاعفة او خسائر لها وللمستثمرين على وفق التغيرات لذلك يتزايد اهتمام المدراء الماليين للحد من هذه المخاطر (العامري , 2013 : 208) .

رابعاً : مخاطر اسعار الفائدة :- هي المخاطرة التي تسبب انخفاض الايرادات و التي تنشا نتيجة لعدم استقرار اسعار الفوائد لذلك يكون المستثمرون سواء المقترضين او المقرضين معرضين لها (حماد , 2007 : 202) .

خامساً : مخاطر السيولة :- ويقصد بها المخاطر المرتبطة بعدم قدرة المصرف على تلبية الاحتياجات التمويلية نتيجة لعدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها تجاه الغير وعدم كفاية الموارد المالية اللازمة لسد الاحتياجات التشغيلية (هندي , 2009 : 148) .

ويرى الباحث مما سبق ان توفير المصارف للمعلومات البيئية والاجتماعية والاقتصادية ومبادئ الحوكمة من المصارف سيسهم في كفاءة الاسواق المالية و تخفيض المخاطر المصرفية فضلاً عن تماثل المعلومات بين الادارة واصحاب المصالح والذي بدوره سينعكس على زيادة ثقة المستثمرين بها ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها كونهم محور العمليات للمصارف وراس المال الحقيقي لها للمدى الطويل .

المبحث الثالث

دور مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) في الابلاغ عن الاستدامة

تمهيد :

ظهرت معايير محاسبة الاستدامة كلغة مشتركة بين المؤسسات المالية والمستثمرين والجمهور للتعرف على الاداء المالي لتلك المؤسسات وبيان مساهمتها في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحاكمية المؤسساتية وذلك عن طريق التقارير المالية وغير المالية التي تنشرها لان هذه التقارير تعد القاعدة الرئيسية التي تظهر من خلالها تلك المؤسسات قيمتها واستراتيجياتها واجراءاتها عن مختلف الانشطة التي تقوم بها سواء الاجتماعية او الاقتصادية او البيئية كونها تعزز من الشفافية والثقة وتوفر المعلومات المفيدة لإدارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة . وعلى الرغم من وجود العديد من المبادرات العالمية مثل GRI والمبادئ التوجيهية لمجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) للابلاغ عن قضايا الاستدامة الا انه لا تزال المؤسسات المالية تواجه تحديات في تحديد القضايا الجوهرية في تقارير الاستدامة وفي ترتيب الاولويات للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وفق احتياجات ورغبات اصحاب المصالح . لذلك يتمثل عمل مجلس معايير محاسبة الاستدامة في تطوير هذه اللغة حول اهم القضايا الجوهرية عن (ESG) عن طريق اصدار مجموعة من المعايير على وفق قطاع الصناعة مما يسهل على المصارف والمستثمرين تحديد القضايا الجوهرية لأبعاد الاستدامة والذي سيتم تناوله في هذا المبحث لجعل التقارير المالية وغير المالية اكثر موثوقية ومصداقية و قابلية المقارنة والتدقيق وتحسين ادارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة التي تساعد مستخدمي تلك التقارير في اتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها.

2-3-1 مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) :-

2-3-1-1 المفهوم والتطور التاريخي ومراحل اصدار معايير (SASB) :-

مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) Sustainability Accounting Standards Board " منظمة مستقلة لا تهدف الى الربحية وظيفتها الرئيسية اصدار ونشر وتطوير المعايير الخاصة بالإبلاغ عن الاستدامة بما يتلاءم مع متطلبات عمل المجلس , تقوم بوضع المعايير لأكثر من (79) صناعة في (11) قطاعاً ، تضم مجموعة من الخبراء والاكاديميين والعاملين المتخصصين في قضايا الاستدامة " (Matsumura et al , 2017 : 42) تأسس المجلس عام (2011) لوضع المعايير المتعلقة بقطاع الاعمال ومقرها في سان فرانسيسكو في امريكا (McIntyre et al , 2016 : 37) فضلاً عن ذلك فانه يعد أحد المبادرات العالمية المستخدمة من المصارف في الابلاغ عن الاستدامة والتي تمكن المستثمرين من اجراء المقارنة بالنسبة للشركات التي تكون متشابهة في الصناعة (Smit & Bierman , 2017 :

86) مما يساعد تلك المصارف في اعداد تقاريرها الخاصة بها من دون الحاجة الى بذل المزيد من الموارد والوقت للحصول على المعلومات المتعلقة بالاستدامة لكون المعايير التي يصدرها المجلس ليست عامة لتشمل كافة الشركات على اختلاف انشطتها وانما تكون محددة لكل قطاع (Aryal , 2017 : 14) . كما تساعد المصارف في الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بطريقة فعالة من حيث التكلفة والمنفعة في اتخاذ القرارات المختلفة . لآن عملية وضع المعايير تستند إلى الادلة والمشاركة الواسعة لأصحاب المصالح (Phelps , 2016 : 17) فضلاً عن الاسواق المالية المطلعة والتي تركز على التوجيهات او الشكوك التي من المحتمل أن تؤثر في الوضع المالي أو الأداء التشغيلي لها . لذا تم تصميم المعايير لتحسين فعالية وقابلية الافصاح عن طريق التقارير المرحلية المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) لغرض زيادة كفاءة الأسواق المالية عن طريق تحسين الابلاغ لتحقيق الجودة العالية للمعلومات الجوهرية المتعلقة بالاستدامة التي تلبي حاجات المستثمرين (www.sasb.org) .

يتألف المجلس من خمسة الى تسعة أعضاء بما فيهم الرئيس لغرض التنويع في وجهات النظر الرئيسية بما فيها وضع المعايير، وإعداد التقارير المرحلية والاستثمار والتحليل المالي . كما يعد المسؤول عن توجيه عملية وضع المعايير وجودة نتائجها ، ويعمل وفق الوثائق الإدارية الرئيسية والإطار المفاهيمي الصادر عنه واطار الاستدامة و القواعد الإجرائية فضلاً عن تحديد النظام الداخلي للعمليات والممارسات التي يتبعها في أنشطته المتعلقة بوضع المعايير وفي الإشراف على الأعمال ذات العلاقة التي يتولاها موظفو المجلس ويعمل في دوره التوجيهي والإشرافي في هيكل كل قطاع الذي يعين ما لا يقل عن ثلاثة من أعضاء المجلس لكل قطاع للرقابة والمناقشة والتواصل مع الموظفين (SASB Rules of Procedure , 2017 : 9-10) وفي عام (2013) بدا المجلس بإصدار ونشر معايير محاسبة الاستدامة تحت مسمى نظام تصنيف الصناعة المستدام (SICS ™) Sustainable Industry Classification System والتي تساعد الشركات على الإفصاح عن عوامل الاستدامة الرئيسية الثلاثة (ESG) على وفق قطاع الصناعة التي تعمل فيها . والتي يمكن توضيحها عن طريق الجدول (2- 4) الاتي (Sulaiman , 2014 : 18) :-

الجدول (2-4)

التسلسل الزمني لإصدار معايير محاسبة الاستدامة

ت	المعايير على وفق قطاع الصناعة	تاريخ الاصدار	الملاحظات
.1	الرعاية الصحية	2013/7/31	يشتمل كل معيار من هذه المعايير على اثنين من المواضيع الرئيسية وهي (ارشادات الافصاح , ومواضيع الاستدامة المادية والمقاييس المحاسبية) .
.2	المصادر غير المتجددة	2014/1/14	
.3	المالية	2014/2/25	
.4	التكنولوجيا والاتصالات	2014/4/2	
.5	وسائط النقل	2014/4/18	
.6	تحويل الموارد	2014/7/10	
.7	الخدمات	2014/7/16	
.8	الاستهلاك (الاول)	2014/ 8/ 4	
.9	الاستهلاك (الثاني)	2015/ 1/ 13	
.10	الموارد المتجددة والطاقة البديلة	2015/ 7/ 7	
.11	البنى التحتية	2015/12/1	

Source : (Sulaiman , 2014 : 18)

كما توجد ثلاث مراحل لعملية تطوير معايير محاسبة الاستدامة (SASB) وكالاتي (www.sasb.com) :-

1- المرحلة الاولى تشتمل على جمع الادلة المرتبطة بقضايا الاستدامة لكل صناعة تشمل الافصاح عن القضايا المادية والمقاييس المحاسبية المقترحة .

2- المرحلة الثانية لعمل المجلس تشتمل على دراسة التعليقات والمقترحات عن طريق مجموعة من الاعضاء كممثلين عن المصارف فضلاً عن مجموعة من المشاركين في الاسواق المالية واصحاب المصالح حول اهم قضايا الاستدامة .

3- تتضمن اصدار مسودة تعرض للتعليق العام لمدة (90) يوماً يتم بعدها جمع هذه التعليقات ليتم دمجها مع المعيار اذ يعرض المجلس هذه المعلومات ويصدر معياراً مؤقتاً لمدة عام لمعرفة

ردود الفعل ويتم بعدها تحديث المعيار الخاص بكل صناعة وازالة التسمية المؤقتة لإصدار المعيار النهائي .

2-1-3-2 الإطار المفاهيمي والقواعد الإجرائية واطار محاسبة الاستدامة :-

اولاً : الاطار المفاهيمي لعمل مجلس (SASB) :-

وضع مجلس معايير محاسبة الاستدامة (Sustainability Accounting Standards Board (SASB في عام (2017) اطاراً يحدد المفاهيم الرئيسية والمبادئ والتعاريف والاهداف المرتبطة مع بعضها البعض التي تتعلق بوضع المعايير . كما يقدم نظرة عامة عن المواضيع المرتبطة بمحاسبة الاستدامة التي تساعد المصارف او المستثمرين او الجمهور في الحصول على مقاييس محاسبية موحدة والذي سيضمن لهم ان يكون الافصاح اكثر فائدة وموثوقية وقابلية للمقارنة مما يعزز الثقة بالبيانات التي تعرضها الشركات . ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل الاتي :-

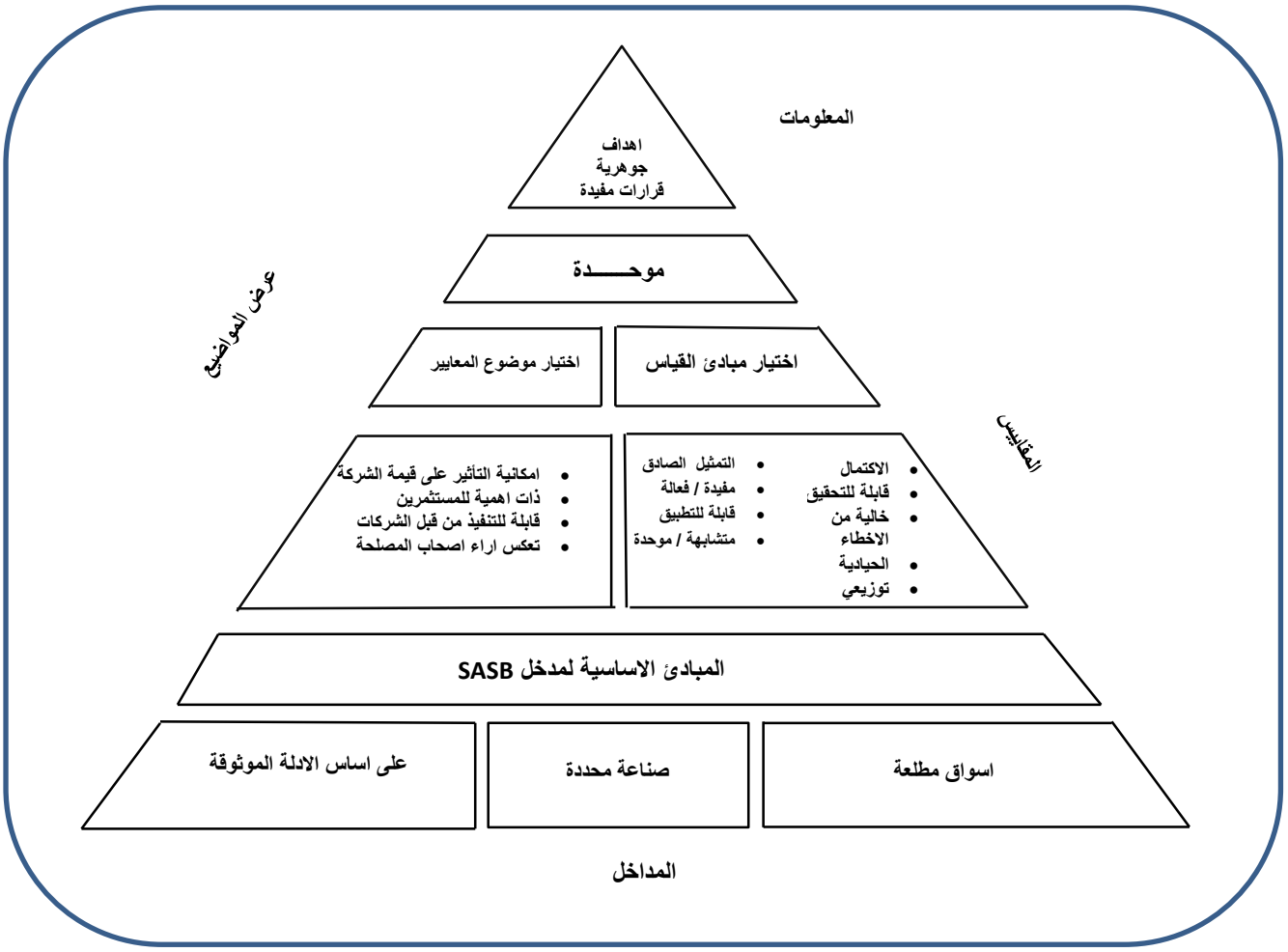

الشكل (2-7) الاطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة

Source :- (SASB Conceptual Framework , 2017 : 1)

ويرى الباحث عن طريق الشكل اعلاه ان هذا الاطار يتقارب مع الاطار المفاهيمي المشترك الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على وفق البيان (8) لسنة 2010 لكونه يهدف الى توفير معلومات جوهرية ومفيدة تساعد في اتخاذ القرارات لأصحاب المصالح عن المصارف والتي تمثل المستوى الاول منه . فضلاً عن اسلوب العرض الموحد واختيار مواضيع الاستدامة وفق مجموعة من الخصائص والمقاييس النوعية والتعزيزية التي ينبغي توافرها بالمعلومات مثل التمثيل الصادق وقابلية التحقق والحيادية وقابلية التطبيق وغيرها من صفات المعلومات المفيدة والتي تمثل المستوى الثاني في الاطار . لذلك فالاطار المفاهيمي لمجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) يمثل مجموعة مترابطة من الاهداف والاسس التي ينبغي ان تؤخذ بنظر الاعتبار من اصحاب المصالح .

ثانياً : القواعد الاجرائية لعمل مجلس (SASB) :-

تحدد هذه القواعد النظام الداخلي للمجلس المتمثلة بالممارسات والعمليات التي يقوم بها الاعضاء المعنيين بوضع المعايير والاشراف على العاملين . فضلاً عن المبادئ التوجيهية للمجلس والتي تشتمل على المساءلة والشفافية والتشاور مع اصحاب المصالح والجودة والتوقيت المناسب . وتنص هذه القواعد على مجموعة من الاجراءات نذكر منها الاتي (SASB Rules of Procedure , 2017 : 1-4) :-

1- • تعكس احدث اصدار للمعايير بما فيها التحديثات المسموح بها .

2- • يقوم المجلس بتطوير وتحسين المعايير خلال دورة متكررة عادة ما تكون ثلاث سنوات .

3- • التغييرات التي تحدث خلال فترة التحديثات وفق جدول الاعمال الفني تكون على اساس البحوث والادلة والتشاور مع اصحاب المصالح .

4- • التغييرات التي يتم اعدادها من الموظفين يجب ان تخضع الى موافقة المجلس .

5- • مسؤولية التصديق على المعايير وما يترتب عليها من تحديثات واصدارها بالشكل النهائي تكون من سلطة المجلس حصرا .

6- • يجب ان يكون التصويت على التحديثات من الاغلبية لاعضاء المجلس .

7- • لجنة الرقابة الداخلية تشرف على الانشطة المتعلقة بوضع المعايير كما تراجع عملية الاعتراضات والشكاوى المقدمة من الاطراف المعنية.

8- • للمجلس سلطة اصدار لجان استشارية لتوفير الحلول اللازمة من ناحية القرارات المفيدة وفعالية التكلفة والمقاييس المادية والتحديثات المقترحة للمعايير .

الشكل (2-8) القواعد الاجرائية لعمل مجلس (SASB)

Source :- (SASB Rules of Procedure , 2017 : 1-4)

ثالثاً : إطار محاسبة الاستدامة Sustainability Accounting Framework :-

تهتم محاسبة الاستدامة بقياس الاثار الاجتماعية و البيئية للمصارف نتيجة الانشطة الاعتيادية لخلق قيمة طويلة الامد لها فضلاً عن القضايا التي تواجه تحديات الاستدامة في الابتكار والحوكمة ونموذج الاعمال المستدام . اذ يتضمن هذا الاطار خمسة ابعاد رئيسية للاستدامة الخاصة ب (SASB) يمكن توضيحها كالاتي :- (SASB Conceptual Framework , 2017 : 2-4) و(Aryal , 2017 : 23)

1- **البيئة :** ويتمثل هذا البعد في استعمال الموارد الطبيعية غير المتجددة للمصارف واستثماراتها كأحد مدخلات عوامل الإنتاج أو ادارة الانبعاثات الضارة في البيئة نتيجة الانشطة الاعتيادية التي تؤدي إلى آثار ايجابية او سلبية في الوضع المالي أو الأداء التشغيلي لها .

2- **راس المال الاجتماعي :** ويتمثل هذا البعد في أن الاعمال التجارية ستسهم في رفاهية المجتمع كأجراء لغرض الحصول على الموافقة للمباشرة في اعمال الشركة . كما يتناول ادارة العلاقة مع الاطراف الخارجية سواء العملاء او المجتمع او الحكومة . ويشتمل على القضايا المرتبطة بحقوق الانسان و التنمية الاقتصادية للبلد وحماية الاقليات والقدرة على تحمل التكاليف والحصول على الخدمات والمنتجات الجيدة وخصوصية العملاء .

3- **راس المال البشري :** ويتمثل هذا البعد عن طريق ادارة الموارد البشرية للمصارف (الموظفين والمتعاقدين) باعتبارهم اصول رئيسية لخلق قيمة طويلة الامد . كما يشتمل على القضايا التي توثر في انتاجية العاملين ومشاركتهم في العمل ومنح الحوافز والتعويضات وادارة العلاقات وصحة وسلامة الموظفين عن طريق القدرة على اشاعة ثقافة السلامة بينهم .

4- **نموذج الأعمال والابتكار :** ويتمثل هذا البعد في دمج العوامل الاجتماعية والبيئية والبشرية لخلق قيمة اضافية للمصارف سواء عن طريق اعادة الموارد في عملية الانتاج والكفاءة في تصميم المنتجات وتحمل المسؤولية في استخدامها او التخلص منها .

5- **القيادة والحوكمة :** ويتمثل هذا البعد في ادارة المواضيع المتعلقة بطريقة الاعمال او العمليات الشائعة في المصرف والتي يحتمل ان تتعارض مع مصالح المجموعة الاوسع من اصحاب المصالح والمجتمع والمرتبطة بإدارة المخاطر وسلسلة التزويد والفساد والرشوة ومصادر المواد وغيرها . ويمكن توضيح هذه الابعاد عن طريق الشكل الاتي :-

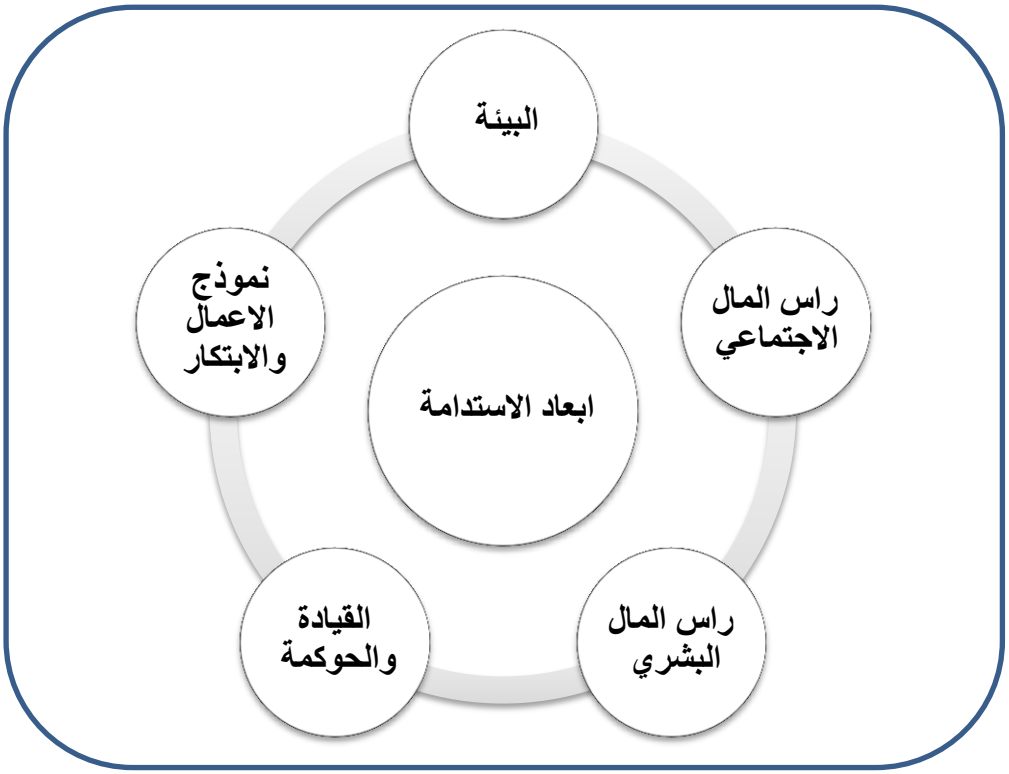

الشكل (2-9) اطار محاسبة الاستدامة

Source :- (Murninghan &Grant, Redefining Materiality : Why it Matters, Who's Involved, and What It Means for Corporate Leaders and Boards , 2013 : 3)

وقد حدد (SASB) في اطار وضع المعايير المتعلقة بالاستدامة مجموعة من المؤشرات التي يركز عليها كل بعد من الابعاد الخمسة السابقة يمكن توضيحها عن طريق الجدول الاتي :-

الجدول (2-5)

مؤشرات ابعاد الاستدامة

ابعاد الاستدامة	التركيز
1- البيئة	• الانبعاثات الناتجة عن التدفئة . • جودة الهواء . • إدارة الطاقة . • إدارة الوقود . • إدارة المياه والصرف الصحي . • ادارة النفايات والمواد الخطرة . • آثار التنوع البيولوجي .

2- راس المال الاجتماعي	• حقوق الإنسان والعلاقات الاجتماعية . • القدرة على تحمل التكاليف • رفاهية العملاء • أمن البيانات وخصوصية العملاء . • الإفصاح العادل ووضع العناوين • التسويق والدعاية المنصفة .
3- راس المال البشري	• علاقات العمل • ممارسات العمل العادلة • التنوع والشمول • صحة الموظف وسلامته ورفاهيته • التعويضات والفوائد • التوظيف، والتنمية، والاحتفاظ
4- إنموذج الأعمال والابتكار	• آثار دورة حياة المنتجات والخدمات • التأثيرات البيئية والاجتماعية على الاصول والعمليات • تغليف المنتج • جودة المنتج وسلامته
5- القيادة والحوكمة	• إدارة المخاطر النظامية • الحوادث والامان • أخلاقيات العمل و شفافية المدفوعات • السلوك التنافسي • الهيكل التنظيمي والسياسي • تأثير مصادر المواد • إدارة سلسلة التجهيز

Source : (SASB Conceptual Framework, 2017 : 4)

3-1-3-2 المهمة ، والاهداف ، والرؤيا ، واهمية الافصاح على وفق معايير محاسبة الاستدامة (SASB) : تتمثل مهمة SASB في تطوير ونشر معايير محاسبة الاستدامة التي تساعد المصارف حول الافصاح عن قضايا الاستدامة لتقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والمجتمع و يتم إنجاز هذه المهمة عن طريق جمع الأدلة والبحوث و مشاركة أصحاب المصالح حول المعلومات التي تؤثر في قيمة المصارف

(SASB , 2016 : 3) .اما الهدف من (SASB) هو التمكين من القياس الموحد والافصاح عن اداء المصارف حول اهم عوامل الاستدامة التي من المحتمل ان تؤثر وبدرجة معقولة في الاداء التشغيلي او الوضع المالي للشركة . اذ تركز على المقاييس (metrics) الكمية والتي بدورها تساعد المصارف والمستثمرين بالحصول على معلومات مفيدة من ناحية القرار وفعالة من ناحية الكلفة (SASB Rules of Procedure , 2017 : 4) في حين تتمثل رؤية (SASB) بإيجاد عالم يتميز بأداء شفاف لأبعاد الاستدامة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية والحوكمة) واهمية فهمها من المستثمرين والمصارف والتي تدفعهم لاتخاذ قرارات تزيد من قيمة المصارف وتحسن نتائج الاستدامة للمدى البعيد (Sulaiman , 2014 : 17) . اما عن اهمية الافصاح باستعمال معايير محاسبة الاستدامة فيمكن تلخيصها على النحو الاتي :- (SASB Conceptual Framework , 2017 : 10)

1- يسهل من عملية المقارنة بين اداء المصارف حول مواضيع الاستدامة .
2- يسهل من عمل المصارف في ادارة المخاطر المرتبطة بمواضيع الاستدامة .
3- يسهل من عمل المصارف في اعطاء صورة كاملة للمستثمرين حول مخاطر الاستدامة الجوهرية والفرص المتوفرة لها .
4- اعطاء صورة متكاملة للمستثمرين حول البيانات غير المالية لعمل المصارف .
5- سهولة الوصول الى المعلومات المتعلقة بالاستدامة من الجمهور والحصول على هذه المعلومات بصورة منتظمة .
6- زيادة موثوقية المعلومات المتعلقة بالاستدامة فضلاً عن امكانية التحقق منها .

3-1-3-2 خطوات اصدار (SASB) لمعايير محاسبة الاستدامة :

يقوم المجلس باتباع دورة عادة ما تكون ثلاث سنوات لوضع المعايير الخاصة بكل قطاع ، والتي تستند الى تقييم منهجي مستقل قائم على البحوث المستندة على الادلة والمشاورات مع اصحاب المصلحة والاطلاع على جدول الاعمال الفني والتحديثات المقترحة والتعليق العام واخيرا التصديق على اصدار المعيار بالشكل النهائي وكل هذه الخطوات تخضع الى الشفافية والرقابة المستقلة (www.sasb.org). ويمكن تلخيص الخطوات السابقة بالشكل الاتي :-

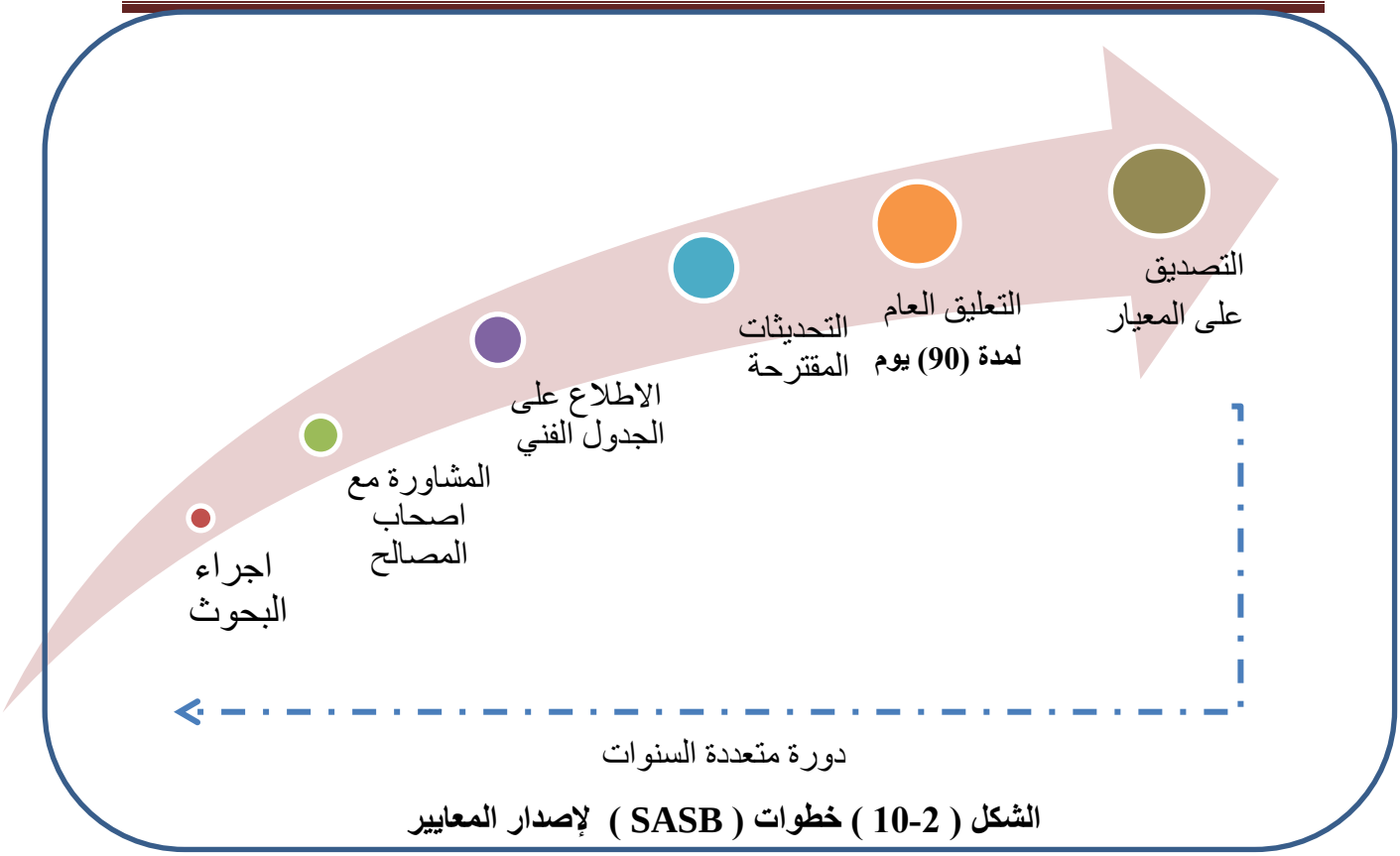

الشكل (2-10) خطوات (SASB) لإصدار المعايير

Source :- (www.sasb.org)

2-3-2 -1 معايير (SASB) للإبلاغ عن الاستدامة:-

يعتمد (**SASB**)على نظام تصنيف الصناعة المستدام لإصدار معايير الاستدامة (SICS ™)[1] اذ نشر معايير ل (79) صناعة في (11) قطاعاً تشتمل على مواضيع الافصاح والمقاييس المحاسبية ، وان هذه المعايير مخصصة لمختلف شركات الاعمال .ويتم تحديد مواضيع الافصاح التي يحتمل ان تؤثر بشكل ايجابي او سلبي على نتائج اعمال المصارف (Phelps , 2016 : 25) ويشير (Sulaiman , 2014 : 18) الى ان هذه المعايير تتكون من قسمين هما :

- **ارشادات الافصاح :** تحدد مواضيع الاستدامة على مستوى الصناعة التي تعتمد على اجراءات تشغيل المصارف الخاصة بها .
- **المعايير المحاسبية لمواضيع الاستدامة :** المعايير المحاسبية لغرض تزويد المصارف والمستثمرين والمجتمع بمقاييس محاسبية موحدة لتوحيد اداء المصارف والذي سيضمن لهم ان يكون الافصاح اكثر فائدة وموثوقية وقابلة للمقارنة والتدقيق .

[1] **SASB Sustainable Industry Classification System (SICS ™) :-** نظام تصنيف الصناعة المستدام عن طريق اصدار مجموعة من المعايير على وفق قطاع الصناعة المتشابهة في خصائص الاستدامة مما يسهل على الشركات والمستثمرين تحديد القضايا الجوهرية لأبعاد الاستدامة (www.sasb.org) .

ويمكن تلخيص هذه المعايير على النحو الاتي :- (www.sasb.org \ Sustainable Industry Classification System (SICS ™))

الجدول (2-6) معايير مجلس محاسبة الاستدامة

نوع الصناعة	رمز المعيار	القطاعات الفرعية	رمز المعيار	الصناعات	رمز المعيار
1- الرعاية الصحية	HC0000	التكنولوجيا الحيوية والأدوية	HC0100	التكنولوجيا الحيوية	HC0101
				الصيدلة	HC0102
		تكنولوجيا طبية	HC0200	المعدات الطبية ومستلزماتها	HC0201
		مجهزي الرعاية الصحية	HC0300	تقديم الرعاية الصحية	HC0301
				موزعو الرعاية الصحية	HC0302
				ادارة الرعاية	HC0303
2- المالية	FN0000	الخدمات المصرفية والخدمات المصرفية الاستثمارية	FN0100	البنوك التجارية	FN0101
				الخدمات المصرفية الاستثمارية والوساطة	FN0102
				أنشطة إدارة و حفظ الأصول	FN0103
		التمويل المخصص	FN0200	تمويل العملاء	FN0201
				تمويل الرهن العقاري	FN0202
				الأمن وتبادل السلع	FN0203
		التأمين	FN0300	التأمين	FN0301
3- التكنولوجيا والاتصالات	TC0000	التقنية	TC0100	خدمات التصنيع الإلكترونية وتصنيع التصميم الأصلي	TC0101
				البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	TC0102

				المعدات	TC0103
		أشباه الموصلات	TC0200	أشباه الموصلات	TC0201
		الاتصالات السلكية و اللاسلكية	TC0300	الاتصالات السلكية و اللاسلكية	TC0301
		خدمات الإنترنت ووسائل الإعلام	TC0400	خدمات الإنترنت ووسائل الإعلام	TC0401
4- المصادر غير المتجددة	NR0000	النفط والغاز	NR0100	النفط والغاز - الاستكشاف والإنتاج	NR0101
				النفط والغاز – الاستخراج	NR0102
				النفط والغاز - التكرير والتسويق	NR0103
				النفط والغاز – الخدمات	NR0104
		الفحم	NR0200	عمليات الفحم	NR0201
		المعادن والتعدين	NR0300	الحديد الصلب والمنتجين	NR0301
				المعادن والتعدين	NR0302
		مواد البناء	NR0400	مواد البناء	NR0401
5- وسائط النقل	TR0000	السيارات	TR0100	السيارات	TR0101
				قطع غيار السيارات	TR0102
				تأجير السيارات	TR0103
		النقل الجوي	TR0200	الخطوط الجوية	TR0201
				الشحن الجوي والخدمات اللوجستية	TR0202
		النقل البحري	TR0300	النقل البحري	TR0301
		المواصلات البرية ووسائط النقل البرية	TR0400	النقل بالسكك الحديدية	TR0401
				النقل البري	TR0402
		خدمات المستهلك	SV0100	التعليم	SV0101

6- الخدمات	SV0000			الخدمات الاحترافية	SV0102
		SV0200	الضيافة والترفيه	السكن و الفنادق	SV0201
				الالعاب و الكازينوهات	SV0202
				المطاعم	SV0203
				المباني الترفيهية	SV0204
				خطوط الرحلات البحرية	SV0205
		SV0300	وسائل الإعلام	التسويق الإعلاني	SV0301
				الإنتاج والتوزيع الإعلامي	SV0302
				حزم الاسلاك والاقمار الاصطناعية	SV0303
7- تحويل الموارد	RT0000	RT0100	مواد كيميائية	المواد الكيميائية	RT0101
		RT0200	القطاع الصناعي	الدفاع والفضاء	RT0201
				المعدات الكهربائية / الإلكترونية	RT0202
				الآلات الصناعية والبضائع	RT0203
				الحاويات والتغليف	RT0204
8- الاستهلاك	CN0000	CN0100	الطعام	المنتجات الزراعية	CN0101
				اللحوم والدواجن، ومنتجات الألبان	CN0102
				الأطعمة المصنعة	CN0103
		CN0200	المشروبات	المشروبات غير الكحولية	CN0201
				المشروبات الكحولية	CN0202
		CN0300	التبغ	التبغ	CN0301

		تجار التجزئة	CN0400	تجار التجزئة الغذائية والموزعين	CN0401
				محال تجارة التجزئة والمخدرات	CN0402
				تخصيص تجار التجزئة وتعدد الموزعين	CN0403
				التجارة الإلكترونية	CN0404
		الملابس والمنسوجات	CN0500	الملابس والاكسسوارات ، والأحذية	CN0501
		المنتجات الاستهلاكية التقديرية	CN0600	تصنيع الأجهزة	CN0601
				المنتجات الشخصية والمنزلية	CN0602
				منتجات البناء والمفروشات	CN0603
				الألعاب و المستلزمات الرياضية	CN0604
9- الطاقة البديلة والموارد المتجددة	RR0000	الطاقة البديلة	RR0100	الوقود الحيوي	RR0101
				الطاقة الشمسية	RR0102
				طاقة الرياح	RR0103
				والبطاريات الصناعية و خلايا الوقود	RR0104
		الغابات والورق	RR0200	الغابات و الورق	RR0201
				منتجات الخشب والورق	RR0202

10- البنية التحتية	IF0000	الخدمات	IF0100	المعدات الكهربائية	IF0101
				مباني الغاز	IF0102
				مباني المياه	IF0103
		إدارة المخلفات	IF0200	إدارة المخلفات	IF0201
		البنية التحتية	IF0300	الهندسة والخدمات الإنشائية	IF0301
		العقارات	IF0400	المباني السكنية	IF0401
				أصحاب العقارات والمطورين وصناديق الاستثمار	IF0402
				الخدمات العقارية	IF0403

Source :-www.sasb.com (SASB Sustainable Industry Classification System (SICS)R

اذ تعد " الارض " بمثابة نقطة الانطلاق لإعداد المعايير المتعلقة بأبعاد الاستدامة الخاصة بالمجلس عن طريق سلسلة من الخطوات تهدف إلى تحديد المؤشرات التي يحتمل أن يكون لها تأثير جوهري على اداء المصارف لأن كل مؤشر له تأثير أو نتيجة مختلفة تبعا للطريقة التي نشأ فيها ، لذلك فإن أنشطة المصارف المستدامة ستختلف من صناعة إلى أخرى، مما يعني أن لكل صناعة خصائصها الخاصة بالاستدامة لان مواضيع الابلاغ المدرجة في المعايير الخاصة بقطاع الصناعات هي مصممة خصيصا للسياق المحدد للصناعة (www.sasb.org) . وتؤكد الابحاث من (Jody Grewal , Clarissa Hauptmann , and George Serafeim) ان المصارف التي تفصح عن المعلومات المتعلقة بأدائها البيئي والاجتماعي والحوكمة تتمتع بمزايا في السوق المالي إذا التزمت بالإفصاح وفق المعايير الصادرة عن (SASB) وتعكس أسعار أسهم هذه المصارف معلومات أكثر تحديدا ، مقارنة بالمصارف التي لا تتبع المعايير الصادرة عن المجلس (Harvard ,https://www.hbs.edu/about/video.aspx?v=1_slaoy49u Business School)

2-2-3-2 معيار محاسبة الاستدامة (FNO101 المصارف التجارية) :- يتألف هذا المعيار من قسمين هما : (SASB Standard for Commercial Bank , 2014 :1-25) .

1 – ارشادات الخدمات المصرفية الخاصة بالمجلس :- وتشتمل على جميع الانشطة المتكاملة للمؤسسات المالية مثل (خدمات الوساطة المالية والخدمات المصرفية الاستثمارية والتمويل العقاري

وادارة الاصول وتمويل الاستهلاك وخدمات الرعاية وسلامة العاملين والتامين) وتوفر معايير محاسبية دولية تعالج عوامل الاستدامة والافصاح عن انشطة تلك المؤسسات .

2 – المعايير المحاسبية لمواضيع الاستدامة :- تستخدم من المصارف في تقاريرها السنوية التي تحدد مواضيع الاستدامة الجوهرية على مستوى الصناعة ،وتعد المعلومات جوهرية إذا كان هناك احتمال كبير في حالة تم حذف هذه المعلومات سيؤدي الى تغيير في قرار المستثمر . كما ان المجلس ترك لكل مصرف المسؤولية النهائية لتحديد هذه المواضيع .اضافة الى ان هذه المعايير توفر مقاييس محاسبية موحدة لقياس اداء تلك المؤسسات عن قضايا الاستدامة , لذا فان تبنيها سيساعد المصارف والمستثمرين على ضمان أن يكون الإفصاح مفيدا وموحداً وقابلاً للمقارنة و التدقيق .

2-2-2-3-1 وصف معيار محاسبة الاستدامة (FN0101) :-

يشمل قطاع المصارف التجارية التي تقبل الودائع وتقدم القروض للأفراد والشركات التي تشارك في البنية التحتية، والعقارات، وغيرها من المشاريع .

2-2-2-3-2 مواضيع الاستدامة الجوهرية لمعيار محاسبة الاستدامة (FN0101) :- بالنسبة للمصارف التجارية فقد حدد المجلس مواضيع الاستدامة الجوهرية الاتية :

1- الادراج المالي والطاقة الاستيعابية .
2- خصوصية العملاء وأمن البيانات .
3- إدارة البيئة القانونية والتنظيمية .
4- إدارة المخاطر النظامية .
5- دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان .

2-2-2-3-3 نطاق الافصاح المتعلق بالمعيار : يوصي (SASB) المصارف التجارية بما يلي :

1- ينبغي على المصارف أن تفصح فضلاً عن المعلومات التي يقتضيها القانون عن المزيد من المعلومات الجوهرية المتوفرة لأنه ضروري لإصدار تقارير غير مضللة .
2- المدخل الاستراتيجي للشركات عن إدارتها لأداء الاستدامة .
3- تحديد مواقع المصارف المنافسة .
4- درجة السيطرة بالنسبة للمصارف .
5- أي مقاييس تتخذها المصارف لتحسين الأداء .
6- بيانات المصرف لآخر ثلاث سنوات مالية (عند توفرها).
7- استعمال معايير محاسبة الاستدامة الخاصة بصناعتهم الرئيسية كما هو محدد في نظام تصنيف الصناعة المستدام وفق (SICS™) . وإذا كان المصرف يحقق إيرادات كبيرة من عدة صناعات

يوصي المجلس بأن ينظر في الأهمية النسبية لقضايا الاستدامة التي حددتها لتلك الصناعات والافصاح عن مقاييس المحاسبة المرتبطة بها.

8- أن تفصح المصارف عن قضايا الاستدامة والمقاييس والعمليات التي تقوم بها كحصة السيطرة وبالنتيجة يتم توحيدها لأغراض إعداد التقارير المالية (حصص السيطرة والتي تعرف عموما بأنها ملكية 50٪ أو أكثر من أسهم التصويت) .

9- أي معلومة تعد مفيدة لمستخدمي المقاييس المحاسبية لـ SASB مثلا (المستثمرين) في أدارة حساباتهم و نسبهم الخاصة.

10- توصي SASB بمقاييس النشاط المحددة التي ينبغي أن ترافق معايير المجلس الخاصة بمحاسبة الاستدامة لمساعدة المستثمرين في التفسير والتحليل وفقا لهذه المعايير .

11- بالنسبة للقطاع المالي فإن المقاييس التي تقيس الإيرادات والعائدات والهوامش ورأس المال التنظيمي لها علاقة بتحليل الافصاح الصادر عن المجلس لأن هذه المقاييس المالية متاحة بسهولة لمعدي ومستخدمي البيانات المالية .

2-3-2-2-4 اهمية المقاييس الكمية في تحسين الافصاح :-

يعترف SASB بأن المقاييس الكمية مهمة لتحليل الإفصاح لديها ويوصي بأن تقوم المصارف بالإفصاح عن أي بيانات للأعمال الرئيسية التي يمكن أن تساعد في التقييم الدقيق للإيرادات والارباح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاطفاء ، ويمكن أن تشمل هذه البيانات التي يطلق عليها " مقاييس النشاط " بيانات كمية مثل (إجمالي عدد الموظفين أو كمية المنتجات المنتجة أو الخدمات المقدمة أو عدد الابنية أو عدد العملاء وغيرها) .

2-3-2-2-5 اهمية البيانات المستقبلية في الابلاغ :

يمكن أن يتضمن الافصاح حول مواضيع الاستدامة مناقشة الابعاد المستقبلية وحالات عدم التاكد المرتبطة بعمليات المصرف والوضع المالي، بما فيها تلك التي تتأثر بالمتغيرات الخارجية على سبيل المثال (البيئية والاجتماعية والتنظيمية والسياسية).

2-3-2-2-6 المعايير المحاسبية والمقاييس الكمية لمواضيع الاستدامة المتعلقة بالمعيار (FNO101) :-

اولاً :- الادراج المالي والطاقة الاستيعابية :-

توفر المصارف التجارية فرصا لتقديم منتجات وخدمات للمجتمعات التي لا تتمتع بالخدمات المصرفية . وفضلاً عن ذلك أظهرت الأزمة المالية الأخيرة أهمية مصادر التمويل المتنوعة التي يمكن أن توفرها هذه المجتمعات. كما ينبغي أن تفصح المصارف التجارية عن الكيفية التي تعزز بها قيمة المساهمين عن طريق الجهود التي تهدف إلى توسيع نطاق الإدراج المالي والطاقة الاستيعابية. وتشمل المقاييس الكمية الاتية :-

1- المقياس الكمي FN0101-01 : ا النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات ويمكن توضيحه عن طريق الملاحظات الاتية :-

أ- يعد الفرد صاحب حساب لأول مرة إذا لم يكن لديه أي حساب إيداع مدرج في تقرير تاريخ المصرف .

ب- يحسب المصرف النسبة المئوية على أنها إجمالي عدد حسابات التوفير والحسابات الجديدة المعتمدة لأصحاب الحسابات لأول مرة خلال السنة المالية مقسوما على إجمالي عدد الحسابات المدققة والحسابات التي تم فتحها خلال السنة المالية .

2- المقياس الكمي FN0101-02 : النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية. ويمكن توضيحه عن طريق الملاحظات الاتية :-

أ- ينبغي على المصارف الافصاح عن متوسط المبلغ الصافي بالنسبة الى الإقراض التجاري والصناعي لقطاع الأعمال التي لا تحصل على خدمات كافية كنسبة مئوية من متوسط المبلغ الصافي لجميع الإقراض التجاري والصناعي .

ب- الإقراض الذي يعد مؤهلا لإدارة المشاريع الصغيرة على سبيل المثال، (المصارف المملوكة للأقليات او للأعمال التجارية النسائية او المزارع الصغيرة والمجتمعات المحلية والشركات التي تقع في الأحياء المحدودة الدخل) .

3- المقياس الكمي FNO101-03 عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة . ويمكن توضيحه عن طريق الملاحظات الاتية :-

أ- ينبغي على المصارف الافصاح عن عدد الاشخاص المشاركين في مبادرات التثقيف المالية مثل البرامج التعليمية وورش العمل والدورات التدريبية .

ب- ينبغي على المصارف الافصاح عن الذين شاركوا ولو لمرة واحدة في مبادرات التثقيف المالية خلال السنة المالية .

ج- ينبغي على المصارف وصف البرامج التعليمية لمبادرات التثقيف المالي للأشخاص الذين لا يحصلون على خدمات مالية ومصرفية .

4- المقياس الكمي FNO101-04 نسب القروض الى اجمالي الودائع لغرض : (1) الاقراض المحلي الاجمالي . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية. ويمكن توضيحه عن طريق الملاحظات الاتية :-

أ- ينبغي ان يعلى وفق المصرف القروض الى اجمالي الودائع كمتوسط صافي القروض مقسوماً على صافي الودائع .

ب- يتم احتساب نسب السيولة و الإفصاح عنها لغرض الاقراض المحلي الاجمالي لجميع العملاء .

ج- يتم احتساب نسب السيولة والافصاح عنها لغرض اقراض العملاء الذين لا يتمتعون بخدمات مصرفية .

5- المقياس الكمي FNO101-05 معدلات التخلف عن السداد من (1) القروض المحلية .(2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية وغير المغطاة . ويمكن توضيحه عن طريق الملاحظات الاتية :-

أ- ينبغي على المصارف حساب معدل سداد القروض من اجمالي تكاليف القروض مقسومة على متوسط صافي مبلغ القرض .

ب- ينبغي على المصارف حساب معدل التخلف عن سداد مبلغ القروض والافصاح عنه .

ثانياً :- خصوصية العملاء و الأمن الالكتروني للبيانات :-

ان حماية البيانات الشخصية للعملاء تعد مسؤولية رئيسية في القطاع المصرفي وان المصارف التي تفشل في ادائها لهذا المجال تكون معرضة لانخفاض الايرادات وفقدان ثقة المستثمرين . لذا يتطلب من المصارف الافصاح عن الاليات والاستراتيجيات المتبعة لإدارة هذه المخاطر وحماية حقوق المساهمين . وتشمل المقاييس الكمية الاتية :

6- المقياس الكمي FN0101-06 عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء والتي تم التعرف عليها. ويمكن توضيحه عن طريق الملاحظات الاتية :-

أ- ينبغي على المصارف الافصاح عن إجمالي عدد الخروقات المرتبطة بأمن البيانات والتي تعرف بأنها حالات الحصول على المعلومات المحمية أو الوصول إليها أو استخدامها أو الافصاح عنها بشكل غير مصرح به .

ب- يقتصر نطاق الإفصاح عن خروقات أمن البيانات ومخاطر الأمن الالكترونية والحوادث التي أدت إلى إجراءات عمل المصارف التي تنحرف عن النتائج المتوقعة من أجل السرية والنزاهة .

ج- ينبغي أن يتضمن الإفصاح حوادث الحصول الغير مصرح بها من دون الحصول على تفويض مسبق ناتج عن إخفاقات الاشخاص أو العمليات أو أوجه القصور في التكنولوجيا .

د- ينبغي أن يستثنى من ذلك الإفصاح نتيجة ايقاف الخدمة بسبب عطل المعدات .

هـ- ينبغي على المصارف الافصاح عن النسبة المئوية لانتهاكات أمن البيانات التي تتضمن معلومات شخصية غير مشفرة للعميل ويتم اشعار العملاء بالخرق ويحق للمصارف تأخير الإفصاح إذا كان الاعلان يعرقل إجراء تحقيق جنائي إلى أن تقرر محاكم تطبيق القانون أن هذا الاعلان لا يعرض هذا التحقيق للخطر .

و- ينبغي على المصارف توضيح الإجراءات التصحيحية المتخذة بسبب الاختراقات الأمنية أو حالات عدم التاكد في المستقبل مثل التغييرات في الإدارة أو العمليات أو المنتجات أو الشركاء التجاريين أو التدريب أو التكنولوجيا.

ي- ينبغي أن يكون الإفصاح كافيا بحيث يكون محددا للمخاطر التي تواجه المصارف على ان لا يؤثر في قدرة المصرف للحفاظ على خصوصية البيانات وأمنها .

7- المقياس الكمي FN0101-07 :- مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات . ويمكن توضيحه عن طريق الملاحظات الاتية :-

أ- تحدد المصارف مصادر الهجوم على أنها تشكل تهديدا أو قابلة للتأثر. اذ يعرف التهديد بأنه أي ظرف أو حدث له إمكانية التأثير السلبي على انشطة المصارف بسبب الوصول غير المصرح به أو التدمير أو تعديل المعلومات أو رفض الخدمة. كما يعرف الضعف بأنه ضعف في نظام المعلومات أو إجراءات أمن النظام أو الضوابط الداخلية التي يمكن أن يستغلها مصدر التهديد .

ب- ينبغي على المصارف توضيح كيفية التعامل مع التهديدات ونقاط الضعف التي حددتها مثل الإجراءات التشغيلية وعمليات الإدارة وشكل المنتجات واختيار شركاء الأعمال وتدريب الموظفين أو استعمال التكنولوجيا .

ج- ينبغي على المصارف مناقشة نشوء نواقل الهجوم ونوعها والتي قد تتضمن ما يلي :-

1) الوسائل الخارجية / القابلة للإزالة - هجوم ينفذ من الوسائل القابلة للإزالة مثلا الفايروسات التي تحمل على محرك الاقراص (الفلاش) .

2) الويب - هجوم ينفذ من موقع ويب أو تطبيق يستند إلى الويب - مثلا هجوم برمجة عبر الموقع يستخدم لسرقة بيانات الاعتماد أو إعادة توجيه إلى موقع يستغل ضعف المتصفح ويثبت البرامج الضارة .

3) البريد الإلكتروني - هجوم ينفذ عن طريق رسالة بريد إلكتروني أو مرفق في شكل وثيقة مرفقة أو وصلة إلى موقع ويب ضار في نص رسالة بريد إلكتروني .

4) فقدان أو سرقة المعدات - فقدان أو سرقة جهاز حاسوبي أو وسائط تستخدمها المصارف مثل جهاز كمبيوتر محمول أو هاتف ذكي .

ثالثاً :- إدارة البيئة القانونية والتنظيمية :

لا تزال البيئة القانونية والتنظيمية المحيطة بالمصارف التجارية تتطور على المستويين المحلي والدولي لذا ينبغي على المصارف ان تلتزم بمجموعة من القواعد المرتبطة بالأداء والافصاح عن القضايا المتعلقة بالتداول من الداخل وتحسين الثقة وتحديد الأسعار والتلاعب في السوق. وفضلاً عن ذلك فهي تخضع لقواعد مكافحة التهرب الضريبي والاحتيال وغسل الأموال وغيرها ،لذا ينبغي على المصارف أن تدير هذه المخالفات وتضمن حماية حقوق المساهمين والحد من الالتزامات المستقبلية . وتشمل المقاييس الكمية الاتية :

8- المقياس الكمي FN0101-08 :- مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات. ويمكن توضيحه عن طريق الملاحظات الاتية :

أ- ينبغي على المصارف الافصاح عن المبالغ (باستثناء الرسوم القانونية) لجميع الغرامات أو التسويات المرتبطة بتنفيذ انظمة المصارف التجارية وتداول السلع الآجلة و المراقب المالي والأحكام و التأمين على الودائع .

ب- ينبغي أن يشتمل الإفصاح على الإجراءات التي تتعلق بالأنشطة التي تصدرها هيئات تنظيمية اتحادية لها سلطة تنفيذ ذات نطاق اوسع من المصارف التجارية مثل البنك المركزي او السلطات الحكومية .

ج - يشتمل الإفصاح على الإجراءات المدنية (مثل الأحكام المدنية) والإجراءات الجنائية (مثل الأحكام الجنائية أو العقوبات) التي تتخذها الحكومة أو المصارف أو الأفراد .

د - تحسب المصارف النسبة المئوية كمجموع المبالغ من الغرامات أو التسويات الناتجة عن إجراءات الإبلاغ عن المخالفات مقسوما على إجمالي مبلغ الغرامات أو التسويات ، اذ يتم تعريف إجراءات الإبلاغ عن المخالفات على أنها تقارير عن أنشطة غير قانونية اعلن عنها من الداخل أو الموظف أو المقاول أو

العميل أو أي فرد آخر، مثل الإفصاح عن طريق المكتب المختص بالبنك المركزي للإبلاغ عن المخالفات أو مكتب الإبلاغ عن المخالفات في مصلحة الضرائب .

هـ - ينبغي على المصارف أن تصف أي إجراءات تصحيحية نفذتها نتيجة كل حادث ، وقد يشمل ذلك على سبيل المثال ، أي تغييرات محددة في العمليات أو الإدارة أو العمليات أو المنتجات أو الشركاء التجاريين أو التدريب أو التكنولوجيا.

9- المقياس الكمي FN0101-09 :- عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها. ويمكن توضيحه عن طريق الملاحظات الاتية :-

أ- ينبغي على المصارف أن تفصح عن العدد الإجمالي للحالات التي تم توجيه انتباهها إلى القضايا القانونية أو التنظيمية، مثل برنامج الرصد ونظام التقارير و الخط الساخن والتواصل المباشر بين الموظفين مثل سياسة الباب المفتوح والبريد الإلكتروني ... الخ) أو إجراءات الافصاح عن المخالفات الداخلية .

ب- ينبغي أن يشمل الافصاح القضايا التي يحددها نظام المصرف (مثل وظيفة التدقيق الداخلي والبرمجيات المتعلقة بالمخاطر) ويستبعد إجراءات الإبلاغ عن المخالفات الخارجية مثل وسائل الإعلام .

ج - تحسب النسبة على أساس العدد الإجمالي للحالات أو الحوادث التي تم إثباتها مقسمة على إجمالي عدد الاستفسارات أو الشكاوى الواردة للمصرف .

د - ينبغي أن يركز نطاق الافصاح على المسائل المرتبطة بالامتثال القانوني والتنظيمي باستثناء مسائل مدونة قواعد السلوك في مكان العمل مثل التمييز أو التحرش .

هـ - تقوم المصارف بالتصنيف و الإفصاح عن طبيعة الاستفسارات والتقارير والشكاوى والادعاءات التي قد تشمل التداول الداخلي وتقارير الاحتيال أو سوء السلوك وأسئلة محددة حول سياسة تضارب المصالح لدى المصرف .

و - ينبغي على المصرف أن يصف أي إجراءات تصحيحية نفذها نتيجة للحوادث ولكن لا يقتصر بالضرورة على تلك التي تم إثباتها. وقد يتضمن الإفصاح وصفاً للتغييرات المحددة في العمليات أو الإدارة أو المنتجات أو الشركاء التجاريين أو التدريب أو التكنولوجيا.

<u>رابعاً : إدارة المخاطر النظامية :</u>

وصفت الأزمة المالية الأخيرة أهمية إدارة المخاطر على رأس المال في عمل المصارف التجارية وخاصة التي فشلت في ضمان احتياطيات رأسمالية كافية لم تتمكن من حماية قيمة المساهمين وساهمت

في تعطيل كبير في السوق المالي نتيجة الترابط بين المؤسسات المالية , اذ أصبحت شاغلا رئيسيا للمنظمين الاتحاديين والدوليين لذلك يتعين على العديد من المصارف إجراء اختبارات لتقييم ما إذا كانت تمتلك رأس المال لاستيعاب الخسائر ومواصلة نشاطها وتلبية الالتزامات في حالة الظروف الاقتصادية والمالية المعاكسة. وفي محاولة لإثبات كيفية إدارة هذه المخاطر، ينبغي على المصارف التجارية أن تعزز الإفصاح عن المقاييس بما في ذلك نسب تغطية السيولة في بازل 3، والتعرض للمشتقات غير المدرجة في البورصة . وتشمل المقاييس الكمية الاتية :-

10- المقياس الكمي FN0101-10 : نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة) وهي.

1- خسائر القروض .

2- الخسائر والايرادات وصافي الدخل قبل الضرائب .

3- نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول.

4- نسبة رأس المال من المستوى الاول.

5- إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال .

6- نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول . **ويمكن توضيحها عن طريق الملاحظات الاتية :**

أ- تلخص المصارف خسائر القروض الفعلية والمحتملة على وفق نوع القرض .

ب- تلخص المصارف الخسائر المحتملة والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب

ج - تلخص المصارف نسب رأس المال الفعلية في نهاية فترة الابلاغ ونسب رأس المال المحتملة .

د - تصف المصارف أهم العوامل التي تدفعها للتغيرات في نسب رأس المال التنظيمي.

هـ - أنواع الخسائر (مثل التغيرات التي طرأت على القروض النقدية المشروطة، والإخفاقات في سداد القروض، وانخفاض نشوء الرهون العقارية) .

و - الجوانب التي كان لها اثرٌ أكبر (مثل البطالة، وأسعار المنازل، والتضخم) .

11- المقياس الكمي FN0101-11 : بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR) : ويمكن توضيحه عن طريق الملاحظات الاتية :-

أ- تقوم المصارف بحساب LCR (نسبة تغطية السيولة) على النحو الاتي : مخزون الأصول ذات السيولة عالية الجودة (HQLA) / إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة على مدى 30 يوما تقويمياً .

ب- تفصح المصارف عن متوسط LCR الشهري (٪) طوال السنة المالية .

ج - تحسب المصارف HQLA , LCR وصافي التدفقات النقدية الخارجية وفقا للمنهجية المحددة من لجنة بازل للرقابة المصرفية "بازل 3: نسبة تغطية السيولة وأدوات مراقبة مخاطر السيولة

12- المقياس الكمي FN0101-12 : صافي المشتقات الدائنة المكتشفة . ويمكن توضيحه عن طريق الملاحظات الاتية :-

أ- تحسب المصارف صافي تعرضها لمشتقات الائتمان المكتوبة عن طريق الحد الأقصى للمدفوعات الاسمية للمشتقات الائتمانية المكتوبة ناقصا الحد الأقصى للمدفوعات الاسمية للمشتقات الائتمانية المشتراة على نفس الأسماء المجهزة .

ب - إن الحماية الائتمانية المشتراة هي التزام مرجعي يتراوح أو يقل عن الالتزام المرجعي الأساسي لمشتقات الائتمان المكتوبة في حالة مشتقات الائتمان ذات الاسم الواحد.

ج - الاستحقاق المتبقي للحماية الائتمانية المشتراة يساوي أو يزيد عن الاستحقاق المتبقي للمشتقات الائتمانية المكتوبة .

د - للحصول على توجيهات إضافية، ينبغي على المصارف أن تشير إلى الفقرة 30 والملاحظات المرفقة بها في لجنة بازل للرقابة المصرفية، وإطار عمل بازل 3 لنسبة الرافعة المالية ومتطلبات الإفصاح لبازل.

13- المقياس الكمي FN0101-13. أصول المستوى الثالث من: (1) القيمة الإجمالية و (2) النسبة المئوية من إجمالي الاصول . ويمكن توضيحه عن طريق الملاحظات الاتية :-

أ- تعرف الأصول من المستوى الثالث بأنها الأصول التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة وانما عن طريق أسعار السوق المشابهة لها ولا يمكن حساب القيم العادلة إلا باستعمال التقديرات أو حدود القيمة المعدلة على وفق المخاطر.

ب- تقوم المصارف بتسجيل أصولها من المستوى الثالث كنسبة مئوية من إجمالي أصولها (أي مجموع أصول المستوى الاول والمستوى الثاني والمستوى الثالث).

ج - يتم تعريف الاصول من المستوى الاول على أنها الاصول التي توجد فيها أسعار مدرجة غير معدلة في أسواق نشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة التي يكون لدى المصارف القدرة على الوصول إليها في تاريخ الاستحقاق .

د - يتم تعريف الاصول من المستوى الثاني على أنها الاصول التي لا يوجد لها سعر مدرج، ولكن يمكن ملاحظة سعرها بشكل مباشر أو غير مباشر. إذا كان للأصل أو الالتزام فترة محددة تعاقدية .

14- المقياس الكمي FN0101-14. الانحراف والتفلطح من إيرادات المتاجرة : ويمكن توضيحه عن طريق الملاحظات الاتية :-

أ- ينبغي على المصارف حساب الانحراف والتفلطح للأرباح وخسائر التداول باستعمال الطرق الإحصائية القياسية باستثناء الأرباح والخسائر.

ب- يتم تعريف الأرباح والخسائر على أنها جزء من أرباح وخسائر المحفظة التي تتضمن عموماً الإيرادات الناتجة عن وحدة تجارية من تحميل أسعار أعلى للمشترين مما تدفعه وحدة التداول إلى بائعي أدوات مماثلة خلال نفس الفترة الزمنية .

ج - الانحراف هو مقياس إحصائي لعدم التماثل في التوزيع الطبيعي في مجموعة من البيانات. ويمكن أن يكون الانحراف "سلبيا" أو "إيجابيا"، اعتمادا على ما إذا كانت نقاط البيانات منحرفة إلى اليسار (الانحراف السلبي) أو إلى اليمين (الانحراف الموجب) لمتوسط البيانات.

د - التفلطح هو مقياس إحصائي يظهر ما إذا كانت نقاط البيانات تتركز بالقرب من المتوسط أو نحو نهايات التوزيع (بالمقارنة مع التوزيع الطبيعي).

هـ - قد تساعد قياسات الانحراف والتفلطح على التقاط مخاطر غير متناظرة مثلا "نهاية التضخم" (1) التي لم يتم التقاطها بشكل جيد عن طريق تدابير التقلب البسيطة . (2) قد لا يتم استيعابها بشكل جيد عن طريق المقاييس المستخدمة لقياس المخاطر الداخلية مثل القيمة المعرضة للمخاطر. 3) يمكن أن تترافق مع استراتيجيات التداول التي تسعى إلى كسب الأرباح على المدى القصير عن طريق التعرض لهذه الأنواع من المخاطر.

و - ينبغي أن تكون فترة حساب الانحراف والتفلطح 30 يوما و 60 يوما و 90 يوما.

خامساً : دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان

تساهم العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG بشكل متزايد في الأداء المالي بشكل عام. وقد تواجه المصارف التجارية التي تفشل في معالجة هذه المخاطر عائدات قليلة وقيمة مخفضة للمساهمين. وعلى المصارف بعد ذلك أن تكشف عن كيفية دمج عوامل ESG في عمليات القروض والمستوى الحالي للمخاطر المرتبطة باتجاهات الاستدامة المحددة. وعليه يتزايد الضغط من المستثمرين لكي تفصح المصارف عن كيفية التعامل مع المخاطر المتعلقة بتغير المناخ. وعلى نحو مماثل، ينبغي على المصارف مراقبة وإدارة "الانبعاثات الممولة" - أو انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للشركات التي تستثمر فيها المصارف أو التي تقدم القروض لها. وتشمل المقاييس الكمية الاتية :-

15- المقياس الكمي FN0101-15. مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG في عملية الإقراض . ويمكن توضيحه عن طريق الملاحظات الاتية :-

اولاً : يعرف إدماج ESG بأنه دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة حول مجموعة الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المصارف لصنع القرارات المتعلقة بالقروض وتمويل المشاريع .

ثانياً : تناقش المصارف كيفية دمج عوامل ESG في قرارات الإقراض عن الأنشطة أو الجوانب الاتية :

1- تحليل مخاطر الائتمان - تقييم زيادة احتمالات التخلف عن سداد القروض غير العاملة نتيجة لعوامل ESG.

2- تقييم الأصول المضمونة الرئيسية - تقييم مخاطر انخفاض قيمة الضمانات وإمكانات الأصول المتعثرة ذات السيولة المنخفضة بسبب عوامل ESG.

3- تقييم مخاطر الشهرة - تقييم أي مخاطر محتملة على سمعة المصارف بسبب سوء إدارة عوامل ESG المرتبطة بهدف القرض أو المشروع، بحيث قد تؤثر في قرار المصرف النهائي لتقديم القروض .

4- تقييم عوامل الاقتصاد الكلي - تقييم كيفية تأثير العوامل البيئية والاجتماعية على ظروف الاقتصاد الكلي - والتي بدورها قد تؤثر في مخاطر الائتمان أو جودة القروض - مثل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة والعرض النقدي أو الإنتاج الصناعي.

ثالثاً : تناقش المصارف كيفية إدراج مقاييس ESG في التحليل الكمي والنمذجة والطرق الإحصائية، بما في ذلك المقاييس والمعايير أو مجموعات البيانات المستخدمة وكيفية قياسها مع بعض المقاييس المالية التقليدية في تحليل مخاطر الائتمان.

رابعاً : ينبغي على المصارف مناقشة كيفية إدراج عوامل ESG في استراتيجيات التنويع فيما إذا كانت المصارف تقوم بتقييم مخاطر ESG ومحاولات تخفيفها عن طريق تنويع هذه المخاطر.

خامساً : ينبغي على المصارف أن تناقش كيف تؤثر قرارات الاقراض في قيمة القروض الاقتصادية الكلية اذ يمكن أن تشمل العوائد المالية المتوقعة للقرض الآتي :

أ- ما إذا كانت القروض يمكن أن تسهم في المخاطر النظامية للاقتصاد .

ب- ما إذا كانت أنشطة المقترض قد تخلق آثاراً اجتماعية أو بيئية بصورة سلبية .

16- المقياس الكمي FN0101-16. مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة . والتي يمكن توضيحها عن طريق الملاحظات الاتية :-

أ- تناقش المصارف كيفية تقييم المخاطر لمحفظة قروضها التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المرتبطة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة النطاق .

ب- ينبغي فهم مخاطر تغير المناخ وعلى سبيل المثال التكاليف التنظيمية المباشرة (مثل تكاليف الاتجار بالمواد المسببة للانبعاثات والتحولات المتوقعة في الطلب ومتطلبات النفقات الرأسمالية للتكيف أو خفض انبعاثات غازات التدفئة وغيرها .

ج - ينبغي أن تفهم المصارف الامور المتعلقة بحقوق الإنسان على أنها تشمل المخاطر التشغيلية كتأخير المشروع أو إلغائه والمخاطر القانونية كالشكاوى أو الغرامات ومخاطر الشهرة كالتغطية الصحفية السلبية أو تلف العلامة التجارية بسبب الانتهاكات .

د - تشمل اتجاهات الاستدامة الواسعة الأخرى القروض عالية المخاطر والاستعانة بمصادر خارجية والديمغرافيات السكانية المتغيرة.

هـ - ينبغي على المصارف ان تحدد مدى تعرضها لمخاطر الاستدامة كمبلغ الاستثمار في الصناعات الأكثر تعرضا للمخاطر التي حددتها المصارف (للتدفقات النقدية أو معدلات الخصم) لهذه الصناعات.

17- المقياس الكمي FN0101-17 مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية :-

أ- تكامل عوامل (ESG) .

ب- القروض أو التمويل تحت مسمى الاستدامة .

ج - الفرز (الاستبعاد، الاندماج) .

د - الأثر او التمويل المجتمعي . **ويمكن توضيحه عن طريق الملاحظات الاتية :-**

اولاً : يعرف التكامل عن طريق إدراج منهجي وصريح لعناصر ESG الجوهرية في التحليل المالي الأساسي التقليدي عن طريق استعمال المخاطر والفرص النوعية والمقاييس الكمية وإدراج متغيرات ESG في نماذج .

ثانياً : تعرف القروض تحت عنوان الاستدامة أو تمويل المشاريع :- بأنّها القرض الذي يحدد الأولويات ويشجع المصارف او المشاريع التي تعالج قضايا الاستدامة الرئيسية (مثل تغير المناخ أو الزراعة المستدامة). ومن الأمثلة على هذا النوع (القروض الموجهة إلى شركات منخفضة الكربون التي تركز على كفاءة استعمال الطاقة أو شركات مستدامة تركز على الزراعة أو تمويل مشاريع المباني الخضراء أو الطاقة المتجددة أو مشاريع كفاءة الطاقة) .

ثالثاً : فحص القروض يتم باستعمال بدائل اختيار سلبية أو إيجابية أو قائمة على قواعد وقد يحدث فحص سلبي (يسمى باسم الاستبعاد) لاعتبارات المخاطر على مستوى القطاع ، أو يمكن أن ينتج عنه نشاط أو إجراء يشمل نتائج إيجابية (التي يشار إليها أيضا باسم "الأفضل في فئتها") . كما إن الفحص القائم على المعايير (يشار إليه أيضا باسم المعيار) هو فحص المصارف أو المشاريع على اساس مجموعة من معايير ESG (على سبيل المثال، يتم اختيارها من المصارف أو أفضل الممارسات في مجال الصناعة أو المعايير الدولية).

رابعاً : تسمى القروض بالأثر (التي تسمى ايضا بالقرض المجتمعي) بالقروض التي تمول المشاريع الاجتماعية التي تسعى إلى توليد أثر اجتماعي إيجابي قابل للقياس إلى جانب العوائد المالية. وقد يشمل

هذا النوع من القروض أو تمويل المشاريع إقراض الإسكان أو توصيل المياه في المناطق الريفية أو دعم التعليم الابتدائي .

خامساً : ينبغي على المصارف تحديد مبلغ القروض والإفصاح عنه مقسوماً على المبلغ الذي يستخدم :

أ- دمج عوامل ESG.

ب- الاستثمارات ذات الاستدامة.

ج - الفحص (الاستبعاد، الإدماج).

د - التأثير أو الاستثمار المجتمعي.

سادساً : ينبغي على المصارف أن تحدد وتكشف عن أي مبلغ قرض يستخدم أكثر من استراتيجية تكامل ESG واحدة مثلا (الفرز والتكامل) .

سابعاً : إذا لم تتمكن المصارف من تصنيف استراتيجيتها الخاصة بالقروض أو تمويل المشاريع وفقاً لفئة من الفئات الأربع المحددة، فإنه ينبغي أن تقدم وصفاً لممارساتها مع الإشارة إلى الجوانب الرئيسية التي يختلف فيها عن الفئات المدرجة.

18- المقياس الكمي FN0101-18. إجمالي القروض للشركات في القطاعات / الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات، والمرافق العامة . ويمكن توضيحه عن طريق الملاحظات الاتية :-

أ- تحسب المصارف قيمة إجمالي القروض كمجموع متوسط المبلغ الصافي لكل قرض .

ب- ينبغي على المصارف الافصاح عن إجمالي قيمة القروض في كل من القطاعات و الصناعات المذكورة في المقياس .

مما سبق يرى الباحث ان المصارف التجارية اذا ارادت تحقيق اداء اقتصادي مستدام فهي بحاجة الى اعتماد الاساليب والمعايير الخاضعة للمساءلة والشفافية. ويعد اعتماد معايير (SASB) واعداد تقارير الاستدامة وفقها والافصاح عن المؤشرات الخاصة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمة كجزء من التقارير السنوية بداية جديدة للعمل في اطار الشفافية للمؤسسات المالية بشكل عام والتي تعزز من ثقة المستثمرين والجمهور فيها .

الفصل الثالث

نبذة تاريخية عن المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقياس مستوى التزامها بالإبلاغ عن الاستدامة و تحليل واختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تاريخية عن المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمقاييس الكمية المستخدمة للاستدامة وكيفية تطبيقها

المبحث الثاني

مدى التزام المصارف التجارية عينة البحث بالإبلاغ عن الاستدامة وفق مؤشرات مواضيع الاستدامة المتعلقة بمعيار (FNO101) الصادر عن SASB

المبحث الثالث

وصف مجتمع وعينة البحث الموزعة عليهم الاستبانة

المبحث الاول

نبذة تاريخية عن المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمقاييس الكمية المستخدمة للاستدامة وكيفية تطبيقها

1.1.3: ملخص عن سوق العراق للأوراق المالية :-

تتطرق هذه الفقرة الى بعض الجوانب المرتبطة بسوق العراق للأوراق المالية من حيث النشأة والتطور والاهداف والمصارف التجارية المدرجة فيه فضلاً عن شركات قطاع الاعمال الاخرى مع التركيز على المصارف التجارية عينة البحث .

1.1.1.3: النشأة ومراحل التطور والاهداف المتعلقة بالسوق :

صدر اول تشريع قانوني في بداية القرن الثالث عشر عام (1932) لإنشاء سوق العراق للأوراق المالية في العهد الملكي , ولكنه بقى حبراً على ورق حتى بداية التسعينات اذ أسس سوق بغداد للأوراق المالية والذي أُغلق في عام 2003 (الخفاجي , 2018 : 79) وبعدها تأسس في بغداد سوق العراق للأوراق المالية وفق القانون الصادر في(18) نيسان والمرقم (74) لسنة 2004 وتم افتتاحه رسمياً في (24) حزيران من السنة نفسها. ويعد مؤسسة مالية مستقلة مالياً وادارياً يخضع لرقابة هيئة الاوراق المالية ويعمل بموجب القواعد والتعليمات الصادرة عنها (التقرير السنوي العاشر لسوق العراق للاوراق المالية , 2013 : 1) وان رؤية تطوير سوق العراق للاوراق المالية تكون وفق النظم القانونية والالكترونية وتأسيس الشركات المساهمة وتشجيع الاستثمار بالأوراق المالية أضافة الى الاهداف المتعلقة بالأسواق العربية الناشئة ، جعلت من سوق العراق الرغبة في مشاركته لمجموعة من الانشطة المتنوعة مع مجموعة من الجهات الرسمية اهمها (التقرير السنوي لسوق العراق للاوراق المالية , 2017 : 6) :-

1- التشجيع لإصدار قانون الاوراق المالية وفق المعايير الدولية كأحد المتطلبات لدعم الاستثمار بسوق العراق ولهذا الغرض شارك في (9) اجتماعات مهمة وابدى تحفظاته وملاحظاته التي ترتكز على ما يلي :-

- القيام بإصدار وتداول الاوراق المالية بمختلف انواعها وترخيص صناع السوق Market Makers وصناديق الاستثمار وحوكمة الشركات وضمان الاكتتاب بأفضل الجهود واهداف وواجبات هيئة الاوراق المالية وسوق العراق للاوراق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية والتشجيع على اصدار شهادات الايداع الدولية للاسهم وضرورة استخدام المعايير المحاسبية الدولية في اعداد التقارير المالية .

- دعم الاهداف المرتبطة بسوق العراق للاوراق المالية التي حققها من تاريخ تأسيسه لسنة 2004 الى مرحلة انتقاله الى الايداع المركزي والتداولات الالكترونية لسنة 2009 .

2- الدعوة الى ادراج الشركات المساهمة وتطوير القواعد والتعليمات واليات جذب الاستثمار وتشجيع المستثمرين والتحول الي السوق الحرة ومراقبة الاداء التشغيلي والافصاح المستمر عن المؤشرات المالية والتشجيع على عقد اللقاءات والندوات بين السلطة المسؤولة عن سوق العراق للاوراق المالية واصحاب المصالح والشركات المساهمة .

كما ان سوق العراق للاوراق المالية يهدف الى تحقيق مجموعة من المتطلبات نذكر منها الاتي :- (http://www.isx-iq.net /).

1- تدريب وتنظيم الشركات المدرجة والاعضاء العاملين في السوق .

2- تعزيز ثقة مصالح المستثمرين بسوق فعالة وتنافسية وامينة تتسم بالحرية والشفافية .

3- زيادة وعي المستثمرين المحليين والاجانب حول الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق .

4- الكفاءة بتنظيم تعاملات الاعضاء وكل ما له علاقة بشراء وبيع الاوراق المالية وعمليات التسوية والمقاصة بصورة فعالة وعادلة .

5- تتسم عملية تطوير السوق وفق متطلبات الاقتصاد الوطني ومساعدة الشركات المدرجة في تعظيم رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار .

6- ضرورة التواصل المستمر مع الاسواق المالية العالمية والعربية والقيام بالخدمات والنشاطات الضرورية لدعم وتطوير اهدافه .

2.1.1.3: التطور النوعي لسوق العراق للأوراق المالية والشركات المدرجة فيه: (الجنابي والشيباوي , 2017 : 18-19)

1- انشاء موقعين على (شبكة الانترنت) للسوق العراقي في عام 2005 تتضمن البيانات والمعلومات باللغتين الانكليزية والعربية احداهما تتعلق بالاتحاد الاوربي الاسيوي للبورصة (FEAS) تنشر كافة التداولات اليومية والشهرية والسنوية للسوق عن طريق العنوان (www.isx-iq.net) والعنوان (www.feas.iraqse) بجهود قسم العلاقات العامة والحاسبة المركزية والايداع المركزي كجزء من الافصاح المعلوماتي .

2- بالنسبة للمستثمرين الاجانب يكون بدء التداول في سوق العراق للاوراق المالية في بداية اب / 2007 ، ومركز الايداع تأسس في 2009\4\19 بعد اخذ موافقة هيئة الاوراق المالية على فصل المركز عن السوق والمباشرة بعمله في 2009\1\1 كمؤسسة اقتصادية لا تهدف الى الربحية تسهم في تعزيز الاستثمار الاقتصادي المستقر والامن عن طريق دعمه لجميع القطاعات الاقتصادية للاستفادة من الخدمات التي يقدمها المركز لإكمال التداول الالكتروني لأنه تابع لسوق العراق . اذ يهدف المركز الى

زيادة ثقة المستثمرين بالأوراق المالية التي تمكنهم من مراقبة استثماراتهم بسهولة بواسطة السجل المركزي لحفظ شهادات الاسهم والاوراق المالية لجميع شركات الاستثمار المساهمة عن طريق منح كل مستثمر رقم خاص سواء كان شخصاً طبيعياً او معنوي وفتح حسابات تداول للمستثمرين بواسطة حساب وسيط للحد من مخاطر التداول اليدوي التي يقوم بها المستثمرون التي تتعرض لها الاوراق المالية مثل شهادات الاسهم المعرضة للتزوير او الفقدان او التلف فضلاً عن السرعة في تداول الاوراق المالية .

3- تغيير اسلوب التداول لعمل الشركات في السوق من التداول اليدوي بواسطة الالواح البلاستيكية والذي اعتمدته اغلب البورصات حول العالم قبل ابتكار النظم الالكترونية والذي استمر لغاية 19 نيسان لسنة 2009 والتحول الى التداول الالكتروني كبداية جديدة لعمل السوق علما ان اول جلسة تداول كانت في 2009\4\19 .

4- اطلاق مؤشر السوق الجديد (ISX Price Index37) اعتبارا من شباط لسنة 2013 والذي اعتمد على استبعاد الشركات المحذوفة والمنخفضة التداول واضافة شركات جديدة .

اما بالنسبة الى الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولجميع القطاعات فيمكن توضيحها عن طريق الجدول الاتي:

الجدول (3-1)

الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة (2018)

قطاع الخدمات		قطاع المصارف		قطاع الصناعة	
1	الامين للاستثمارات العقارية	1	مصرف العربية الاسلامي	1	صناعات الاصباغ الحديثة
2	الموصل لمدن الالعاب	2	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	2	بغداد للمشروبات الغازية
3	العراقية لنقل المنتجات النفطية والبضائع	3	مصرف أشور الدولي للاستثمار	3	بغداد لصناعة مواد التغليف
4	المعمورة للاستثمارات العقارية	4	مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل	4	الخياطة الحديثة
5	بغداد العراق للنقل العام	5	مصرف عبر العراق للاستثمار	5	الصناعات الالكترونية
6	النخبة للمقاولات العامة	6	مصرف الثقة الدولي الاسلامي	6	الفلوجة لإنتاج المواد الانشائية
7	بغداد لخدمات السيارات	7	مصرف الاتحاد العراقي	7	كركوك لإنتاج المواد الانشائية
8	العراقية للنقل البري	8	مصرف الوركاء للاستثمار	8	الوطنية لصناعة وتجارة الاثاث

9	مدينة العاب الكرخ السياحية	9	مصرف العالم الاسلامي للاستثمار والتمويل	9	الهلال الصناعية
10	البادية لنقل العام	10	مصرف بابل	10	العراقية لصناعات الكارتون
	الفنادق والسياحة	11	زين العراق الاسلامي للاستثمار والتمويل	11	العراقية لتصنيع وتسويق التمور
1	المدينة السياحية في سد الموصل	12	مصرف الائتمان العراقي	12	العراقية للأعمال الهندسية
2	فندق بغداد	13	مصرف بغداد	13	العراقية للسجاد والمفروشات
3	فندق اشور	14	المصرف التجاري العراقي	14	الصناعات الكيمياوية والبلاستيكية
4	فندق بابل	15	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	15	الصنائع الكيماوية العصرية
5	فنادق عشتار	16	مصرف اربيل للاستثمار والتمويل	16	صناعة المواد الانشائية الحديثة
6	فنادق كربلاء	17	مصرف دار السلام للاستثمار	17	الصناعات المعدنية والدراجات
7	فندق المنصور	18	مصرف الاقتصاد	18	الخازر لإنتاج المواد الانشائية
8	الوطنية للاستثمارات السياحية	19	مصرف ايلاف الاسلامي	19	الكندي لإنتاج اللقاحات البيطرية
9	فندق فلسطين	20	مصرف الخليج التجاري	20	المنصور للصناعات الدوائية
10	فندق السدير	21	مصرف الاستثمار العراقي	21	نينوى للصناعات الغذائية
	قطاع التأمين	22	المصرف العراقي الاسلامي	22	المشروبات الغازية الشمالية
1	الاهلية للتأمين	23	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار	23	البيرة الشرقية
2	الامين للتأمين	24	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي	24	الصناعات الخفيفة
3	دار السلام للتأمين	25	مصرف البلاد للاستثمار والتمويل الاسلامي	25	انتاج الالبسة الجاهزة
4	الحمراء للتأمين	26	مصرف كوردستان		**قطاع الزراعة**
5	الخليج للتأمين واعادة التأمين	27	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	1	الاهلية للإنتاج الزراعي
	قطاع الاستثمار	28	المصرف الوطني الاسلامي	2	العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم
1	الامين للاستثمار المالي	29	مصرف القابض الاسلامي للتمويل والاستثمار	3	العراقية للمنتجات الزراعية

2	الايام للاستثمار المالي	30	مصرف سومر التجاري	4	العراقية لإنتاج البذور
3	الباتك للاستثمارات المالية	31	مصرف المتحدة للاستثمار	5	الحديثة للإنتاج الحيواني
4	الخيمة للاستثمارات المالية	32	مصرف اسيا العراق الاسلامي للاستثمار والتمويل	6	الشرق الاوسط لإنتاج الاسماك
5	الخير للاستثمار المالي	33	مصرف المنصور		**قطاع الاتصالات**
6	بين النهرين للاستثمارات المالية	34	المصرف الاهلي العراقي	1	اسيا سيل للاتصالات
7	القمة للاستثمار المالي	35	مصرف الشمال	2	شركة الخاتم للاتصالات
8	الوئام للاستثمار المالي	36	المصرف الدولي الاسلامي		
9	الزوراء للاستثمار المالي	37	مصرف نور العراق الاسلامي للاستثمار		
	قطاع التحويل المالي				
1	عطاء الغربي للتحويل المالي	7	المنافع للتحويل المالي	13	النور للتحويل المالي
2	الحرير للتحويل المالي	8	مؤتة للتحويل المالي	14	النبلاء للتحويل المالي
3	الطيف للتحويل المالي	9	المرج العالمية للتحويل المالي	15	الرابطة المالية للتحويل المالي
4	المهج للتحويل المالي	10	المؤتمن للتحويل المالي	16	النهر الخالد للتحويل المالي
5	العراقية للتحويل المالي	11	النبال العربية للتحويل المالي	17	سما بغداد للتحويل المالي
6	الوائل للتحويل المالي	12	الشركة المتحدة للتحويل المالي		

Source:(/ http://www.isx-iq.net) .

3.1.1.3: عينة البحث وطريقة اختيارها: تم اختيار مجموعة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (18) مصرفاً تجارياً بنسبة(86%) من مجموع (21) مصرف تجاري مدرج في سوق العراق للأوراق المالية التي تمثل مجتمع البحث وأهم مميزات تلك العينة وانشطتها الاقتصادية . إذ اختبرت عينة البحث على اساس توافر البيانات المالية و رأس المال الاعلى لها . فضلاً عن مدى التزامها بالإبلاغ عن مؤشرات الاستدامة وفق معايير (SASB) للفترة (2015 – 2016) .

ويمكن توضيح المصارف التجارية (عينة البحث) على وفق تاريخ تأسيسها وادراجها في السوق ورأسمال الادراج لها وفق الجدول الاتي :-

الجدول (3-2)

المصارف التجارية (عينة البحث) على وفق تاريخ تأسيسها وادراجها في السوق ورأسمال الادراج لها خلال فترة اعداد البحث

تسلسل	اسم الشركة	نسبة المساهمة الخاصة لها	نسبة المساهمة الحكومية	تاريخ التأسيس	تاريخ الادراج	رأسمال الادراج	راس المال المدرج خلال فترة البحث
-1	مصرف اربيل للاستثمار والتمويل	%100		2009/4/20	2018/03/06	265,000,000,000	265,000,000,000
-2	مصرف الخليج التجاري	%100		1999/10/20	2004/07/25	600,000,000	4,120,000,000
-3	المصرف الاهلي العراقي	%100		1995/01/02	2004/07/08	400,000,000	1,143,000,000
-4	المصرف التجاري العراقي	%100		1992/02/11	2004/07/25	150,000,000	4,000,000,000
-5	المصرف المتحد للاستثمار	%97.5	%2.5	1994/08/20	2009/02/03	1,000,000,000	25,000,000,000
-6	مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل	%100		1999/11/20	2004/06/15	500,000,000	2,500,000,000
-7	مصرف اشور الدولي	%100		2005/04/25	2007/11/11	25,000,000,000	50,000,000,000
-8	مصرف الاتحاد العراقي	%100		2002/09/23	2006/10/30	2,000,000,000	16,000,000,000
-9	مصرف الاستثمار العراقي	%100		1993/07/13	2004/06/15	100,000,000	5,760,000,000
-10	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	%100		1999/03/22	2005/02/01	200,000,000	1,000,000,000
-11	مصرف الائتمان العراقي	%100		1998/07/25	2004/08/07	200,000,000	1,600,000,000
-12	مصرف التنمية الدولي للاستثمار	%100		2011/01/11	2017/05/02	100,000,000,000	250,000,000,000
-13	مصرف الشرق الاوسط العراقي	%100		1993/07/07	2004/08/07	400,000,000	7,500,000,000

	للاستثمار						
-14	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	%100		2003/10/07	2006/09/01	2,500,000,000	10,000,000,000
-15	مصرف المنصور للاستثمار	%100		2005/09/13	2008/07/01	55,000,000,000	55,000,000,000
-16	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	%100		2001/08/21	2005/09/01	1,000,000,000	10,000,000,000
-17	مصرف بابل	%100		1999/04/06	2004/07/08	500,000,000	6,300,000,000
-18	مصرف بغداد	%100		1992/02/18	2004/06/15	100,000,000	5,280,000,000
-19	مصرف دار السلام للاستثمار	%100		1998/12/07	2004/06/15	200,000,000	2,400,000,000
-20	مصرف سومر التجاري	%100		1999/05/26	2004/09/04	400,000,000	6,000,000,000
-21	مصرف عبر العراق للاستثمار	%100		2006/01/08	2015/02/15	100,000,000	250,000,000,000

* الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على دليل الشركات للمصارف عينة البحث

مثال: حول طريقة احتساب مستوى الافصاح عن أي موضوع من مواضيع الاستدامة وفق (SASB) :

نأخذ الموضوع الاول الطاقة الاستيعابية والادراج المالي الذي يحتوي على خمسة مقاييس والتي يتم قياسها اما بصورة كمية او عن طريق المناقشة والتحليل من الادارة , وقد حصلنا من مصرف اربيل للاستثمار والتمويل لعام (2016) على المعلومات الاتية :-

- المقاييس الكمية المفصح عنها: (3) .
- المقاييس الكمية غير المفصح عنها: (2) .

تعطى نسبة لكل معيار تم الافصاح عنه درجة واحدة ثم تُعادَل (بالنسبة والتناسب) الى نسبة المائة (100%) إذ إن إجمالي المقاييس (18) تمثل (100%) ، فإن (3) مقاييس المُفصح عنها. وفقاً للمعادلة الآتية تساوي:-

نسبة الافصاح عن معلومات الطاقة الاستيعابية والادراج المالي ( ) % = $\frac{\text{المقاييس الكمية المفصح عنها}}{\text{اجمالي المقاييس}}$ × 100

نسبة الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالطاقة الاستيعابية والادراج المالي لمصرف اربيل لسنة 2016 = $\frac{3}{18}$ 100 %16.666

ملاحظة: يمكن احتساب نسبة الافصاح لأي موضوع من مواضيع الاستدامة وفق (SASB) باستخدام المعادلة السابقة .

المبحث الثاني

مدى التزام المصارف التجارية عينة البحث بالإبلاغ عن الاستدامة وفق مؤشرات مواضيع الاستدامة المتعلقة بالمعيار (FNO101) الصادر عن مجلس (SASB)

عن طريق مواضيع الاستدامة (الخمسة) التي تم توضيحها في الملحق (3) وتوظيفها في المصارف التجارية لقياس مدى الابلاغ عنها والتي سيتم استخدامها وفق متطلبات المعيار (FNO101) الصادر عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة والمؤشرات او المقاييس الكمية المتعلقة به وتوظيفها بما يتلاءم مع المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية عينة البحث والتوصل الى نتائج تكون دقيقة قدر الامكان . وتتضمن هذه المؤشرات مواضيع الاستدامة الاتية :-

1-2 مواضيع الاستدامة الجوهرية لمعيار محاسبة الاستدامة (FN0101) :- بالنسبة للمصارف التجارية فقد حدد المجلس مواضيع الاستدامة الجوهرية الاتية :

1- الادراج المالي والطاقة الاستيعابية .
2- خصوصية العملاء وأمن البيانات .
3- إدارة البيئة القانونية والتنظيمية .
4- إدارة المخاطر النظامية .
5- دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان .

وتضم هذه المواضيع (الخمسة) مجموعة من المؤشرات الفرعية تمثل (18) مؤشراً وكل مؤشر يمثل احد متطلبات الابلاغ الخاصة بمواضيع الاستدامة المصرفية والتي على اساسها سيتم توظيف هذه المؤشرات للمصارف التجارية (عينة البحث) لقياس مدى ابلاغها عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة لتحسين الافصاح وتحقيق الشفافية التي بدورها تعزز من ثقة المستثمرين خلال الفترة (2015 – 2016) . ويمكن توضيح ذلك عن طريق المعادلة الاتية :-

المتطلبات التي تم الإفصاح عنها / أجمالي المتطلبات *100%

1-1-2 المصرف التجاري العراقي : الاتي جدول (3-3) الخاص بمواضيع الاستدامة (الخمسة) يوضح المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها خلال فترة البحث . فضلاً عن الجدول (3-4) الذي يوضح نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة للفترة (2015 – 2016) كالاتي :-

الجدول رقم (3-3) المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها للمصرف العراقي التجاري للفترة (2015- 2016)

التفاصيل		السنوات			
		2015		2016	
مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها
اولاً: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1. النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات	0	1	0	1
	2. النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية .	0	1	0	1
	3. عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة .	1	0	1	0
	4. نسب القروض الى اجمالي الودائع لغرض (1) الاقراض المحلي الاجمالي . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية.	1	0	1	0
	5. معدلات التخلف عن السداد من : (1) القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية وغير المغطاة .	1	0	1	0
المجموع	**(5) مؤشرات**	**3**	**2**	**3**	**2**
ثانياً خصوصية العملاء وأمن البيانات	1. عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها .	0	1	0	1
	2. مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات .	1	0	1	0
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
ثالثاً إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1. مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات .	1	0	1	0
	2.عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها .	0	1	0	1
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
	1. نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة	1	0	1	0

رابعاً إدارة المخاطر النظامية	قياسات فعلية ومخططة وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب . (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4) نسبة رأس المال من المستوى الاول (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول .				
	2. بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR) .	1	0	1	0
	3. صافي التعرض لمشتقات الائتمان المكتشفة .	0	1	0	1
	4. أصول المستوى الثالث من : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول.	0	1	1	0
	5. الانحراف والتفلطح من ايرادات المتاجرة.	0	1	0	1
المجموع	**(5) مؤشرات**	**2**	**3**	**3**	**2**
خامساً دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	1.مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة ESG في عملية الإقراض .	0	1	0	1
	2. مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة .	0	1	1	0
	3. مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية : (1) تكامل عوامل ESG . (2) القروض أو التمويل تحت مسمى الاستدامة. (3) الفرز (الاستبعاد أو الإدماج) . (4) الأثر أو التمويل المجتمعي .	0	1	0	1
	4. إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة.	0	1	0	1
المجموع	**(4) مؤشرات**	**0**	**4**	**1**	**3**
المجموع الكلي	**(18) مؤشراً**	**7**	**11**	**9**	**9**

*الجدول من اعداد الباحث

الجدول رقم (3-4) نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة للمصرف العراقي التجاري للفترة (2015 - 2016)

مواضيع الاستدامة	2015	2016
اولا: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	%16.666	%16.666
ثانيا: خصوصية العملاء وامن البيانات	%5.555	%5.555
ثالثا: ادارة البيئة القانونية والتنظيمية	%5.555	%5.555
رابعا: ادارة المخاطر النظامية	%11.111	%16.666
خامسا: دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	%0	%16.666
المجموع الكلي للنسب	%38.887	%61.108

* الجدول من اعداد الباحث .

عن طريق النتائج اعلاه نلاحظ ان درجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة وفق المعيار لسنة 2015 بنسبة 38.887% وهي نسبة ضعيفة مقارنةً بسنة 2016 اذ وصلت نسبة الابلاغ الى 61.108% وهي نسبة متوسطة وذلك بسبب ارتفاع درجة الابلاغ عن مؤشرات المحور الخامس المتعلق بدمج عوامل المخاطرة البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان بنسبة 16.666% .

2-1-2 مصرف اربيل للاستثمار والتمويل : الاتي جدول (3-5) الخاص بمواضيع الاستدامة (الخمسة) يوضح المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها خلال فترة البحث . فضلاً عن الجدول (3-6) الذي يوضح نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة للفترة (2015 – 2016) كالاتي :-

الجدول رقم (3-5) المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف اربيل للاستثمار والتمويل الدولي للفترة (2015 - 2016)

التفاصيل		السنوات			
		2015		2016	
مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها
اولاً: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1.النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات.	0	1	0	1
	2.النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاعات الأعمال الاقل خدمة والافل خدمات مصرفية .	0	1	0	1
	3. عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة .	1	0	0	1
	4. نسب القروض الى اجمالي الودائع لغرض : (1) الاقراض المحلي الاجمالي .	1	0	1	0

	(2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية.				
	5.معدلات التخلف عن السداد من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية.	1	0	1	0
المجموع	**(5) مؤشرات**	**3**	**2**	**2**	**3**
ثانياً خصوصية العملاء وأمن البيانات	1.عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها .	0	1	0	1
	2. مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات .	1	0	1	0
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
ثالثاً إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1. مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات .	0	1	0	1
	2.عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها .	0	1	0	1
المجموع	**(2) مؤشرات**	**0**	**2**	**0**	**2**
رابعاً إدارة المخاطر النظامية	1. نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب . (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4) نسبة رأس المال من المستوى الاول . (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول.	1	0	1	0
	2. بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR) .	1	0	1	0
	3.صافي المشتقات الدائنة المكتشفة .	1	0	1	0
	4.أصول المستوى الثالث : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول .	0	1	0	1
	5.الانحراف والتفلطح من ايرادات المتاجرة.	0	1	0	1
المجموع	**(5) مؤشرات**	**3**	**2**	**3**	**2**
خامساً	1.مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة ESG في عملية الإقراض .	0	1	0	1

دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	2.مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة .	0	1	0	1
	3.مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية :- (1) إدماج عوامل ESG . (2) القروض او التمويل تحت مسمى الاستدامة. (3) الفرز (الاستبعاد أو الإدماج أو القياس) (4) الأثر أو التمويل المجتمعي .	0	1	0	1
	4.إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة.	0	1	0	1
المجموع	**(4) مؤشرات**	**0**	**4**	**0**	**4**
المجموع الكلي	**(18) مؤشراً**	**7**	**11**	**6**	**12**

* الجدول من اعداد الباحث.

الجدول رقم (3-6) نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف اربيل للاستثمار والتمويل الدولي للفترة (2015 - 2016) *

مواضيع الاستدامة	2015	2016
اولا: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	**%16.666**	**%11.111**
ثانيا: خصوصية العملاء وامن البيانات	**%5.555**	**%5.555**
ثالثا: ادارة البيئة القانونية والتنظيمية	**%0**	**%0**
رابعا: ادارة المخاطر النظامية	**%16.666**	**%16.666**
خامسا: دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	**%0**	**%0**
المجموع الكلي للنسب	**%38.887**	**%33.332**

* الجدول من اعداد الباحث .

عن طريق النتائج اعلاه نلاحظ ان درجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة وفق المعيار لسنة 2015 بنسبة 38.887% وهي نسبة ضعيفة ولكنها تعد افضل من سنة 2016 اذ انخفضت نسبة الابلاغ الى 33.332% وذلك بسبب عدم الابلاغ عن مؤشرات المحور الثالث المتعلق بإدارة البيئة القانونية والتنظيمية والمحور الخامس المتعلق بدمج عوامل المخاطرة البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان .

3-1-2 مصرف الخليج التجاري : الاتي جدول (3-7) الخاص بمواضيع الاستدامة (الخمسة) يوضح المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها خلال فترة البحث . فضلاً عن الجدول (3-8) الذي يوضح نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة للفترة (2015 – 2016) كالاتي :-

الجدول رقم (3-7) المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف الخليج التجاري للفترة (2015 - 2016)

التفاصيل		السنوات			
		2015		2016	
مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها
اولاً: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1.النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات .	0	1	0	1
	2. النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية .	0	1	0	1
	3.عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة .	1	0	1	0
	4.نسبة القروض إلى الودائع من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية	1	0	1	0
	5.معدلات التخلف عن السداد من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاعات الأعمال غير المخدومة وغير المغطاة .	1	0	1	0
المجموع	**(5) مؤشرات**	**3**	**2**	**3**	**2**
ثانياً خصوصية العملاء وأمن البيانات	1.عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها .	0	1	0	1
	2. مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات .	1	0	1	0
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
ثالثاً إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1.(مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات .	1	0	1	0
	2.عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها .	0	1	0	1

المجموع	(2) مؤشرات	1	1	1	1
رابعاً إدارة المخاطر النظامية	1.(نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة) وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب . (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4)نسبة رأس المال من المستوى الاول . (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول	1	0	1	0
	2. بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR)	1	0	1	0
	3.صافي التعرض لمشتقات الائتمان المكتشفة .	0	1	0	1
	4.أصول المستوى الثالث : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول .	0	1	1	0
	5.الانحراف والتفلطح من ايرادات المتاجرة	0	1	0	1
المجموع	**(5) مؤشرات**	**2**	**3**	**3**	**2**
خامساً دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	1.مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة ESG في عملية الإقراض .	0	1	0	1
	2.مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة .	1	0	1	0
	3.مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية :- (1) إدماج عوامل ESG . (2) القروض او التمويل تحت مسمى الاستدامة . (3) الفرز (الاستبعاد أو الإدماج أو القياس) (4) الأثر أو التمويل المجتمعي .	1	0	1	0
	4.إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة	0	1	1	0
المجموع	**(4) مؤشرات**	**2**	**2**	**3**	**1**
المجموع الكلي	**(18) مؤشراً**	**9**	**9**	**11**	**7**

* الجدول من اعداد الباحث.

الجدول رقم (3-8) نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف الخليج التجاري للفترة (2015 - 2016) *

مواضيع الاستدامة	2015	2016
اولا: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	%16.666	%16.666
ثانيا: خصوصية العملاء وامن البيانات	%5.555	%5.555
ثالثا: ادارة البيئة القانونية والتنظيمية	%5.555	%5.555
رابعا: ادارة المخاطر النظامية	%11.111	%16.666
خامسا: دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	%16.666	%16.666
المجموع الكلي للنسب	%55.553	%61.108

* الجدول من اعداد الباحث .

عن طريق النتائج اعلاه نلاحظ ان درجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة وفق المعيار لسنة 2015 بنسبة 55.553%وهي نسبة مقبولة . كما ان نسبة الابلاغ لسنة 2016 كانت متوسطة اذ وصلت نسبة الابلاغ الى 61.108% وذلك بسبب ارتفاع درجة الابلاغ عن مؤشرات المحور الرابع المتعلق بإدارة المخاطر النظامية بنسبة 16.666% .

4-1-2 المصرف الاهلي العراقي : الاتي جدول (3-9) الخاص بمواضيع الاستدامة (الخمسة) يوضح المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها خلال فترة البحث . فضلاً عن الجدول (3-10) الذي يوضح نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة للفترة (2015 – 2016) كالاتي :-

الجدول رقم (3-9) المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها للمصرف الاهلي العراقي للفترة (2015 - 2016)

التفاصيل		السنوات			
		2015		2016	
مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها
اولاً: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1.النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات .	0	1	0	1
	2. النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية .	0	1	0	1
	3.عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة .	1	0	1	0
	4.نسبة القروض إلى الودائع من : (1) اجمالي القروض المحلية .	1	0	1	0

	(2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية				
	5.معدلات التخلف عن السداد من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاعات الأعمال غير المخدومة وغير المغطاة .	1	0	1	0
المجموع	**(5) مؤشرات**	**3**	**2**	**3**	**2**
ثانياً خصوصية العملاء وأمن البيانات	1.عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها .	0	1	0	1
	2. مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات .	1	0	1	0
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
ثالثاً إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1.مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات .	1	0	1	0
	2.عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها .	0	1	0	1
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
رابعاً إدارة المخاطر النظامية	1.(نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة) وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب . (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4)نسبة رأس المال من المستوى الاول . (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول	1	0	1	0
	2. بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR)	1	0	1	0
	3.صافي المشتقات الدائنة المكتشفة	0	1	0	1
	4.أصول المستوى الثالث : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول .	0	1	1	0
	5.الانحراف والتفلطح من ايرادات المتاجرة	0	1	0	1
المجموع	**(5) مؤشرات**	**2**	**3**	**3**	**2**
	1.مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة ESG في عملية الإقراض .	0	1	0	1

خامساً دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	2.مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة .	1	0	1	0
	3.مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية :- (1) إدماج عوامل ESG . (2) القروض او التمويل تحت مسمى الاستدامة . (3) الفرز (الاستبعاد أو الإدماج أو القياس) (4) الأثر أو التمويل المجتمعي .	1	0	1	0
	4.إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة .	1	0	1	0
المجموع	**(4) مؤشرات**	**3**	**1**	**3**	**1**
المجموع الكلي	**(18) مؤشراً**	**10**	**8**	**11**	**7**

* الجدول من اعداد الباحث.

الجدول رقم (3-10) نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة للمصرف الاهلي العراقي للفترة (2015 - 2016) *

مواضيع الاستدامة	2015	2016
اولا: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	%16.666	%16.666
ثانيا: خصوصية العملاء وامن البيانات	%5.555	%5.555
ثالثا: ادارة البيئة القانونية والتنظيمية	%5.555	%5.555
رابعا: ادارة المخاطر النظامية	%11.111	%16.666
خامسا: دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	%16.666	%16.666
المجموع الكلي للنسب	**%55.553**	**%61.108**

* الجدول من اعداد الباحث .

عن طريق النتائج اعلاه نلاحظ ان درجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة وفق المعيار لسنة 2015 بنسبة 55.553%وهي نسبة مقبولة . كما ان نسبة الابلاغ لسنة 2016 كانت متوسطة اذ وصلت نسبة الابلاغ الى 61.108% وذلك بسبب ارتفاع درجة الابلاغ عن مؤشرات المحور الرابع المتعلق بإدارة المخاطر النظامية بنسبة 16.666% .

5-1-2 المصرف المتحد للاستثمار : الاتي جدول (3-11) الخاص بمواضيع الاستدامة (الخمسة) يوضح المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها خلال فترة البحث . فضلاً عن الجدول (3-12) الذي يوضح نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة للفترة (2015 – 2016) كالاتي :-

الجدول رقم (3-11) المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها للمصرف المتحد للاستثمار للفترة (2015 - 2016)

التفاصيل		السنوات			
		2015		2016	
مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها
اولاً: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1.النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات .	0	1	0	1
	2. النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية .	0	1	0	1
	3.عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة .	1	0	1	0
	4.نسبة القروض إلى الودائع من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية	1	0	1	0
	5.معدلات التخلف عن السداد من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاعات الأعمال غير المخدومة وغير المغطاة .	1	0	1	0
المجموع	**(5) مؤشرات**	**3**	**2**	**3**	**2**
ثانياً خصوصية العملاء وأمن البيانات	1.عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها .	0	1	0	1
	2. مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات .	1	0	1	0
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
ثالثاً إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1.مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات .	1	0	1	0
	2.عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها .	0	1	0	1

المجموع	(2) مؤشرات	1	1	1	1
رابعاً إدارة المخاطر النظامية	1.نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة) وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب . (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4)نسبة رأس المال من المستوى الاول . (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول .	1	0	1	0
	2. بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR)	1	0	1	0
	3.صافي المشتقات الدائنة المكتشفة	0	1	0	1
	4.أصول المستوى الثالث : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول .	0	1	0	1
	5.الانحراف والتفلطح من ايرادات المتاجرة .	0	1	0	1
المجموع	(5) مؤشرات	2	3	2	3
خامساً دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	1.مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة ESG في عملية الإقراض .	0	1	0	1
	2.مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة .	1	0	1	0
	3.مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية :- (1) إدماج عوامل ESG . (2) القروض او التمويل تحت مسمى الاستدامة. (3) الفرز (الاستبعاد أو الإدماج أو القياس) . (4) الأثر أو التمويل المجتمعي .	0	1	0	1
	4.إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة	0	1	0	1
المجموع	(4) مؤشرات	1	3	1	3
المجموع الكلي	(18) مؤشراً	8	10	8	10

* الجدول من اعداد الباحث.

الجدول رقم (3-12) نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة للمصرف المتحد للاستثمار للفترة (2015 - 2016) *

مواضيع الاستدامة	2015	2016
اولا: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	%16.666	%16.666
ثانيا: خصوصية العملاء وامن البيانات	%5.555	%5.555
ثالثا: ادارة البيئة القانونية والتنظيمية	%5.555	%5.555
رابعا: ادارة المخاطر النظامية	%11.111	%11.111
خامسا: دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	%5.555	%5.555
المجموع الكلي للنسب	%44.442	%44.442

* الجدول من اعداد الباحث .

عن طريق النتائج اعلاه نلاحظ ان درجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة وفق المعيار لسنة 2015 و 2016 كانت بنفس النسبة 44.442 % وهي نسبة ضعيفة وذلك بسبب انخفاض درجة الابلاغ عن مؤشرات المحور الاول المتعلق بالأدراج المالي والطاقة الاستيعابية والمحور الرابع المتعلق بإدارة المخاطر النظامية والمحور الخامس المتعلق بدمج عوامل المخاطرة البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان .

6-1-2 مصرف اشور الدولي : الاتي جدول (3-13) الخاص بمواضيع الاستدامة (الخمسة) يوضح المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها خلال فترة البحث . فضلاً عن الجدول (3-14) الذي يوضح نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة للفترة (2015 – 2016) كالاتي :-

الجدول رقم (3-13) المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف اشور الدولي للفترة (2015 - 2016)

التفاصيل		السنوات			
		2015		2016	
مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها
اولاً: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1.النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات .	0	1	0	1
	2. النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية .	0	1	0	1
	3.عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة .	1	0	1	0

	4.نسبة القروض إلى الودائع من : (1) اجمالي القروض المحلية (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية	1	0	1	0
	5.معدلات التخلف عن السداد من : (1) اجمالي القروض المحلية (2) قطاعات الأعمال غير المخدومة وغير المغطاة .	1	0	1	0
المجموع	**(5) مؤشرات**	**3**	**2**	**3**	**2**
ثانياً خصوصية العملاء وأمن البيانات	1.عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها	0	1	0	1
	2. مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات .	1	0	1	0
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
ثالثاً إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1.مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات .	1	0	1	0
	2.عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها.	0	1	0	1
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
رابعاً إدارة المخاطر النظامية	1.(نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة) وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب . (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4)نسبة رأس المال من المستوى الاول . (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول .	1	0	1	0
	2. بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR) .	1	0	1	0
	3.صافي المشتقات الدائنة المكتشفة	0	1	0	1
	4.أصول المستوى الثالث : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول .	0	1	1	0
	5.الانحراف والتقلطح من ايرادات المتاجرة .	0	1	0	1

المجموع	(5) مؤشرات	2	3	3	2
خامساً دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	1.مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة ESG في عملية الإقراض .	0	1	1	0
	2.مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة .	1	0	1	0
	3.مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية :- (1) إدماج عوامل ESG . (2) القروض او التمويل تحت مسمى الاستدامة . (3) الفرز (الاستبعاد أو الإدماج أو القياس) . (4) الأثر أو التمويل المجتمعي .	1	0	1	0
	4.إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة .	0	1	0	1
المجموع	(4) مؤشرات	2	2	3	1
المجموع الكلي	(18) مؤشراً	9	9	11	7

* الجدول من اعداد الباحث.

الجدول رقم (3-14) نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف اشور الدولي للفترة (2015 - 2016) *

مواضيع الاستدامة	2015	2016
اولا: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	%16.666	%16.666
ثانيا: خصوصية العملاء وامن البيانات	%5.555	%5.555
ثالثا: ادارة البيئة القانونية والتنظيمية	%5.555	%5.555
رابعا: ادارة المخاطر النظامية	%11.111	%16.666
خامسا: دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	%16.666	%16.666
المجموع الكلي للنسب	%49.998	%61.108

* الجدول من اعداد الباحث .

عن طريق النتائج اعلاه نلاحظ ان درجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة وفق المعيار لسنة 2015 بنسبة 49.998 %وهي نسبة ضعيفة مقارنةً بسنة 2016 اذ وصلت نسبة الابلاغ الى 61.108% وهي

نسبة متوسطة وذلك بسبب ارتفاع درجة الابلاغ عن مؤشرات المحور الرابع المتعلق بإدارة المخاطر النظامية بنسبة 16.666% .

7-1-2 مصرف الاتحاد العراقي : الاتي جدول (3-15) الخاص بمواضيع الاستدامة (الخمسة) يوضح المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها خلال فترة البحث . فضلاً عن الجدول (3-16) الذي يوضح نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة للفترة (2015 – 2016) كالاتي :-

الجدول رقم (3-15) المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف الاتحاد العراقي للفترة (2015 - 2016)

التفاصيل		السنوات			
		2015		2016	
مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها
اولاً: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1.النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات .	0	1	0	1
	2. النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية .	0	1	0	1
	3.عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة .	0	1	1	0
	4.نسبة القروض إلى الودائع من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية	1	0	1	0
	5.معدلات التخلف عن السداد من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاعات الأعمال غير المخدومة وغير المغطاة .	1	0	1	0
المجموع	**(5) مؤشرات**	**2**	**3**	**3**	**2**
ثانياً خصوصية العملاء وأمن البيانات	1.عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها .	0	1	0	1
	2. مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات	1	0	1	0
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
ثالثاً إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1.مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات .	0	1	1	0
	2.عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن	0	1	0	1

	طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها .				
المجموع	**(2) مؤشرات**	**0**	**2**	**1**	**1**
رابعاً إدارة المخاطر النظامية	1. نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة) وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب . (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4)نسبة رأس المال من المستوى الاول . (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول .	1	0	1	0
	2. بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR) .	1	0	1	0
	3.صافي المشتقات الدائنة المكتشفة .	0	1	0	1
	4.أصول المستوى الثالث : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول .	0	1	0	1
	5.الانحراف والتفلطح من ايرادات المتاجرة .	0	1	0	1
المجموع	**(5) مؤشرات**	**2**	**3**	**2**	**3**
خامساً دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	1.مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة ESG في عملية الإقراض .	1	0	1	0
	2.مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة .	0	1	0	1
	3.مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية :- (1) إدماج عوامل ESG . (2) القروض او التمويل تحت مسمى الاستدامة . (3) الفرز (الاستبعاد أو الإدماج أو القياس) . (4) الأثر أو التمويل المجتمعي .	0	1	0	1
	4.إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة .	0	1	0	1
المجموع	**(4) مؤشرات**	**1**	**3**	**1**	**3**
المجموع الكلي	**(18) مؤشراً**	**6**	**12**	**8**	**10**

* الجدول من اعداد الباحث.

الجدول رقم (3-16) نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف الاتحاد العراقي للفترة (2015 - 2016) *

مواضيع الاستدامة	2015	2016
اولا: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	%11.111	%16.666
ثانيا: خصوصية العملاء وامن البيانات	%5.555	%5.555
ثالثا: ادارة البيئة القانونية والتنظيمية	%0.000	%5.555
رابعا: ادارة المخاطر النظامية	%11.111	%11.111
خامسا: دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	%5.555	%5.555
المجموع الكلي للنسب	%33.332	%44.442

* الجدول من اعداد الباحث .

عن طريق النتائج اعلاه نلاحظ ان درجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة وفق المعيار لسنة 2015 بنسبة 33.332 % وهي نسبة ضعيفة مقارنةً بسنة 2016 اذ وصلت نسبة الابلاغ الى 44.442%و هي نسبة ا وذلك ايضا ضعيفة بسبب انخفاض درجة الابلاغ عن مؤشرات المحور الاول المتعلق بالأدراج المالي والطاقة الاستيعابية والمحور الثالث المتعلق بإدارة البيئة القانونية والتنظيمية والمحور الرابع المتعلق بإدارة المخاطر النظامية فضلاً عن المحور الخامس المتعلق بدمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان .

8-1-2 مصرف الاستثمار العراقي : الاتي جدول (3-17) الخاص بمواضيع الاستدامة (الخمسة) يوضح المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها خلال فترة البحث . فضلاً عن الجدول (3-18) الذي يوضح نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة للفترة (2015 – 2016) كالاتي :-

الجدول رقم (3-17) المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف الاستثمار العراقي للفترة (2015 - 2016)

التفاصيل		السنوات			
		2015		2016	
مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها
اولاً: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1.النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك لأول مرة من حساب حملة البطاقات .	0	1	0	1
	2. النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية .	0	1	0	1
	3.عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية	0	1	0	1

	والاقل خدمة .				
	4.نسبة القروض إلى الودائع من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية .	1	0	1	0
	5.معدلات التخلف عن السداد من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاعات الأعمال غير المخدومة وغير المغطاة .	1	0	1	0
المجموع	**(5) مؤشرات**	**2**	**3**	**2**	**3**
ثانياً خصوصية العملاء وأمن البيانات	1.عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها .	0	1	0	1
	2. مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات .	1	0	1	0
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
ثالثاً إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1.مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات .	1	0	1	0
	2.عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها .	0	1	0	1
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
رابعاً إدارة المخاطر النظامية	1.نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة) وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب . (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4)نسبة رأس المال من المستوى الاول . (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول .	1	0	1	0
	2. بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR) .	1	0	1	0
	3.صافي المشتقات الدائنة المكتشفة .	0	1	0	1
	4.أصول المستوى الثالث : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول .	0	1	0	1
	5.الانحراف والتفلطح من ايرادات المتاجرة .	0	1	0	1

المجموع	(5) مؤشرات	2	3	2	3
خامساً دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	1.مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة ESG في عملية الإقراض .	0	1	0	1
	2.مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة .	1	0	1	0
	3.مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية :- (1) إدماج عوامل ESG . (2) القروض او التمويل تحت مسمى الاستدامة . (3) الفرز (الاستبعاد أو الإدماج أو القياس) . (4) الأثر أو التمويل المجتمعي .	1	0	1	0
	4.إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة .	1	0	1	0
المجموع	(4) مؤشرات	3	1	3	1
المجموع الكلي	(18) مؤشراً	9	9	9	9

* الجدول من اعداد الباحث.

الجدول رقم (3-18) نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف الاستثمار العراقي للفترة (2015 - 2016) *

مواضيع الاستدامة	2015	2016
اولا: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	%11.111	%11.111
ثانيا: خصوصية العملاء وامن البيانات	%5.555	%5.555
ثالثا: ادارة البيئة القانونية والتنظيمية	%5.555	%5.555
رابعا: ادارة المخاطر النظامية	%11.111	%11.111
خامسا: دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	%16.666	%16.666
المجموع الكلي للنسب	%49.998	%49.998

* الجدول من اعداد الباحث .

عن طريق النتائج اعلاه نلاحظ ان درجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة وفق المعيار لسنة 2015 و 2016 كانت بنفس النسبة 49.998% وهي نسبة ضعيفة وذلك بسبب انخفاض درجة الابلاغ عن مؤشرات المحور الاول المتعلق بالأدراج المالي والطاقة الاستيعابية والمحور الثالث المتعلق بإدارة البيئة

القانونية والتنظيمية والمحور الرابع المتعلق بإدارة المخاطر النظامية والمحور الخامس المتعلق بدمج عوامل المخاطرة البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان .

9-1-2 مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل : الاتي جدول (3-19) الخاص بمواضيع الاستدامة (الخمسة) يوضح المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها خلال فترة البحث . فضلاً عن الجدول (3-20) الذي يوضح نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة للفترة (2015 – 2016) كالاتي :-

الجدول رقم (3-19) المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل للفترة (2015 - 2016)

التفاصيل		السنوات			
		2015		2016	
مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها
اولاً: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1.النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات .	0	1	0	1
	2. النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية .	0	1	0	1
	3.عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة .	0	1	0	1
	4.نسبة القروض إلى الودائع من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية	1	0	1	0
	5.معدلات التخلف عن السداد من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاعات الأعمال غير المخدومة وغير المغطاة .	1	0	1	0
المجموع	**(5) مؤشرات**	**2**	**3**	**2**	**3**
ثانياً خصوصية العملاء وأمن البيانات	1.عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها	0	1	0	1
	2. مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات .	1	0	1	0
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
ثالثاً إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1.مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات .	1	0	1	0
	2.عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا	0	1	0	1

	المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها .				
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
رابعاً إدارة المخاطر النظامية	1.(نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة) وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب . (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4)نسبة رأس المال من المستوى الاول . (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول .	1	0	1	0
	2. بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR)	1	0	1	0
	3.صافي المشتقات الدائنة المكتشفة	0	1	0	1
	4.أصول المستوى الثالث : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول .	0	1	0	1
	5.الانحراف والتفلطح من ايرادات المتاجرة .	0	1	0	1
المجموع	**(5) مؤشرات**	**2**	**3**	**2**	**3**
خامساً دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	1.مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة ESG في عملية الإقراض .	0	1	0	1
	2.مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة .	1	0	1	0
	3.مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية :- (1) إدماج عوامل ESG . (2) القروض او التمويل تحت مسمى الاستدامة . (3) الفرز (الاستبعاد أو الإدماج أو القياس) . (4) الأثر أو التمويل المجتمعي .	0	1	0	1
	4.إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة .	0	1	0	1
المجموع	**(4) مؤشرات**	**1**	**3**	**1**	**3**
المجموع الكلي	**(18) مؤشراً**	**7**	**11**	**7**	**11**

* الجدول من اعداد الباحث.

الجدول رقم (3-20) نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل للفترة (2015 - 2016) *

مواضيع الاستدامة	2015	2016
اولا: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	%11.111	%11.111
ثانيا: خصوصية العملاء وامن البيانات	%5.555	%5.555
ثالثا: ادارة البيئة القانونية والتنظيمية	%5.555	%5.555
رابعا: ادارة المخاطر النظامية	%11.111	%11.111
خامسا: دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	%5.555	%5.555
المجموع الكلي للنسب	%38.887	%38.887

* الجدول من اعداد الباحث .

عن طريق النتائج اعلاه نلاحظ ان درجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة وفق المعيار لسنة 2015 و 2016 كانت بنفس النسبة 38.887% وهي نسبة ضعيفة وذلك بسبب انخفاض درجة الابلاغ عن مؤشرات المحور الاول المتعلق بالأدراج المالي والطاقة الاستيعابية والمحور الثالث المتعلق بإدارة البيئة القانونية والتنظيمية والمحور الرابع المتعلق بإدارة المخاطر النظامية والمحور الخامس المتعلق بدمج عوامل المخاطرة البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان .

2-1-10 مصرف التنمية الدولي للاستثمار : الاتي جدول (3-21) الخاص بمواضيع الاستدامة (الخمسة) يوضح المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها خلال فترة البحث . فضلاً عن الجدول (3-22) الذي يوضح نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة للفترة (2015 – 2016) كالاتي :-

الجدول رقم (3-21) المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف التنمية الدولي للاستثمار للفترة (2015 - 2016)

التفاصيل		السنوات			
		2015		2016	
مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها
اولاً: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1.النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات .	0	1	0	1
	2. النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية .	0	1	1	0
	3.عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي	1	0	1	0

	للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة .				
	4.نسبة القروض إلى الودائع من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية	1	0	1	0
	5.معدلات التخلف عن السداد من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاعات الأعمال غير المخدومة وغير المغطاة .	1	0	1	0
المجموع	**(5) مؤشرات**	**3**	**2**	**4**	**1**
ثانياً خصوصية العملاء وأمن البيانات	1.عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها	0	1	0	1
	2. مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات	1	0	1	0
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
ثالثاً إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1.مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات .	1	0	1	0
	2.عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها .	0	1	0	1
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
رابعاً إدارة المخاطر النظامية	1.(نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة) وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب . (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4)نسبة رأس المال من المستوى الاول . (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول .	1	0	1	0
	2. بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR) .	1	0	1	0
	3.صافي المشتقات الدائنة المكتشفة .	0	1	0	1
	4.أصول المستوى الثالث : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول .	1	0	1	0
	5.الانحراف والتفلطح من ايرادات المتاجرة .	0	1	0	1

المجموع	(5) مؤشرات	3	2	3	2
خامساً دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	1.مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة ESG في عملية الإقراض .	1	0	1	0
	2.مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة	1	0	1	0
	3.مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية :- (1) إدماج عوامل ESG . (2) القروض او التمويل تحت مسمى الاستدامة . (3) الفرز (الاستبعاد أو الإدماج أو القياس) . (4) الأثر أو التمويل المجتمعي .	0	1	1	0
	4.إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة	0	1	1	0
المجموع	(4) مؤشرات	2	2	4	0
المجموع الكلي	(18) مؤشراً	10	8	13	5

*الجدول من اعداد الباحث.

الجدول رقم (3-22) نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف التنمية الدولي للاستثمار للفترة (2015 - 2016) *

مواضيع الاستدامة	2015	2016
اولا: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	%16.666	%22.222
ثانيا: خصوصية العملاء وامن البيانات	%5.555	%5.555
ثالثا: ادارة البيئة القانونية والتنظيمية	%5.555	%5.555
رابعا: ادارة المخاطر النظامية	%16.666	%16.666
خامسا: دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	%11.111	%22.222
المجموع الكلي للنسب	%55.553	%72.220

* الجدول من اعداد الباحث .

عن طريق النتائج اعلاه نلاحظ ان درجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة وفق المعيار لسنة 2015 بنسبة55.553% وهي نسبة مقبولة . كما ان نسبة الابلاغ لسنة 2016 كانت جيدة اذ وصلت نسبة الابلاغ الى72.220% وهي اعلى نسبة وصل لها مصرف التنمية الدولي للاستثمار مقارنة بالمصارف

الاخرى عينة البحث . وذلك بسبب ارتفاع درجة الابلاغ عن مؤشرات المحور الاول المتعلق بالأدراج المالي والطاقة الاستيعابية والمحور الخامس المتعلق بدمج عوامل المخاطرة البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان بنسبة 22.222% لكل محور .

11-1-2 مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار : الاتي جدول (3-23) الخاص بمواضيع الاستدامة (الخمسة) يوضح المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها خلال فترة البحث . فضلاً عن الجدول (3-24) الذي يوضح نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة للفترة (2015 – 2016) كالاتي :-

الجدول رقم (3-23) المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للفترة (2015 - 2016)

التفاصيل		السنوات			
		2015		2016	
مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها
اولاً: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1.النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات.	0	1	0	1
	2. النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية .	0	1	0	1
	3.عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة .	1	0	1	0
	4.نسبة القروض إلى الودائع من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية	1	0	1	0
	5.معدلات التخلف عن السداد من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاعات الأعمال غير المخدومة وغير المغطاة .	1	0	1	0
المجموع	**(5) مؤشرات**	**3**	**2**	**3**	**2**
ثانياً خصوصية العملاء وأمن البيانات	1.عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها .	0	1	0	1
	2. مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات	1	0	1	0
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
ثالثاً إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1.مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات .	1	0	1	0
	2.عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن	0	1	0	1

	طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها .				
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
رابعاً إدارة المخاطر النظامية	1.(نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة) وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب . (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4)نسبة رأس المال من المستوى الاول . (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول .	1	0	1	0
	2. بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR) .	1	0	1	0
	3.صافي المشتقات الدائنة المكتشفة .	1	0	1	0
	4.أصول المستوى الثالث : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول .	0	1	1	0
	5.الانحراف والتفلطح من ايرادات المتاجرة .	0	1	0	1
المجموع	**(5) مؤشرات**	**3**	**2**	**4**	**1**
خامساً دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	1.مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة ESG في عملية الإقراض .	0	1	0	1
	2.مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة .	1	0	1	0
	3.مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية :- (1) إدماج عوامل ESG . (2) القروض او التمويل تحت مسمى الاستدامة . (3) الفرز (الاستبعاد أو الإدماج أو القياس) . (4) الأثر أو التمويل المجتمعي .	1	0	1	0
	4.إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة .	1	0	1	0
المجموع	**(4) مؤشرات**	**3**	**1**	**3**	**1**
المجموع الكلي	**(18) مؤشراً**	**11**	**7**	**12**	**6**

* الجدول من اعداد الباحث.

الجدول رقم (3-24) نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للفترة (2015 - 2016) *

مواضيع الاستدامة	2015	2016
اولا: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	%16.666	%16.666
ثانيا: خصوصية العملاء وامن البيانات	%5.555	%5.555
ثالثا: ادارة البيئة القانونية والتنظيمية	%5.555	%5.555
رابعا: ادارة المخاطر النظامية	%16.666	%22.222
خامسا: دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	%16.666	%16.666
المجموع الكلي للنسب	%61.108	%66.664

* الجدول من اعداد الباحث .

عن طريق النتائج اعلاه نلاحظ ان درجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة وفق المعيار لسنة 2015 بنسبة61.108% وهي نسبة متوسطة . كما ان نسبة الابلاغ لسنة 2016 تعد افضل اذ وصلت نسبة الابلاغ الى66.664% وهي ثاني اعلى نسبة وصل لها مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار مقارنة بالمصارف الاخرى عينة البحث . وذلك بسبب ارتفاع درجة الابلاغ عن مؤشرات المحور الرابع المتعلق بإدارة المخاطر النظامية بنسبة 22.222% .

12-1-2 مصرف الشمال للتمويل والاستثمار : الاتي جدول (3-25) الخاص بمواضيع الاستدامة (الخمسة) يوضح المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها خلال فترة البحث . فضلاً عن الجدول (3-26) الذي يوضح نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة للفترة (2015 – 2016) كالاتي :-

الجدول رقم (3-25) المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار للفترة (2015 - 2016)

التفاصيل		السنوات			
		2015		2016	
مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها
اولاً: الادراج المالي والطاقة	1. النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات .	0	1	0	1
	2. النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية .	0	1	1	0

الاستيعابية	3.عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة .	1	0	1	0
	4.نسبة القروض إلى الودائع من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية	1	0	1	0
	5.معدلات التخلف عن السداد من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاعات الأعمال غير المخدومة وغير المغطاة .	1	0	1	0
المجموع	**(5) مؤشرات**	**3**	**2**	**3**	**2**
ثانياً خصوصية العملاء وأمن البيانات	1.عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها .	0	1	0	1
	2. مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات .	1	0	1	0
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
ثالثاً إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1.مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات .	1	0	1	0
	2.عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها .	0	1	0	1
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
رابعاً إدارة المخاطر النظامية	1.(نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة) وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب . (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4)نسبة رأس المال من المستوى الاول . (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول .	1	0	1	0
	2. بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR) .	1	0	1	0
	3.صافي المشتقات الدائنة المكتشفة .	0	1	0	1
	4.أصول المستوى الثالث : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول .	0	1	1	0

	5.الانحراف والتفلطح من ايرادات المتاجرة .	0	1	0	1
المجموع	**(5) مؤشرات**	**1**	**3**	**2**	**2**
خامساً دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	1.مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة ESG في عملية الإقراض .	0	1	0	1
	2.مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة .	1	0	1	0
	3.مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية :- (1) إدماج عوامل ESG . (2) القروض او التمويل تحت مسمى الاستدامة . (3) الفرز (الاستبعاد أو الإدماج أو القياس) . (4) الأثر أو التمويل المجتمعي .	1	0	1	0
	4.إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة .	1	0	1	0
المجموع	**(4) مؤشرات**	**3**	**1**	**3**	**1**
المجموع الكلي	**(18) مؤشراً**	**9**	**11**	**10**	**8**

* الجدول من اعداد الباحث.

الجدول رقم (3-26) نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار للفترة (2015 - 2016) *

مواضيع الاستدامة	2015	2016
اولا: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	%16.666	%16.666
ثانيا: خصوصية العملاء وامن البيانات	%5.555	%5.555
ثالثا: ادارة البيئة القانونية والتنظيمية	%5.555	%5.555
رابعا: ادارة المخاطر النظامية	%5.555	%11.111
خامسا: دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	%16.666	%16.666
المجموع الكلي للنسب	**%49.997**	**%55.553**

* الجدول من اعداد الباحث .

عن طريق النتائج اعلاه نلاحظ ان درجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة وفق المعيار لسنة 2015 بنسبة 49.997% وهي نسبة ضعيفة مقارنةً بسنة 2016 اذ وصلت نسبة الابلاغ الى 55.553%وهي نسبة مقبولة وذلك بسبب ارتفاع درجة الابلاغ عن مؤشرات المحور الرابع المتعلق بإدارة المخاطر النظامية بنسبة 11.111% .

13-1-2 مصرف المنصور للاستثمار : الاتي جدول (3-27) الخاص بمواضيع الاستدامة (الخمسة) يوضح المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها خلال فترة البحث . فضلاً عن الجدول (3-28) الذي يوضح نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة للفترة (2015 – 2016) كالاتي :-

الجدول رقم (3-27) المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف المنصور للاستثمار للفترة (2015 - 2016)

التفاصيل		السنوات			
		2015		2016	
مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها
اولاً: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1.النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات .	0	1	0	1
	2. النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية .	0	1	1	0
	3.عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة .	0	1	1	0
	4.نسبة القروض إلى الودائع من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية	1	0	1	0
	5.معدلات التخلف عن السداد من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاعات الأعمال غير المخدومة وغير المغطاة .	1	0	1	0
المجموع	**(5) مؤشرات**	**3**	**2**	**4**	**1**
ثانياً خصوصية العملاء وأمن البيانات	1.عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها .	0	1	0	1
	2. مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات .	1	0	1	0
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
ثالثاً إدارة البيئة القانونية	1.مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات .	1	0	1	0

والتنظيمية	2.عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها .	0	1	0	1
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
رابعاً إدارة المخاطر النظامية	1.(نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة) وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب . (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4)نسبة رأس المال من المستوى الاول . (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول .	1	0	1	0
	2. بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR) .	1	0	1	0
	3.صافي المشتقات الدائنة المكتشفة .	0	1	0	1
	4.أصول المستوى الثالث : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول .	0	1	0	1
	5.الانحراف والتفلطح من ايرادات المتاجرة .	0	1	0	1
المجموع	**(5) مؤشرات**	**2**	**3**	**2**	**3**
خامساً دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	1.مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والحوكمة والاجتماعية ESG في عملية الإقراض .	0	1	0	1
	2.مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة .	1	0	1	0
	3.مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية :- (1) إدماج عوامل ESG . (2) القروض او التمويل تحت مسمى الاستدامة . (3) الفرز (الاستبعاد أو الإدماج أو القياس) . (4) الأثر أو التمويل المجتمعي .	0	1	1	0
	4.إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة .	1	0	1	0
المجموع	**(4) مؤشرات**	**2**	**1**	**3**	**1**
المجموع الكلي	**(18) مؤشراً**	**9**	**9**	**11**	**7**

* الجدول من اعداد الباحث.

الجدول رقم (3-28) نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة للمصرف الاهلي العراقي للفترة (2015 - 2016) *

مواضيع الاستدامة	2015	2016
اولا: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	%16.666	%22.222
ثانيا: خصوصية العملاء وامن البيانات	%5.555	%5.555
ثالثا: ادارة البيئة القانونية والتنظيمية	%5.555	%5.555
رابعا: ادارة المخاطر النظامية	%11.111	%11.111
خامسا: دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	%11.111	%16.666
المجموع الكلي للنسب	%49.998	%61.109

* الجدول من اعداد الباحث .

عن طريق النتائج اعلاه نلاحظ ان درجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة وفق المعيار لسنة 2015 بنسبة 49.998 %وهي نسبة ضعيفة مقارنةً بسنة 2016 اذ وصلت نسبة الابلاغ الى 61.108% وهي نسبة متوسطة وذلك بسبب ارتفاع درجة الابلاغ عن مؤشرات المحور الاول المتعلق بالأدراج المالي والطاقة الاستيعابية بنسبة 22.222% والمحور الخامس المتعلق بدمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان بنسبة 16.666% .

14-1-2 مصرف الموصل للتنمية والاستثمار : الاتي جدول (3-29) الخاص بمواضيع الاستدامة (الخمسة) يوضح المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها خلال فترة البحث . فضلاً عن الجدول (3-30) الذي يوضح نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة للفترة (2015 – 2016) كالاتي :-

الجدول رقم (3-29) المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة (2015 - 2016)

التفاصيل		السنوات			
		2015		2016	
مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها
اولاً: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1.النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات .	0	1	0	1
	2. النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية .	0	1	0	1
	3.عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية	1	0	1	0

	والاقل خدمة .				
	4.نسبة القروض إلى الودائع من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية	1	0	1	0
	5.معدلات التخلف عن السداد من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاعات الأعمال غير المخدومة وغير المغطاة .	1	0	1	0
المجموع	**(5) مؤشرات**	**3**	**2**	**3**	**2**
ثانياً خصوصية العملاء وأمن البيانات	1.عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها .	0	1	0	1
	2. مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات .	1	0	1	0
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
ثالثاً إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1.مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات .	0	1	1	0
	2.عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها .	0	1	0	1
المجموع	**(2) مؤشرات**	**0**	**2**	**1**	**1**
رابعاً إدارة المخاطر النظامية	1.(نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة) وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب . (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4)نسبة رأس المال من المستوى الاول . (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول .	1	0	1	0
	2. بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR) .	1	0	1	0
	3.صافي المشتقات الدائنة المكتشفة .	0	1	0	1
	4.أصول المستوى الثالث : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول .	0	1	1	0
	5.الانحراف والتفلطح من ايرادات المتاجرة .	0	1	0	1
المجموع	**(5) مؤشرات**	**2**	**3**	**3**	**2**

خامساً دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	1.مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة ESG في عملية الإقراض .	0	1	0	1
	2.مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة .	1	0	1	0
	3.مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية :- (1) إدماج عوامل ESG . (2) القروض او التمويل تحت مسمى الاستدامة . (3) الفرز (الاستبعاد أو الإدماج أو القياس) . (4) الأثر أو التمويل المجتمعي .	0	1	0	1
	4.إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة .	0	1	1	0
المجموع	**(4) مؤشرات**	**1**	**3**	**2**	**2**
المجموع الكلي	**(18) مؤشراً**	**7**	**11**	**10**	**8**

* الجدول من اعداد الباحث.

الجدول رقم (3-30) نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة (2015 - 2016) *

مواضيع الاستدامة	2015	2016
اولا: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	**%16.666**	**%16.666**
ثانيا: خصوصية العملاء وامن البيانات	**%5.555**	**%5.555**
ثالثا: ادارة البيئة القانونية والتنظيمية	**%0.000**	**%5.555**
رابعا: ادارة المخاطر النظامية	**%11.111**	**%16.666**
خامسا: دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	**%5.555**	**%11.111**
المجموع الكلي للنسب	**%38.887**	**%55.553**

* الجدول من اعداد الباحث .

عن طريق النتائج اعلاه نلاحظ ان درجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة وفق المعيار لسنة 2015 بنسبة 38.887% وهي نسبة ضعيفة مقارنةً بسنة 2016 اذ وصلت نسبة الابلاغ الى 55.553%وهي نسبة مقبولة وذلك بسبب ارتفاع درجة الابلاغ عن مؤشرات المحور الرابع المتعلق بإدارة المخاطر النظامية

والمحور الخامس المتعلق بدمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان بنسبة 11.111% .

15-1-2 مصرف بابل : الاتي جدول (3-31) الخاص بمواضيع الاستدامة (الخمسة) يوضح المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها خلال فترة البحث . فضلاً عن الجدول (3-32) الذي يوضح نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة للفترة (2015 – 2016) كالاتي :-

الجدول رقم (3-31) المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف بابل للفترة (2015 - 2016)

التفاصيل		السنوات			
		2015		2016	
مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها
اولاً: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1.النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات .	0	1	0	1
	2. النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية .	0	1	0	1
	3.عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة .	1	0	1	0
	4.نسبة القروض إلى الودائع من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية .	1	0	1	0
	5.معدلات التخلف عن السداد من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاعات الأعمال غير المخدومة وغير المغطاة .	1	0	1	0
المجموع	**(5) مؤشرات**	**3**	**2**	**3**	**2**
ثانياً خصوصية العملاء وأمن البيانات	1.عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها .	0	1	0	1
	2. مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات .	1	0	1	0
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
ثالثاً إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1.مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات .	1	0	1	0
	2.عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن	0	1	0	1

	طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها .				
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
رابعاً إدارة المخاطر النظامية	1.(نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة) وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب . (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4)نسبة رأس المال من المستوى الاول . (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول .	1	0	1	0
	2. بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR) .	1	0	1	0
	3.صافي المشتقات الدائنة المكتشفة .	0	1	0	1
	4.أصول المستوى الثالث : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول .	0	1	1	0 2
	5.الانحراف والتفلطح من ايرادات المتاجرة .	0	1	0	1
المجموع	**(5) مؤشرات**	**2**	**3**	**3**	**2**
خامساً دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	1.مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة ESG في عملية الإقراض .	0	1	0	1
	2.مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة .	1	0	1	0
	3.مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية :- (1) إدماج عوامل ESG . (2) القروض او التمويل تحت مسمى الاستدامة . (3) الفرز (الاستبعاد أو الإدماج أو القياس) . (4) الأثر أو التمويل المجتمعي .	0	1	1	0
	4.إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة .	0	1	0	1
المجموع	**(4) مؤشرات**	**1**	**3**	**2**	**2**
المجموع الكلي	**(18) مؤشراً**	**8**	**10**	**10**	**8**

* الجدول من اعداد الباحث.

الجدول رقم (3-32) نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف بابل للفترة (2015 - 2016) *

مواضيع الاستدامة	2015	2016
اولا: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	%16.666	%16.666
ثانيا: خصوصية العملاء وامن البيانات	%5.555	%5.555
ثالثا: ادارة البيئة القانونية والتنظيمية	%5.555	%5.555
رابعا: ادارة المخاطر النظامية	%11.111	%16.666
خامسا: دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	%5.555	%11.111
المجموع الكلي للنسب	**%44.442**	**%55.553**

* الجدول من اعداد الباحث .

عن طريق النتائج اعلاه نلاحظ ان درجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة وفق المعيار لسنة 2015 بنسبة44.442% وهي نسبة ضعيفة مقارنةً بسنة 2016 اذ وصلت نسبة الابلاغ الى 55.553%وهي نسبة مقبولة وذلك بسبب ارتفاع درجة الابلاغ عن مؤشرات المحور الرابع المتعلق بإدارة المخاطر النظامية بنسبة 16.666% والمحور الخامس المتعلق بدمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان بنسبة 11.111% .

2-1-16 مصرف بغداد : الاتي جدول (3-33) الخاص بمواضيع الاستدامة (الخمسة) يوضح المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها خلال فترة البحث . فضلاً عن الجدول (3-34) الذي يوضح نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة للفترة (2015 – 2016) كالاتي :-

الجدول رقم (3-33) المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف بغداد للفترة (2015 - 2016)

التفاصيل		السنوات			
		2015		2016	
مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها
اولاً: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1.النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات .	0	1	0	1
	2. النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية .	0	1	0	1
	3.عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة .	1	0	1	0

	4.نسبة القروض إلى الودائع من : (1) اجمالي القروض المحلية (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية	1	0	1	0
	5.معدلات التخلف عن السداد من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاعات الأعمال غير المخدومة وغير المغطاة .	1	0	1	0
المجموع	**(5) مؤشرات**	**3**	**2**	**3**	**2**
ثانياً خصوصية العملاء وأمن البيانات	1.عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها .	0	1	0	1
	2. مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات	1	0	1	0
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
ثالثاً إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1.مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات .	1	0	1	0
	2.عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها .	0	1	0	1
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
رابعاً إدارة المخاطر النظامية	1.(نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة) وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب . (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4)نسبة رأس المال من المستوى الاول . (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول .	1	0	1	0
	2. بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR) .	1	0	1	0
	3.صافي المشتقات الدائنة المكتشفة .	0	1	0	1
	4.أصول المستوى الثالث : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول .	0	1	0	1
	5.الانحراف والتفلطح من ايرادات المتاجرة .	0	1	0	1
المجموع	**(5) مؤشرات**	**2**	**3**	**2**	**3**
	1.مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية	0	1	0	1

خامساً دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	والاجتماعية و الحوكمة ESG في عملية الإقراض .				
	2.مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة .	1	0	1	0
	3.مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية :- (1) إدماج عوامل ESG . (2) القروض او التمويل تحت مسمى الاستدامة (3) الفرز (الاستبعاد أو الإدماج أو القياس) . (4) الأثر أو التمويل المجتمعي .	0	1	0	1
	4.إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة.	1	0	0	1
المجموع	**(4) مؤشرات**	**1**	**3**	**1**	**3**
المجموع الكلي	**(18) مؤشراً**	**8**	**10**	**8**	**10**

* الجدول من اعداد الباحث.

الجدول رقم (3-34) نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف بغداد للفترة (2015 - 2016) *

مواضيع الاستدامة	2015	2016
اولا: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	%16.666	%16.666
ثانيا: خصوصية العملاء وامن البيانات	%5.555	%5.555
ثالثا: ادارة البيئة القانونية والتنظيمية	%5.555	%5.555
رابعا: ادارة المخاطر النظامية	%11.111	%11.111
خامسا: دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	%5.555	%5.555
المجموع الكلي للنسب	**%44.442**	**%44.442**

* الجدول من اعداد الباحث .

عن طريق النتائج اعلاه نلاحظ ان درجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة وفق المعيار لسنة 2015 و 2016 كانت بنفس النسبة 44.442 % وهي نسبة ضعيفة وذلك بسبب انخفاض درجة الابلاغ عن مؤشرات المحور الاول المتعلق بالأدراج المالي والطاقة الاستيعابية والمحور الرابع المتعلق بإدارة المخاطر

النظامية والمحور الخامس المتعلق بدمج عوامل المخاطرة البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان .

17-1-2 مصرف سومر التجاري : الاتي جدول (3-35) الخاص بمواضيع الاستدامة (الخمسة) يوضح المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها خلال فترة البحث . فضلاً عن الجدول (3-36) الذي يوضح نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة للفترة (2015 – 2016) كالاتي :-

الجدول رقم (3-35) المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف سومر التجاري للفترة (2015 - 2016)

التفاصيل		السنوات			
		2015		2016	
مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها
اولاً: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1.النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات .	0	1	0	1
	2. النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية .	0	1	0	1
	3.عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة .	1	0	1	0
	4.نسبة القروض إلى الودائع من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية	1	0	1	0
	5.معدلات التخلف عن السداد من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاعات الأعمال غير المخدومة وغير المغطاة .	1	0	1	0
المجموع	**(5) مؤشرات**	**3**	**2**	**3**	**2**
ثانياً خصوصية العملاء وأمن البيانات	1.عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها .	0	1	0	1
	2. مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات .	1	0	1	0
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
ثالثاً إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1.مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات .	0	1	0	1
	2.عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا	0	1	0	1

	المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها .				
المجموع	**(2) مؤشرات**	**0**	**2**	**0**	**2**
رابعاً إدارة المخاطر النظامية	1.(نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة) وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب . (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4)نسبة رأس المال من المستوى الاول . (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول	1	0	1	0
	2. بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR) .	1	0	1	0
	3.صافي المشتقات الدائنة المكتشفة .	0	1	0	1
	4.أصول المستوى الثالث : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول .	0	1	1	0
	5.الانحراف والتفلطح من ايرادات المتاجرة	0	1	0	1
المجموع	**(5) مؤشرات**	**2**	**3**	**3**	**2**
خامساً دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	1.مناقشة كيفية دمج العوامل البيئيةوالحوكمة والاجتماعية ESG في عملية الإقراض .	0	1	0	1
	2.مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة .	1	0	1	0
	3.مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية :- (1) إدماج عوامل ESG . (2) القروض او التمويل تحت مسمى الاستدامة (3) الفرز (الاستبعاد أو الإدماج أو القياس) (4) الأثر أو التمويل المجتمعي .	1	0	0	1
	4.إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة.	0	1	0	1
المجموع	**(4) مؤشرات**	**2**	**2**	**1**	**3**
المجموع الكلي	**(18) مؤشراً**	**8**	**10**	**8**	**10**

* الجدول من اعداد الباحث.

الجدول رقم (3-36) نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف سومر التجاري للفترة(2015 - 2016) *

مواضيع الاستدامة	2015	2016
اولا: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	%16.666	%16.666
ثانيا: خصوصية العملاء وامن البيانات	%5.555	%5.555
ثالثا: ادارة البيئة القانونية والتنظيمية	%0.000	%0.000
رابعا: ادارة المخاطر النظامية	%11.111	%16.666
خامسا: دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	%11.111	%5.555
المجموع الكلي للنسب	%44.443	%44.442

* الجدول من اعداد الباحث .

عن طريق النتائج اعلاه نلاحظ ان درجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة وفق المعيار لسنة 2015 و 2016 كانت بنفس النسبة 44.442 % وهي نسبة ضعيفة وذلك بسبب انخفاض درجة الابلاغ عن مؤشرات المحور الاول المتعلق بالأدراج المالي والطاقة الاستيعابية والمحور الثالث المتعلق بإدارة البيئة القانونية والتنظيمية والمحور الرابع المتعلق بإدارة المخاطر النظامية والمحور الخامس المتعلق بدمج عوامل المخاطرة البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان .

2-1-18 مصرف عبر العراق للاستثمار : الاتي جدول (3-37) الخاص بمواضيع الاستدامة (الخمسة) يوضح المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها خلال فترة البحث . فضلاً عن الجدول (3-38) الذي يوضح نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة للفترة (2015 – 2016) كالاتي :-

الجدول رقم (3-37) المؤشرات المفصح عنها والمؤشرات غير المفصح عنها لمصرف عبر العراق للاستثمار للفترة (2015 - 2016)

التفاصيل		السنوات			
		2015		2016	
مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها	المتطلبات المفصح عنها	المتطلبات غير المفصح عنها
اولاً: الادراج	1.النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات .	0	1	0	1
	2. النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات	0	1	0	1

المالي والطاقة الاستيعابية	مصرفية .				
	3.عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة	1	0	1	0
	4.نسبة القروض إلى الودائع من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية	1	0	1	0
	5.معدلات التخلف عن السداد من : (1) اجمالي القروض المحلية . (2) قطاعات الأعمال غير المخدومة وغير المغطاة .	1	0	1	0
المجموع	**(5) مؤشرات**	**3**	**2**	**3**	**2**
ثانياً خصوصية العملاء وأمن البيانات	1.عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها .	0	1	0	1
	2. مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات .	1	0	1	0
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
ثالثاً إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1.مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات .	1	0	1	0
	2.عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها .	0	1	0	1
المجموع	**(2) مؤشرات**	**1**	**1**	**1**	**1**
رابعاً إدارة المخاطر النظامية	1.(نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة) وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب . (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4)نسبة رأس المال من المستوى الاول . (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول .	1	0	1	0
	2. بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR) .	1	0	1	0
	3.صافي المشتقات الدائنة المكتشفة .	0	1	0	1
	4.أصول المستوى الثالث : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول .	1	0	1	0

	5.الانحراف والتفلطح من ايرادات المتاجرة .	0	1	0	1
المجموع	**(5) مؤشرات**	**2**	**3**	**3**	**2**
خامساً دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	1.مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة ESG في عملية الإقراض .	0	1	0	1
	2.مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة .	1	0	1	0
	3.مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية :- (1) إدماج عوامل ESG . (2) القروض او التمويل تحت مسمى الاستدامة (3) الفرز (الاستبعاد أو الإدماج أو القياس) . (4) الأثر أو التمويل المجتمعي .	1	0	1	0
	4.إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة.	1	0	1	0
المجموع	**(4) مؤشرات**	**3**	**1**	**3**	**1**
المجموع الكلي	**(18) مؤشراً**	**10**	**8**	**11**	**7**

* الجدول من اعداد الباحث.

الجدول رقم (3-38) نسب الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة لمصرف عبر العراق للاستثمار للفترة (2015 - 2016) *

مواضيع الاستدامة	2015	2016
اولا: الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	%16.166	%16.166
ثانيا: خصوصية العملاء وامن البيانات	%5.555	%5.555
ثالثا: ادارة البيئة القانونية والتنظيمية	%5.555	%5.555
رابعا: ادارة المخاطر النظامية	%11.111	%16.166
خامسا: دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	%16.166	%16.166
المجموع الكلي للنسب	**%54.553**	**%59.608**

* الجدول من اعداد الباحث .

عن طريق النتائج اعلاه نلاحظ ان درجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة وفق المعيار لسنة 2015 بنسبة 54.553%وهي نسبة مقبولة . كما ان نسبة الابلاغ لسنة 2016 كانت افضل اذ وصلت نسبة الابلاغ الى 59.608% وذلك بسبب ارتفاع درجة الابلاغ عن مؤشرات المحور الرابع المتعلق بإدارة المخاطر النظامية بنسبة 16.666% .

فضلاً عن انه يمكن استخراج المتوسط العام لدرجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة (الخمسة) للمصارف عينة البحث بموجب النتائج السابقة وفق الجدول الاتي :-

الجدول رقم (3-39) النسب والمتوسط العام لدرجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة (الخمسة) للمصارف عينة البحث للفترة (2015 - 2016) *

تسلسل	اسم المصرف	2015	2016	المتوسط العام لكل مصرف
.1	المصرف التجاري العراقي	%38.887	%61.108	%49.998
.2	مصرف اربيل للاستثمار والتمويل	%38.887	%33.332	%36.110
.3	مصرف الخليج التجاري	%55.553	%61.108	%58.331
.4	المصرف الاهلي العراقي	%55.553	%61.108	%58.331
.5	المصرف المتحد للاستثمار	%44.442	%44.442	%44.442
.6	مصرف اشور الدولي	%49.998	%61.108	%55.553
.7	مصرف الاتحاد العراقي	%33.332	%44.442	%38.887
.8	مصرف الاستثمار العراقي	%49.998	%49.998	%49.998
.9	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	%38.887	%38.887	%38.887
.10	مصرف التنمية الدولي للاستثمار	%55.553	%72.220	%63.887
.11	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	%61.108	%66.664	%63.886
.12	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	%49.997	%55.553	%52.775
.13	مصرف المنصور للاستثمار	%49.998	%61.109	%55.554
.14	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	%38.887	%55.553	%47.220
.15	مصرف بابل	%44.442	%55.553	%49.998
.16	مصرف بغداد	%44.442	%44.442	%44.442
.17	مصرف سومر التجاري	%44.443	%44.442	%44.443
.18	مصرف عبر العراق للاستثمار	%54.553	%59.608	%57.081
	المتوسط العام	%47.164	%53.926	%50.545

* الجدول من اعداد الباحث.

عن طريق الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط العام لدرجة الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمعيار للمصارف عينة البحث في مستوى ابلاغها عن الاستدامة وفق مؤشرات المعيار (FNO101) كانت متباينة في نسب الابلاغ . اذ ان اعلى مستوى للابلاغ عن مواضيع الاستدامة (الخمسة) وصل الى (**63.887%**) لمصرف التنمية الدولي للاستثمار وادنى مستوى وصل الى (**36.110%**) لمصرف اربيل للاستثمار والتمويل . فضلاً عن المستوى العام للابلاغ عن مواضيع الاستدامة للمصارف التجارية عينة البحث يشكل نسبة (**50.545%**) وهي درجة مقبولة تثبت تحقق الفرضية الاولى وهي" **تَوظف المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) وفق مفهوم واضح لمؤشرات الاستدامة والابلاغ عنها ".**

اما نسبة التباين عن المعلومات المتعلقة بمواضيع الاستدامة (الخمسة) للمصارف التجارية عينة البحث للفترة (2015 – 2016) فيمكن توضيحها عن طريق الشكل الاتي :

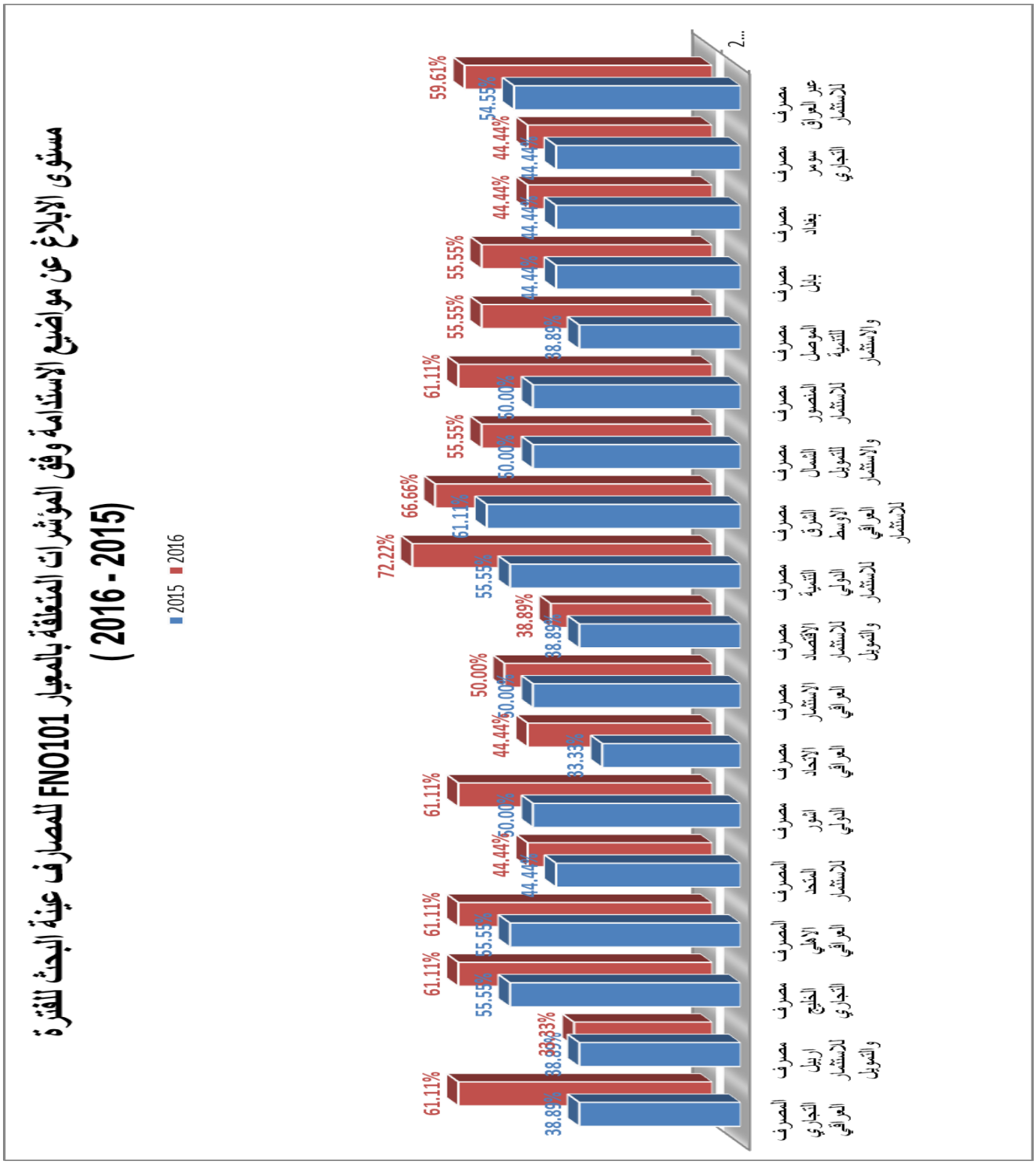

*الشكل من اعداد الباحث

المبحث الثالث

وصف عينة البحث وتحليل نتائج الاستبانة

مقدمة :-

يتطرق هذا المبحث الى معرفة عينة البحث المتمثلة بمجموعة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية اذ تم اختيار مجموعة من الافراد العاملين في هذه المصارف وتوزيع استبانة البحث عليهم كون الموضوع يهم قطاع المصارف التجارية . فضلاً عن وصف الاستبانة المعتمدة لأغراض البحث والتي احتوت على محورين رئيسيين هما :-

المحور الاول : المعلومات العامة والتي تتضمن تسعة فقرات .

المحور الثاني : المؤشرات المتعلقة بمتطلبات معيار محاسبة الاستدامة (FNO101 المصارف التجارية) والتي تتضمن ثمانية عشر مؤشراً .

ولغرض اختبار ثبات وصدق فقرات الاستبانة فقد تم توزيعها وعرضها على مجموعة من الخبراء والمحكمين وعددهم (12) خبيرا والموضحة اسمائهم في الملحق رقم (2) نظرا لما يتمتعون به من خبرة علمية وعملية وموضوعية متميزة وفي مجالات مختلفة لغرض التحقق من صحة فقرات الاستبانة وارتباطها بمتغيرات البحث . كما تم اخذ الملاحظات التي وردت من قبلهم بعين الاعتبار والتوصل الى الشكل النهائي للاستبانة الموضح في الملحق (1) وبما يتلاءم مع منهجية البحث .

1.3.3 المحور الاول : وصف المعلومات العامة لعينة البحث :-

تتطرق هذه الفقرة الى اجابات الافراد العاملين في المصارف التجارية حول المعلومات العامة من حيث اسم المصرف والمنصب والقسم الذي يعمل به مالئ الاستبانة والجنس والعمر والمؤهل العلمي والتخصص الاكاديمي والعنوان والوظيفي وعدد الدورات التدريبية داخل وخارج العراق سواء المتعلقة بالمعايير الدولية او الاستدامة او المتعلقة بتطوير المهارات المصرفية والتكنولوجية باستخدام الاساليب الاحصائية المعتمدة في البحث(spss) للحصول على النتائج التي يمكن توضيحها عن طريق الجداول الاتية .

الجدول (3-40) عدد الاستبانات الموزعة وعدد المصارف ونسبة المستجيبين لها

ت	اسم المصرف	عدد الاستبانات		عدد الاستبانات		نسبة المستجيبين للاستبانة %
		الموزعة	المعادة	المقبولة	المرفوضة	
.1	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	10	10	10	0	100
.2	مصرف الخليج التجاري	10	9	9	0	90
.3	المصرف الاهلي العراقي	10	10	10	0	100
.4	المصرف التجاري العراقي	10	7	7	0	70
.5	مصرف اشور الدولي	10	10	10	0	100
.6	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	10	8	8	0	80
.7	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	12	12	12	0	100
.8	مصرف بابل	7	5	5	0	71
.9	مصرف دار السلام للاستثمار	11	10	10	0	91
10	مصرف سومر التجاري	10	9	9	0	90
	المجموع	100	90	90	0	%90

*الجدول من اعداد الباحث

لغرض توظيف معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) في المصارف التجارية عينة البحث وبيان مساهمته في تحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين تم توزيع (100 استبانة) على مجموعة من الافراد العاملين بالمصارف التجارية الرئيسية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية والموضحة في الجدول اعلاه اذ بلغ عدد المستجيبين للاستبانة (90) شخصاً أي بنسبة (90%) وهي النسبة ذاتها للاستبانات التي تم قبولها موزعة على عشرة مصارف علما ان هناك مجموعة من المصارف رفضت استلام الاستبانة من الباحث من ضمنها مصرف عبر العراق للاستثمار ومصرف بغداد ومصرف المتحدة للاستثمار ومصرف الائتمان .

أمّا بخصوص عينة البحث للمستجيبين للاستبانة من حيث المنصب والقسم الذي يعمل بـه مـالئ الاستبانة فيمكن توضيحها عن طريق الجدول الاتي :-

الجدول (3-41) عينة البحث من حيث المنصب والقسم الذي يعمل به مالئ الاستبانة

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
المنصب	مستشار	3	%3
	مدير	17	%19
	معاون مدير	17	%19
	موظف	53	%59
المجموع		**90**	**%100**
القسم	مالي	19	%21.1
	اداري	13	%14.4
	تدقيق	11	%12.2
	امتثال	7	%7.9
	ادارة مخاطر	20	%22.2
	ائتمان	8	%8.9
	اخرى	12	%13.3
المجموع		**90**	**%100**

*الجدول من اعداد الباحث

يبين الجدول اعلاه المنصب والقسم لعدد الأفراد العاملين في المصارف التجارية المستجيبين للاستبانة والنسبة المئوية لهم . وذلك للتعرف على واقع النظام المحاسبي الذي يتم العمل به للمصارف عينة البحث عن طريق الافراد الاكثر تماساً لهذه المصارف وهم الموظفون الذين يشكلون اعلى نسبة اذ بلغ عدد افراد هذه الفئة (53) وبنسبة مئوية بلغت (59%) .وتليها نسبة المدراء ومعاوني المدراء بالمرتبة الثانية اذ بلغ عدد افراد هذه الفئة (17) وبنسبة مئوية بلغت (19%) وأحتلت فئة المستشارين المرتبة الثالثة اذ بلغ عدد افرادها (3) وبنسبة مئوية بلغت (3%) . أمّا بخصوص الاقسام فقد تم توزيع الاستبانة على الاقسام التي لها دور كبير في عمل المصارف وذات اطلاع على المعايير الدولية مما يعزز من مصداقية البحث من حيث التعامل بموضوعية مع فقرات الاستبانة التي تزيد من موثوقية النتائج . اذ سجل قسم

ادارة المخاطر النسبة الاعلى والتي بلغ عدد افرادها (20) والنسبة المئوية بلغت (22.2%) وجاء بالمرتبة الثانية القسم المالي اذ بلغ افراد هذه الفئة (19) وبنسبة مئوية بلغت (21.1%) والمرتبة الثالثة للقسم الاداري اذ بلغ عدد افرادها (13) بنسبة مئوية بلغت (14.4%) . والمرتبة الرابعة للأقسام الاخرى اذ بلغ افراد هذه الفئة (12) وبنسبة مئوية بلغت (13.3%) والمرتبة الخامسة لقسم التدقيق اذ بلغ عدد افرادها (11) وبنسبة مئوية بلغت (12.2%) والمرتبة السادسة لقسم الائتمان اذ بلغ عدد افرادها (8) وبنسبة مئوية بلغت (8.9%) والمرتبة السابعة لقسم الامتثال اذ بلغ عدد افرادها (7) وبنسبة مئوية بلغت (7.9%) .

أمّا بخصوص عينة البحث للمستجيبين للاستبانة من حيث الجنس فيمكن توضيحها عن طريق الجدول الاتي :-

الجدول (3-42): عينة البحث على وفق الجنس

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	49	%54
	إناث	41	%46
المجموع		**90**	**%100**

*الجدول من اعداد الباحث

نلاحظ عن طريق الجدول اعلاه أن نسبة الذكور للأفراد المستجيبين للاستبانة كانت (54 %) بينما نسبة الاناث كانت (46%) اذ يمكن القول انه لا يوجد اي فرق في كفاءة وفعالية العمل بين الذكور والإناث .

أمّا بخصوص عينة البحث للمستجيبين للاستبانة من حيث العمر فيمكن توضيحها عن طريق الجدول الاتي:-

الجدول (3-43) عينة البحث على وفق العمر

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
العمر	اقل من 25 سنة	5	%5.6
	من 25 – 30 سنة	24	%26.7
	من 31 – 35 سنة	23	%25.5

	من 36 – 40 سنة	15	%16.7
	من 41 – 45 سنة	7	%7.8
	من 46 – 50 سنة	4	%4.4
	51 سنة فاكثر	12	%13.3
المجموع		**90**	**%100**

*الجدول من اعداد الباحث

نلاحظ عن طريق الجدول اعلاه ان عينة البحث للأفراد المستجيبين للاستبانة على وفق العمر توزعت على سبعة فئات . اذ احتلت فئة العمر (من25 – 30 سنة) المرتبة الاولى اذ بلغ عدد افراد العينة (24) وبنسبة مئوية بلغت (26.7%) والفئة (من 31-35 سنة) المرتبة الثانية والتي بلغ عدد افرادها (23) وبنسبة مئوية بلغت (25.5%) والفئة (من 36 – 40 سنة) المرتبة الثالثة اذ بلغ عدد افرادها (15) وبنسبة مئوية (16.7%) والفئة (51 سنة فاكثر) المرتبة الرابعة اذ بلغ عدد افرادها (12) وبنسبة مئوية (13.3%) والفئة (من 41 – 45 سنة) المرتبة الخامسة اذ بلغ عدد افرادها (7) وبنسبة مئوية (7.8%) والفئة (اقل من 25 سنة) المرتبة السادسة اذ بلغ عدد افرادها (5) وبنسبة مئوية (5.6%) والفئة (من 46 – 50 سنة) المرتبة السابعة والاخيرة اذ بلغ عدد افرادها (4) وبنسبة مئوية (4.4%) ونلاحظ ان غالب افراد عينة البحث تزيد اعمارهم عن الثلاثين سنة مما يعزز من مصداقية نتائج البحث .

أمّا بخصوص عينة البحث للمستجيبين للاستبانة على وفق المؤهل العلمي فيمكن توضيحها عن طريق الجدول الاتي :-

الجدول (3-44) عينة البحث على وفق المؤهل العلمي

المتغير		**التكرار**	**النسبة المئوية**
المؤهل العلمي	دكتوراه	0	%0
	ماجستير	2	%2.2
	دبلوم عالي	2	%2.2
	بكالوريوس	84	%93.4
	اخرى	2	%2.2
المجموع		**90**	**%100**

*الجدول من اعداد الباحث

نلاحظ عن طريق الجدول اعلاه ان عينة البحث للأفراد المستجيبين للاستبانة على وفق المؤهل العلمي توزعت على خمس فئات. اذ احتلت فئة حملة شهادة البكالوريوس المرتبة الاولى اذ بلغ عدد افرادها (84) وبنسبة مئوية (93.4%) أمّا فئة الماجستير والدبلوم العالي وحملة الشهادات الاخرى فكانت بالمرتبة نفسها اذ بلغ عدد افرادها (2) لكل فئة وبنسبة مئوية بلغت (2.2%) وهذا يعزز من مصداقية الاجابة على فقرات الاستبانة والاجابة عنها بموضوعية وصدق .

أمّا بخصوص عينة البحث للمستجيبين للاستبانة على وفق التخصص الاكاديمي فيمكن توضيحها عن طريق الجدول الاتي :-

الجدول (3-45) عينة البحث على وفق التخصص الاكاديمي

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
التخصص الاكاديمي	محاسبة	26	%28.9
	علوم مالية ومصرفية	14	%15.5
	ادارة اعمال	15	%16.7
	اقتصاد	6	%6.7
	اخرى	29	%32.2
المجموع		**90**	**%100**

*الجدول من اعداد الباحث

نلاحظ عن طريق الجدول اعلاه ان عينة البحث للأفراد المستجيبين للاستبانة على وفق التخصص الاكاديمي قد توزعت على خمس فئات . اذ ان المرتبة الاولى كانت للأفراد ذوي التخصصات الاخرى والتي بلغ عدد افرادها (29) فرداً من ضمنهم مستشارون قانونيون وخريجو معاهد محاسبية ومالية ومصرفية وبنسبة مئوية بلغت (32.2%) ،أمّا المرتبة الثانية كانت لفئة المحاسبة اذ بلغ عدد افرادها (26) وبنسبة مئوية بلغت (28.9%) ،وأمّا المرتبة الثالثة فكانت لفئة ادارة الاعمال اذ بلغ عدد افرادها (15) وبنسبة مئوية بلغت (16.7%) وأمّا المرتبة الرابعة فكانت لفئة العلوم مالية والمصرفية اذ بلغ عدد افرادها (14) وبنسبة مئوية بلغت (15.5%) ،وأمّا الفئة الخامسة والاخيرة كانت لفئة الاقتصاد اذ بلغ عدد افرادها (6) وبنسبة مئوية بلغت (6.7%) ،وهذه النسب تدل على ان المستجيبين للاستبانة لهم علاقة بموضوع البحث مما تساعدهم على الاجابة على فقرات الاستبانة بموضوعية ومعرفة تخصصية وبالنتيجة تعزز من مصداقية النتائج التي تم التوصل إليها .

أمّا بخصوص عينة البحث للمستجيبين للاستبانة على وفق العنوان الوظيفي فيمكن توضيحها عن طريق الجدول الاتي :-

الجدول (3-46) عينة البحث على وفق العنوان الوظيفي

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
العنوان الوظيفي	محاسب	33	%36.6
	مدقق	13	%14.4
	اخرى	44	%49
المجموع			**%100**

*الجدول من اعداد الباحث

نلاحظ عن طريق الجدول اعلاه أنّ عينة البحث للأفراد المستجيبين للاستبانة على وفق العنوان الوظيفي توزعت على ثلاث فئات . اذ ان المرتبة الاولى كانت للأفراد ذوي العناوين الوظيفية الاخرى والتي بلغ عدد افرادها (44) من ضمنهم مستشارون ومدير اقدم ومسؤولو شعب لأقسام مختلفة كمسؤول قسم الامتثال وادارة المخاطر والائتمان ومدراء ادارة وبنسبة بلغت (49%) أمّا المرتبة الثانية فكانت لفئة المحاسب اذ بلغ عدد افراد هذه الفئة (33) وبنسبة مئوية بلغت (36.6%) أمّا المرتبة الثالثة والاخيرة بلغ عدد افرادها (13) وبنسبة مئوية بلغت (14.4%) وهذه النسب تدل على ان المستجيبين للاستبانة لهم علاقة بموضوع البحث مما تساعدهم على الاجابة على فقرات الاستبانة بموضوعية ومعرفة تخصصية وبالنتيجة تعزز من مصداقية النتائج التي تم التوصل إليها .

أمّا بخصوص عينة البحث للمستجيبين للاستبانة على وفق سنوات الخبرة فيمكن توضيحها عن طريق الجدول الاتي :-

الجدول (3-47) عينة البحث على وفق سنوات الخبرة

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	24	%26.7
	من 5 – 10 سنوات	30	%33.3
	من 11 – 15 سنة	19	%21.1
	من 16 – 20 سنة	6	%6.7
	21 سنة فاكثر	11	%12.2
المجموع		90	%100

*الجدول من اعداد الباحث

نلاحظ عن طريق الجدول اعلاه ان عينة البحث للأفراد المستجيبين للاستبانة على وفق العنوان الوظيفي توزعت على خمس فئات . اذ ان المرتبة الاولى كانت للفئة التي تتراوح خبراتهم بين (5 – 10 سنوات) والتي بلغ عدد افراد هذه الفئة (30) وبنسبة مئوية بلغت (33.3%) ،أمّا المرتبة الثانية فكانت للفئة التي تتراوح خبراتهم اقل من (5 سنوات) اذ بلغ عدد افرادها (24) وبنسبة مئوية بلغت (26.7%) ،أمّا المرتبة الثالثة فكانت للفئة التي تتراوح خبراتهم بين (11 – 15 سنة) اذ بلغ عدد افرادها (19) وبنسبة مئوية بلغت (21.1) ،أمّا المرتبة الرابعة فكانت للفئة التي تتراوح خبراتهم اكثر من (21 سنة) اذ بلغ عدد افرادها (11) وبنسبة مئوية بلغت (12.2%) ،أمّا الفئة التي احتلت المرتبة الاخيرة والخامسة فكانت ممن تتراوح خبراتهم بين (16 – 20 سنة) اذ بلغ عدد افرادها (6) وبنسبة مئوية بلغت (6.7%) ،ويمكن ان نلاحظ ان غالبية افراد عينة البحث تزيد خبراتهم عن عشرة سنوات مما يعزز من مصداقية نتائج البحث .

أمّا بخصوص عينة البحث للمستجيبين للاستبانة على وفق الدورات التدريبية فيمكن توضيحها عن طريق الجدول الاتي :-

الجدول (3-48) عينة البحث على وفق الدورات التدريبية

النوع	المشاركة	التكرار		النسبة المئوية	
		داخل العراق	خارج العراق	داخل العراق	خارج العراق
الدورات المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية	نعم	42	13	%46.7	%14.4
	لا	48	77	%53.3	%85.6
المجموع		90	90	%100	%100
الدورات المتعلقة بالاستدامة	نعم	12	3	%13.3	%3.3
	لا	78	87	%86.7	%96.7

المجموع		90	90	%100	%100
الدورات المتعلقة بتطوير المهارات المصرفية والتكنولوجية	نعم	48	19	%53.3	%21.1
	لا	42	71	%46.7	%78.9
المجموع		90	90	%100	%100
اخرى	نعم	13	7	%14.4	%7.8
	لا	77	83	%85.6	%92.2
المجموع		90	90	%100	%100

*الجدول من اعداد الباحث

نلاحظ عن طريق الجدول اعلاه ان عينة البحث للأفراد المستجيبين للاستبانة على وفق الدورات التدريبية توزعت على اربعة محاور تتضمن عدد التكرارات والنسب المئوية نسبة الى مشاركتهم في هذه الدورات سواء داخل العراق او خارجه . اذ ان المرتبة الاولى كانت للدورات المتعلقة بتطوير المهارات المصرفية والتكنولوجية داخل العراق اذ بلغ عدد الافراد المشاركين (48) وبنسبة مئوية بلغت (53.3%) ،أمّا المرتبة الثانية فكانت للدورات المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية اذ بلغ عدد افراد المشاركين (42) وبنسبة مئوية بلغت (46.7%) ،أمّا المرتبة الثالثة كانت للدورات الاخرى اذ بلغ عدد الافراد المشاركين (13) وبنسبة مئوية بلغت (14.4%) ،وأمّا المرتبة الرابعة فكانت للدورات التي تتعلق بالاستدامة اذ بلغ عدد الافراد المشاركين (12) وبنسبة مئوية بلغت (13.3%) فضلاً عن المشاركة بالدورات التدريبة خارج العراق وهذا يعزز من مصداقية نتائج البحث .

2.3.3 المحور الثاني : المؤشرات المتعلقة بمتطلبات معيار محاسبة الاستدامة (FNO101 المصارف التجارية) والتي تتضمن ثمانية عشر مؤشراً .

تتطرق هذه الفقرة الى اجابات الافراد العاملين في المصارف التجارية للأسئلة المذكورة في الاستبانة حول المؤشرات المتعلقة بمتطلبات معيار محاسبة الاستدامة (FNO101 المصارف التجارية) والتي تتضمن ثماني عشرة فقرة وتتضمن مواضيع الاستدامة الاتية :-

1- الادراج المالي والطاقة الاستيعابية .

2- خصوصية العملاء وأمن البيانات .

3- إدارة البيئة القانونية والتنظيمية .

4- إدارة المخاطر النظامية .

5- دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان .

موزعة هذه الفقرات على ثلاثة محاور رئيسية والتي تمثل فرضيات البحث لغرض اثباتها او نفيها وهذه المحاور هي :-

اولاً : تحسين الافصاح .

ثانياً : تحقيق الشفافية .

ثالثاً : تعزيز ثقة المستثمرين .

عن طريق استخدام الاساليب الاحصائية المعتمدة في البحث (spss) للحصول على النتائج التي يمكن توضيحها عن طريق المقاييس الاتية .

1.2.3.3 " مقاييس الاهمية النسبية للمتوسط الحسابي " :-

بخصوص الاسئلة المتعلقة بمواضيع الاستدامة (الخمسة) للمحاور الرئيسية الثلاثة التي تمثل فرضيات البحث ولغرض تصنيفها وتقييمها من حيث مستوى اهمية اجابات افراد عينة البحث حول المؤشرات الواردة في معيار محاسبة الاستدامة (FNO101 المصارف التجارية) تم الاعتماد وفقاً لمستوى الاهمية

للمتوسط الحسابي على مقياس ترتيبي في تحليل النتائج عن طريق الجدول (3-50) الذي يبين القيم والمعايير لكل وزن من اوزان المقياس الخماسي المعتمد في البحث على النحو الاتي :

جدول (3-49) القيم والمعايير المعتمدة لكل وزن في المقياس الخماسي

المتوسط الحسابي العام	مستوى الاهمية
من (4.2) إلى (5)	مرتفع جداً
من (3.4) إلى أقل من (4.2)	مرتفع
من (2.6) إلى أقل من (3.4)	متوسط
من (1.8) إلى أقل من (2.6)	منخفض
أقل من (1.8)	منخفض جداً

*الجدول من اعداد الباحث

2.2.3.3 " النتائج واختبار فرضيات البحث " :-

- **الفرضية الثانية :**

توظيف معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية يسهم في مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الرشيدة عن طريق تحسين الافصاح .

لغرض اختبار هذه الفرضية تم تحليل اجابات افراد العينة حول الاسئلة المتعلقة بمواضيع الاستدامة (الخمسة) والتي تتضمن ثمانية عشر مؤشراً على وفق اعلى قيمة واقل قيمة للإجابات . وبيان النسبة المئوية والمتوسط الحسابي ومعامل الاختلاف والانحراف المعياري لها عن طريق الجداول الاتية :-

الجدول (3-50)النسبة المئوية لإجابات افراد عينة البحث حول المؤشرات الواردة في معيار محاسبة الاستدامة (FNO101 المصارف التجارية) في تحسين الافصاح

رقم العبارة		أتفق بشدة		أتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق بشدة		المجموع	
		5		4		3		2		1			
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
	1	21	23.3	61	67.8	8	8.9	0	0	0	0	90	100

اولا الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	2	30	33.3	39	43.3	20	22.2	0	0	1	1.1	90	100
	3	20	22.2	53	58.9	13	14.4	3	3.3	1	1.1	90	100
	4	35	38.9	47	52.2	8	8.9	0	0	0	0	90	100
	5	44	48.9	33	36.7	10	11.1	3	3.3	0	0	90	100
ثانيا خصوصية العملاء وامن البيانات	6	39	43.3	31	34.4	16	17.8	3	3.3	1	1.1	90	100
	7	36	40.0	39	43.3	11	12.2	3	3.3	1	1.1	90	100
ثالثا إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	8	40	44.4	37	41.1	12	13.3	1	1.1	0	0	90	100
	9	31	34.4	42	46.7	13	14.4	2	2.2	2	2.2	90	100
رابعا إدارة المخاطر النظامية	10	41	45.6	28	31.1	19	21.1	2	2.2	0	0	90	100
	11	35	38.9	41	45.6	12	13.3	2	2.2	0	0	90	100
	12	19	21.1	55	61.1	14	15.6	2	2.2	0	0	90	100
	13	26	28.9	46	51.1	17	18.9	0	0	1	1.1	90	100
	14	26	28.9	31	34.4	25	27.8	6	6.7	2	2.2	90	100
خامسا دمج عوامل المخاطرة ESG في تحليل مخاطر الائتمان	15	24	26.7	51	56.7	15	16.7	0	0	0	0	90	100
	16	23	25.6	51	56.7	16	17.8	0	0	0	0	90	100
	17	18	20.0	48	53.3	22	24.4	1	1.1	1	1.1	90	100
	18	36	40.0	39	43.3	11	12.2	2	2.2	2	2.2	90	100

*الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الاستبانة

عن طريق الجدول (3-50) نلاحظ ان النسبة المئوية لإجابات افراد عينة البحث حول موضوع الاستدامة الاول المتعلق بمتطلبات الادراج المالي والطاقة الاستيعابية للفقرة الاولى بالنسبة للمتفقين

(اتفق و اتفق بشدة) كانت (91.1 %) ونسبة المحايدين كانت (8.9%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق و لا اتفق بشدة) كانت (0%) وهذا يدل على اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات يسهم في تحسين الافصاح ".** أمّا بخصوص الفقرة الثانية فكانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (76.6%) ونسبة المحايدين كانت (22.2%) ونسبة غير المتفقين كانت (1.1%) وهذا يعني ان **" الابلاغ عن النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية يسهم في تحسين الافصاح " .** أمّا بخصوص الفقرة الثالثة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (81.1%) ونسبة المحايدين بلغت (14.4%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (4.4%) أي ان هناك اتفاق على ان **" الابلاغ عن عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة يسهم في تحسين الافصاح ".** أمّا بخصوص الفقرة الرابعة فقد بلغت نسبة المتفقين (اتفق واتفق بشدة) (92.1%) ونسبة المحايدين بلغت (8.9%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (0%) وهذا يدل على اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن نسب القروض الى اجمالي الودائع لغرض (1) الاقراض المحلي الاجمالي و(2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية يسهم في تحسين الافصاح ".** أمّا بخصوص الفقرة الخامسة فكانت النسبة المئوية للمتفقين (85.6%) ونسبة المحايدين (11.1%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) كانت (3.3%) أي يوجد اتفاق على ان **" الابلاغ عن معدلات التخلف عن السداد من (1) القروض المحلية و (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية وغير المغطاة يسهم في تحسين الافصاح " .**

أمّا بخصوص موضوع الاستدامة الثاني المتعلق بمتطلبات خصوصية العملاء وامن البيانات للفقرة السادسة بلغت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (77.7%) ونسبة المحايدين بلغت (17.8%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (4.4%) وهذا يعني ان **" الابلاغ عن عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها يسهم في تحسين الافصاح ".** أمّا بخصوص الفقرة السابعة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق و اتفق بشدة) (83.3%) ونسبة المحايدين بلغت (12.2%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (4.4%) وهذا يدل على وجود اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات يسهم في تحسين الافصاح ".**أمّا بخصوص موضوع الاستدامة الثالث المتعلق بمتطلبات ادارة البيئة القانونية والتنظيمية للفقرة الثامنة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (85.5%) ونسبة المحايدين بلغت (

13.3%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (1.1%) وهذا يعني وجود اتفاق على ان **" الابلاغ عن مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات يسهم في تحسين الافصاح "** . أمّا بخصوص الفقرة التاسعة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (81.1%) ونسبة المحايدين بلغت (14.4%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (4.4%) وهذا يعني ان **" الابلاغ عن عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها يسهم في تحسين الافصاح "**. أمّا بخصوص موضوع الاستدامة الرابع المتعلق بمتطلبات ادارة المخاطر النظامية للفقرة العاشرة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (76.7%) ونسبة المحايدين بلغت (21.1%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (2.2%) وهذا يعني وجود اتفاق على ان **" الابلاغ عن نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة وهي(1- خسائر القروض و 2- الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب و 3- نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول و 4- نسبة رأس المال من المستوى الاول و 5- إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال و 6- نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول) يسهم في تحسين الافصاح "** . أمّا بخصوص الفقرة الحادية عشرة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (84.5%) ونسبة المحايدين بلغت (13.3%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (2.2%) أي ان هناك اتفاقاً عاماً على ان **" الابلاغ عن بازل 3 نسبة السيولة المغطاة LCR يسهم في تحسين الافصاح "** . أمّا بخصوص الفقرة الثانية عشرة فقد كانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (82.2%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (15.6%) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (2.2%)، وهذا يدل على وجود اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن صافي المشتقات الدائنة المكتشفة يسهم في تحسين الافصاح "** . أمّا بخصوص الفقرة الثالثة عشر فقد كانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (80%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (18.9 %) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (1.1%) وهذا يدل على وجود اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن (موجودات المستوى الثالث) من (1) القيمة الإجمالية و(2) النسبة المئوية من إجمالي الموجودات يسهم في تحسين الافصاح "** . أمّا بخصوص الفقرة الرابعة عشر كانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (63.3%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (27.8 %) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (8.9%) وهذا يعني ان **" الابلاغ عن**

الانحراف والتفلطح من إيرادات المتاجرة يسهم في تحسين الافصاح " . أمّا بخصوص الفقرة الخامسة عشر فقد كانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (83.4%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (16.7 %) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (0%) وهذا يعني وجود اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن مناقشة الادارة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG في عملية الإقراض يسهم في تحسين الافصاح "** . أمّا بخصوص الفقرة السادسة عشر فقد كانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (82.3%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (17.8 %) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (0%) وهذا يعني وجود اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة يسهم في تحسين الافصاح "** . أمّا بخصوص الفقرة السابعة عشر فقد كانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (73.3%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (24.4 %) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (2.2%) وهذا يدل على ان **" الابلاغ عن مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية : (1) تكامل عوامل (ESG) و (2) القروض أو التمويل تحت مسمى الاستدامة و (3) الفرز (الاستبعاد، الاندماج) و (4) الاثر او التمويل المجتمعي يسهم في تحسين الافصاح "** . أمّا بخصوص الفقرة الثامنة عشر كانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (83.3%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (12.2 %) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (4.4%) وهذا يدل على وجود اتفاق عام ان **" الابلاغ عن إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز ، المواد / المواد الرئيسية ، الصناعات والمرافق العامة) يسهم في تحسين الافصاح "** .

الجدول (3-51)الاهمية النسبية والمتوسط الحسابي ومعامل الاختلاف والانحراف المعياري لإجابات افراد العينة على الاسئلة المتعلقة بمواضيع الاستدامة (الخمسة) لتحسين الافصاح

رقم العبارة		العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	المرتبة	مستوى الاهمية
	1	الابلاغ عن النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات يسهم في تحسين الافصاح .	**4.14**	**0.552**	**0.305**	**9**	**مرتفع**

اولا الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	2	الابلاغ عن النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية يسهم في تحسين الافصاح .	4.08	0.810	0.657	12	مرتفع
	3	الابلاغ عن عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة يسهم في تحسين الافصاح .	3.98	0.779	0.606	15	مرتفع
	4	الابلاغ عن نسب القروض الى اجمالي الودائع لغرض (1) الاقراض المحلي الاجمالي . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية . يسهم في تحسين الافصاح .	4.30	0.626	0.392	2	مرتفع جدا
	5	الابلاغ عن معدلات التخلف عن السداد من (1) القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية وغير المغطاة يسهم في تحسين الافصاح .	4.31	0.802	0.644	1	مرتفع جدا
المجموع	5		4.162				مرتفع
ثانيا خصوصية العملاء وامن البيانات	1	الابلاغ عن عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها يسهم في تحسين الافصاح .	4.16	0.911	0.829	8	مرتفع
	2	الابلاغ عن مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات يسهم في تحسين الافصاح .	4.18	0.856	0.732	6	مرتفع
المجموع	2		4.17				مرتفع
ثالثا إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1	الابلاغ عن مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات يسهم في تحسين الافصاح .	4.29	0.738	0.545	3	مرتفع جدا
	2	الابلاغ عن عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها يسهم في تحسين الافصاح .	4.09	0.882	0.779	11	مرتفع
المجموع	2		4.19				مرتفع

رابعا إدارة المخاطر النظامية	1	الابلاغ عن نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة وهي 1- خسائر القروض و 2- الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب و 3-نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول و 4- نسبة رأس المال من المستوى الاول و 5- إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال و 6- نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول يسهم في تحسين الافصاح .	4.20	0.851	0.724	5	مرتفع جدا
	2	الابلاغ عن بازل 3 نسبة السيولة المغطاة " LCR " يسهم في تحسين الافصاح .	4.21	0.757	0.573	4	مرتفع جدا
	3	الابلاغ عن صافي المشتقات الدائنة المكتشفة يسهم في تحسين الافصاح .	4.01	0.679	0.461	14	مرتفع
	4	الابلاغ عن موجودات المستوى الثالث من : (1) القيمة الإجمالية و (2) النسبة المئوية من إجمالي الموجودات يسهم في تحسين الافصاح .	4.07	0.761	0.580	13	مرتفع
	5	الابلاغ عن الانحراف والتفلطح من إيرادات المتاجرة يسهم في تحسين الافصاح .	3.81	1.004	1.009	17	مرتفع
المجموع	5		4.06				مرتفع
خامسا دمج عوامل المخاطرة ESG في تحليل مخاطر الائتمان	1	الابلاغ عن مناقشة الادارة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG في عملية الإقراض يسهم في تحسين الافصاح .	4.10	0.654	0.428	10	مرتفع
	2	الابلاغ عن مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة يسهم في تحسين الافصاح .	4.08	0.657	0.432	12	مرتفع
	3	الابلاغ عن مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية : (1) تكامل عوامل (ESG) و (2) القروض أو التمويل تحت مسمى الاستدامة و (3) الفرز (الاستبعاد، الاندماج) و (4) الاثر او التمويل المجتمعي يسهم في تحسين الافصاح .	3.90	0.765	0.585	16	مرتفع

	4	الابلاغ عن إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز ، المواد / المواد الرئيسية ، الصناعات والمرافق العامة) يسهم في تحسين الافصاح .	4.17	0.890	0.792	7	مرتفع
المجموع	4		4.0625				مرتفع
المجموع الكلي	18		4.1289				مرتفع

*الجدول من اعداد الباحث

عن طريق الجدول اعلاه نلاحظ ان الفقرات المتعلقة **بمتطلبات الأدراج المالي والطاقة الاستيعابية** كان فيها مستوى الاهمية مرتفع جداً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة كما تشير النتائج الى ان المؤشر (**5**) **" الابلاغ عن معدلات التخلف عن السداد من (1) القروض المحلية و (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية وغير المغطاة يسهم في تحسين الافصاح "** قد حصل على المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية من بين جميع المؤشرات اذ بلغ المتوسط الحسابي له (**4.31%**) وهو اعلى متوسط حسابي في مؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحسين الافصاح . كما حصل المؤشر (**4**) على المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية من بين جميع المؤشرات اذ بلغ المتوسط الحسابي له (**4.30%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد كما ان مستوى الاهمية مرتفع جداً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحسين الافصاح . أمّا المرتبة الثالثة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات ادارة البيئة القانونية والتنظيمية** للمؤشر رقم (**1**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً جداً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.29%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحسين الافصاح . أمّا المرتبة الرابعة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات ادارة المخاطر النظامية** للمؤشر رقم (**2**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً جداً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.21%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام

لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحسين الافصاح . أمّا المرتبة الخامسة فكانت للمؤشر رقم (**1**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً جداً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.20%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحسين الافصاح . أمّا المرتبة السادسة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات خصوصية العملاء وامن البيانات** للمؤشر رقم (**2**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة، وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.18%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحسين الافصاح . أمّا المرتبة السابعة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات دمج عوامل المخاطرة ESG في تحليل مخاطر الائتمان** للمؤشر رقم (**4**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.17%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحسين الافصاح . أمّا المرتبة الثامنة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات خصوصية العملاء وامن البيانات** للمؤشر رقم (**1**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.16%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحسين الافصاح . أمّا المرتبة التاسعة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات الأدراج المالي والطاقة الاستيعابية** للمؤشر رقم (**1**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.14%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحسين الافصاح . أمّا المرتبة العاشرة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات دمج عوامل المخاطرة ESG في تحليل مخاطر الائتمان** للمؤشر رقم (**1**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي

له (**4.10%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحسين الافصاح . أمّا المرتبة الحادية عشرة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات ادارة البيئة القانونية والتنظيمية** للمؤشر رقم (**2**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.09%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحسين الافصاح . أمّا المرتبة الثانية عشرة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات دمج عوامل المخاطرة ESG في تحليل مخاطر الائتمان** للمؤشر رقم (**2**) **ومتطلبات الأدراج المالي والطاقة الاستيعابية** للمؤشر رقم (**2**) ايضاً اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.08%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحسين الافصاح . أمّا المرتبة الثالثة عشر فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات ادارة المخاطر النظامية** للمؤشر رقم (**4**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.07%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحسين الافصاح . كما حصل المؤشر (**3**) على المرتبة الرابعة عشر من حيث الاهمية النسبية من بين جميع المؤشرات اذ بلغ المتوسط الحسابي له (**4.01%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد، كما ان مستوى الاهمية مرتفع ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحسين الافصاح . أمّا المرتبة الخامسة عشر فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات الأدراج المالي والطاقة الاستيعابية** للمؤشر رقم (**3**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**3.98%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تفاوت بسيط وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحسين الافصاح .أمّا المرتبة السادسة عشر فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات دمج عوامل المخاطرة ESG في تحليل مخاطر الائتمان** للمؤشر رقم (**3**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف

منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**3.90%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تفاوت بسيط وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحسين الافصاح . أمّا المرتبة الاخيرة فكانت السابعة عشر وكانت تخص **متطلبات ادارة البيئة القانونية والتنظيمية** للمؤشر رقم (**5**) من حيث الاهمية اذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر (**3.81%**) وانحراف معياري ومعامل اختلاف اعلى من الواحد ومستوى الاهمية مرتفع وهذا يدل على قبول افراد العينة لهذا المؤشر في تحسين الافصاح .

وبشكل عام عن طريق ارتفاع المتوسط الحسابي عن النسبة (**3.4%**) المستخدمة كأداة للقياس ولجميع فقرات المعيار (**18**) مؤشراً والمتوسط الحسابي العام البالغ (**4.12%**) يمكن القول ان اجابات افراد العينة كانت ايجابية حول الفرضية الثانية بخصوص **" توظيف معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية يسهم في مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الرشيدة عن طريق تحسين الافصاح "** .

- **<u>الفرضية الثالثة :</u>**

توظيف معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية يسهم في مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الرشيدة عن طريق تحقيق الشفافية.

لغرض اختبار هذه الفرضية تم تحليل اجابات افراد العينة على الاسئلة المتعلقة بمواضيع الاستدامة (الخمسة) والتي تتضمن ثمانية عشر مؤشراً على وفق اعلى قيمة واقل قيمة للإجابات . وبيان النسبة المئوية والمتوسط الحسابي ومعامل الاختلاف والانحراف المعياري لها عن طريق الجداول الاتية :-

الجدول (3-52)النسبة المئوية لإجابات افراد عينة البحث حول المؤشرات الواردة في معيار محاسبة الاستدامة (FNO101 المصارف التجارية) في تحقيق الشفافية

رقم العبارة		أتفق بشدة		أتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق بشدة		المجموع	
		5		4		3		2		1			
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
	1	26	28.9	54	60.0	9	10.0	1	1.1	0	0	90	100

اولا الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	2	24	26.7	54	60.0	11	12.2	1	1.1	0	0	90	100
	3	17	18.9	51	56.7	18	20.0	3	3.3	1	1.1	90	100
	4	34	37.8	45	50.0	9	10.0	2	2.2	0	0	90	100
	5	39	43.3	40	44.4	10	11.1	1	1.1	0	0	90	100
ثانيا خصوصية العملاء وامن البيانات	6	35	38.9	36	40.0	15	16.7	3	3.3	1	1.1	90	100
	7	26	28.9	47	52.2	13	14.4	4	4.4	0	0	90	100
ثالثا إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	8	43	47.8	30	33.3	15	16.7	2	2.2	0	0	90	100
	9	40	44.4	36	40.0	11	12.2	1	1.1	2	2.2	90	100
رابعا إدارة المخاطر النظامية	10	39	43.3	33	36.7	16	17.8	2	2.2	0	0	90	100
	11	40	44.4	37	41.1	11	12.2	2	2.2	0	0	90	100
	12	18	20.0	54	60.0	16	17.8	2	2.2	0	0	90	100
	13	22	24.4	49	54.4	18	20.0	0	0	1	1.1	90	100
	14	15	16.7	39	43.3	30	33.3	6	6.7	0	0	90	100
خامسا دمج عوامل المخاطرة ESG في تحليل مخاطر الإئتمان	15	21	23.3	54	60.0	15	16.7	0	0	0	0	90	100
	16	33	36.7	41	45.6	16	17.8	0	0	0	0	90	100
	17	17	18.9	46	51.1	25	27.8	1	1.1	1	1.1	90	100
	18	35	38.9	39	43.3	13	14.4	2	2.2	1	1.1	90	100

*الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الاستبانة

عن طريق الجدول (3-53) نلاحظ ان النسبة المئوية لإجابات افراد عينة البحث حول موضوع الاستدامة الاول المتعلق بمتطلبات الادراج المالي والطاقة الاستيعابية للفقرة الاولى بالنسبة للمتفقين (

اتفق و اتفق بشدة) كانت (88.9 %) ونسبة المحايدين كانت (10.0%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق و لا اتفق بشدة) كانت (1.1%) وهذا يدل على اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات يسهم في تحقيق الشفافية "** . أمّا بخصوص الفقرة الثانية فكانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (86.7 %) ونسبة المحايدين كانت (12.2%) ونسبة غير المتفقين كانت (1.1%) وهذا يعني ان **" الابلاغ عن النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية يسهم في تحقيق الشفافية "** . أمّا بخصوص الفقرة الثالثة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (75.6%) ونسبة المحايدين بلغت (20.0%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (4.4%) أي ان هناك اتفاق على ان **" الابلاغ عن عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة يسهم في تحقيق الشفافية "** . أمّا بخصوص الفقرة الرابعة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (87.8%) ونسبة المحايدين بلغت (10.0%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (2.2%) وهذا يدل على اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن نسب القروض الى اجمالي الودائع لغرض (1) الاقراض المحلي الاجمالي و(2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية يسهم في تحقيق الشفافية "** . أمّا بخصوص الفقرة الخامسة كانت النسبة المئوية للمتفقين (87.7%) ونسبة المحايدين كانت (11.1%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) كانت (1.1%) أي يوجد اتفاق على ان**" الابلاغ عن معدلات التخلف عن السداد من (1) القروض المحلية و (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية وغير المغطاة يسهم في تحسين الافصاح "**. أمّا بخصوص موضوع الاستدامة الثاني المتعلق بمتطلبات خصوصية العملاء وامن البيانات للفقرة السادسة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (78.9%) ونسبة المحايدين بلغت (16.7%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (4.4%) وهذا يعني ان **" الابلاغ عن عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها يسهم في تحقيق الشفافية "** . أمّا بخصوص الفقرة السابعة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق و اتفق بشدة) (81.1%) ونسبة المحايدين بلغت (14.4%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (4.4%) وهذا يدل على وجود اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات يسهم في تحسين الافصاح "** . أمّا بخصوص موضوع الاستدامة الثالث المتعلق بمتطلبات ادارة البيئة القانونية والتنظيمية للفقرة الثامنة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (81.1%) ونسبة المحايدين بلغت (16.7%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (2.2%) وهذا يعني وجود اتفاق على ان **" الابلاغ عن مبالغ**

الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات يسهم في تحقيق الشفافية " . أمّا بخصوص الفقرة التاسعة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (84.4%) ونسبة المحايدين بلغت (12.2%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (3.3%) وهذا يعني وجود اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها يسهم في تحقيق الشفافية ".** أمّا بخصوص موضوع الاستدامة الرابع المتعلق بمتطلبات ادارة المخاطر النظامية للفقرة العاشرة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (80.0%) ونسبة المحايدين بلغت (17.8%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (2.2%) وهذا يعني وجود اتفاق على ان **الابلاغ عن نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة وهي(1- خسائر القروض و 2- الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب و 3-نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول و 4- نسبة رأس المال من المستوى الاول و 5- إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال و 6- نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول) يسهم في تحقيق الشفافية "** . أمّا بخصوص الفقرة الحادية عشرة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (85.5%) ونسبة المحايدين بلغت (12.2%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (2.2%) أي ان هناك اتفاق عام على ان**" الابلاغ عن بازل 3 نسبة السيولة المغطاة LCR يسهم في تحقيق الشفافية ".** أمّا بخصوص الفقرة الثانية عشر كانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (76.7%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (21.1%) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (2.2%) وهذا يدل على وجود اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن صافي المشتقات الدائنة المكتشفة يسهم في تحقيق الشفافية ".** أمّا بخصوص الفقرة الثالثة عشر فكانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (84.5%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (13.3 %) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (2.2%) وهذا يدل على وجود اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن (موجودات المستوى الثالث) من (1) القيمة الإجمالية و(2) النسبة المئوية من إجمالي الموجودات يسهم في تحقيق الشفافية ".** أمّا بخصوص الفقرة الرابعة عشر فكانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (82.2%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (15.6 %) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (1.1%) وهذا يعني ان **" الابلاغ عن الانحراف والتفلطح من إيرادات المتاجرة يسهم في تحقيق الشفافية ".** أمّا بخصوص الفقرة الخامسة عشر فكانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (83.4%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (16.7 %) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (

0%) وهذا يعني وجود اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن مناقشة الادارة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG في عملية الإقراض يسهم في تحقيق الشفافية "** . أمّا بخصوص الفقرة السادسة عشر فكانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (82.3%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (17.8 %) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (0%) وهذا يعني وجود اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة يسهم في تحقيق الشفافية "** . أمّا بخصوص الفقرة السابعة عشر فكانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (73.3%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (24.4 %) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (2.2%) وهذا يدل على ان **" الابلاغ عن مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية : (1) تكامل عوامل (ESG) و (2) القروض أو التمويل تحت مسمى الاستدامة و (3) الفرز (الاستبعاد، الاندماج) و (4) الاثر او التمويل المجتمعي يسهم في تحقيق الشفافية "** . أمّا بخصوص الفقرة الثامنة عشر فكانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (83.3%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (12.2 %) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (4.4%) وهذا يدل على وجود اتفاق عام على ان**" الابلاغ عن إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز ، والمواد / المواد الرئيسية ، الصناعات والمرافق العامة) يسهم في تحقيق الشفافية "** .

الجدول (3-53)الاهمية النسبية والمتوسط الحسابي ومعامل الاختلاف والانحراف المعياري لإجابات افراد العينة على الاسئلة المتعلقة بمواضيع الاستدامة (الخمسة) لتحقيق الشفافية

رقم العبارة		العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	المرتبة	مستوى الاهمية
اولا الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1	الابلاغ عن النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات يسهم في تحقيق الشفافية.	4.17	0.640	0.410	7	مرتفع
	2	الابلاغ عن النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية يسهم في تحقيق الشفافية.	4.12	0.650	0.423	8	مرتفع
	3	الابلاغ عن عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة يسهم في تحقيق الشفافية.	3.89	0.785	0.617	13	مرتفع

	4	الابلاغ عن نسب القروض الى اجمالي الودائع لغرض (1) الاقراض المحلي الاجمالي . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية . يسهم في تحقيق الشفافية.	4.23	0.720	0.518	4	مرتفع جدا
	5	الابلاغ عن معدلات التخلف عن السداد من (1) القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية وغير المغطاة يسهم في تحقيق الشفافية.	4.30	0.710	0.504	1	مرتفع جدا
المجموع	5		4.142				مرتفع
ثانيا خصوصية العملاء وامن البيانات	1	الابلاغ عن عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها يسهم في تحقيق الشفافية .	4.12	0.885	0.783	8	مرتفع
	2	الابلاغ عن مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات يسهم في تحقيق الشفافية.	4.06	0.784	0.615	10	مرتفع
المجموع	2		4.09				مرتفع
ثالثا إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1	الابلاغ عن مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات يسهم في تحقيق الشفافية.	4.27	0.818	0.670	3	مرتفع جدا
	2	الابلاغ عن عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها يسهم في تحقيق الشفافية.	4.23	0.857	0.765	4	مرتفع جدا
المجموع	2		4.25				مرتفع جدا
	1	الابلاغ عن نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة وهي 1- خسائر القروض و 2- الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب و 3-نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول و 4- نسبة رأس المال من المستوى الاول و 5- إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال و 6- نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول يسهم في تحقيق الشفافية.	4.21	0.814	0.663	5	مرتفع جدا

رابعا إدارة المخاطر النظامية	2	الابلاغ عن بازل 3 نسبة السيولة المغطاة " LCR " يسهم في تحقيق الشفافية.	4.28	0.765	0.585	2	مرتفع جدا
	3	الابلاغ عن صافي المشتقات الدائنة المكتشفة يسهم في تحقيق الشفافية.	3.98	0.687	0.471	12	مرتفع
	4	الابلاغ عن موجودات المستوى الثالث من : (1) القيمة الإجمالية و (2) النسبة المئوية من إجمالي الموجودات يسهم في تحقيق الشفافية.	4.01	0.742	0.550	11	مرتفع
	5	الابلاغ عن الانحراف والتفلطح من إيرادات المتاجرة يسهم في تحقيق الشفافية.	3.70	0.827	0.684	15	مرتفع
المجموع	5		4.036				مرتفع
خامسا دمج عوامل المخاطرة ESG في تحليل مخاطر الائتمان	1	الابلاغ عن مناقشة الادارة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG في عملية الإقراض يسهم في تحقيق الشفافية.	4.07	0.632	0.400	9	مرتفع
	2	الابلاغ عن مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة يسهم في تحقيق الشفافية.	4.19	0.717	0.514	6	مرتفع
	3	الابلاغ عن مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية : (1) تكامل عوامل (ESG) و (2) القروض أو التمويل تحت مسمى الاستدامة و (3) الفرز (الاستبعاد، الاندماج) و (4) الاثر او التمويل المجتمعي يسهم في تحقيق الشفافية.	3.86	0.773	0.597	14	مرتفع
	4	الابلاغ عن إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز ، المواد / المواد الرئيسية ، الصناعات والمرافق العامة) يسهم في تحقيق الشفافية.	4.17	0.838	0.702	7	مرتفع
المجموع	4		4.0725				مرتفع
المجموع الكلي	18		4.1181				مرتفع

*الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الاستبانة

عن طريق الجدول اعلاه نلاحظ ان الفقرات المتعلقة **بمتطلبات الأدراج المالي والطاقة الاستيعابية** كان مستوى الاهمية فيها مرتفعاً جداً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة كما تشير النتائج الى ان المؤشر (5) " **الابلاغ عن معدلات التخلف عن السداد من (1)**

القروض المحلية و (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية وغير المغطاة يسهم في تحسين الافصاح " قد حصل على المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية من بين جميع المؤشرات اذ بلغ المتوسط الحسابي له (**4.30%**) وهو اعلى متوسط حسابي في مؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحقيق الشفافية. أمّا المرتبة الثانية فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات ادارة المخاطر النظامية** للمؤشر رقم (**2**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفع جداً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.28%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحقيق الشفافية. أمّا المرتبة الثالثة كانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات ادارة البيئة القانونية والتنظيمية** للمؤشر رقم (**1**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفع جداً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.27%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحقيق الشفافية . أمّا المرتبة الرابعة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات الادراج المالي والطاقة الاستيعابية** للمؤشر رقم (**4**) **ومتطلبات ادارة المخاطر النظامية** للمؤشر رقم (**2**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفع جداً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.23%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحقيق الشفافية . أمّا المرتبة الخامسة للمؤشر رقم (**1**) فكان مستوى الاهمية فيه مرتفعاً جداً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.21%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحقيق الشفافية . أمّا المرتبة السادسة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات دمج عوامل المخاطرة ESG في تحليل مخاطر الائتمان** للمؤشر رقم (**2**) فكان مستوى الاهمية فيه مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.19%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحقيق الشفافية. أمّا المرتبة

السابعة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات دمج عوامل المخاطرة ESG في تحليل مخاطر الائتمان** للمؤشر رقم (**4**) **ومتطلبات الادراج المالي والطاقة الاستيعابية** للمؤشر رقم (**1**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.17%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحقيق الشفافية. أمّا المرتبة الثامنة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات الادراج المالي والطاقة الاستيعابية** للمؤشر رقم (**2**) **ومتطلبات خصوصية العملاء وامن البيانات** للمؤشر رقم (**1**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفع ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.12%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحقيق الشفافية. أمّا المرتبة التاسعة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات دمج عوامل المخاطرة ESG في تحليل مخاطر الائتمان** للمؤشر رقم (**1**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفع ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.07%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحقيق الشفافية. أمّا المرتبة العاشرة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات خصوصية العملاء وامن البيانات** للمؤشر رقم (**2**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفع ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.06%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحقيق الشفافية. أمّا المرتبة الحادية عشرة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات ادارة المخاطر النظامية** للمؤشر رقم (**4**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفع ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.01%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحقيق الشفافية. أمّا المرتبة الثانية عشرة فكانت للمؤشر رقم (**3**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفع جداً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**3.98%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك

الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تفاوت بسيط وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحقيق الشفافية. أمّا المرتبة الثالثة عشر فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات الادراج المالي والطاقة الاستيعابية** للمؤشر رقم (**3**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفع ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**3.89%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تفاوت بسيط وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحقيق الشفافية. أمّا المرتبة الرابعة عشر فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات دمج عوامل المخاطرة ESG في تحليل مخاطر الائتمان** للمؤشر رقم (**3**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفع ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**3.86%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تفاوت بسيط وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحقيق الشفافية. أمّا المرتبة الخامسة عشر والاخيرة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات ادارة المخاطر النظامية** للمؤشر رقم (**5**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفع ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**3.70%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تفاوت بسيط وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تحقيق الشفافية.

وبشكل عام عن طريق ارتفاع المتوسط الحسابي عن النسبة (**3.4%**) المستخدمة كأداة للقياس ولجميع فقرات المعيار (**18**) مؤشراً والمتوسط الحسابي العام البالغ (**4.11%**) يمكن القول ان اجابات افراد العينة كانت ايجابية حول الفرضية الثانية بخصوص **" توظيف معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية يسهم في مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الرشيدة عن طريق تحقيق الشفافية "** .

- **<u>الفرضية الرابعة :</u>**

توظيف معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية يسهم في مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الرشيدة عن طريق تعزيز ثقة المستثمرين في التقارير المالية.

لغرض اختبار هذه الفرضية تم تحليل اجابات افراد العينة على الاسئلة المتعلقة بمواضيع الاستدامة (الخمسة) والتي تتضمن ثمانية عشر مؤشراً على وفق اعلى قيمة واقل قيمة للإجابات . وبيان النسبة المئوية والمتوسط الحسابي ومعامل الاختلاف والانحراف المعياري لها عن طريق الجداول الاتية :-

الجدول (3-54)النسبة المئوية لإجابات افراد عينة البحث حول المؤشرات الواردة في معيار محاسبة الاستدامة (FNO101 المصارف التجارية) في تعزيز ثقة المستثمرين

رقم العبارة		أتفق بشدة		أتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق بشدة		المجموع	
		5		4		3		2		1			
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
اولا الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1	23	25.6	40	44.4	26	28.9	1	1.1	0	0	90	100
	2	23	25.6	48	53.3	18	20.0	1	1.1	0	0	90	100
	3	20	22.2	53	58.9	13	14.4	3	3.3	1	1.1	90	100
	4	34	37.8	35	38.9	18	20.0	3	3.3	0	0	90	100
	5	27	30.0	50	55.6	12	13.3	1	1.1	0	0	90	100
ثانيا خصوصية العملاء وامن البيانات	6	35	38.9	30	33.3	18	20.0	5	5.6	2	2.2	90	100
	7	25	27.8	37	41.1	23	25.6	4	4.4	1	1.1	90	100
ثالثا إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	8	40	44.4	32	35.6	16	17.8	2	2.2	0	0	90	100
	9	39	43.3	31	34.4	18	20.0	0	0	2	2.2	90	100
رابعا إدارة المخاطر النظامية	10	37	41.1	32	35.6	19	21.1	2	2.2	0	0	90	100
	11	28	31.1	42	46.7	17	18.9	3	3.3	0	0	90	100
	12	16	17.8	53	58.9	19	21.1	2	2.2	0	0	90	100
	13	16	17.8	51	56.7	20	22.2	2	2.2	1	1.1	90	100
	14	24	26.7	28	31.1	30	33.3	7	7.8	1	1.1	90	100
	15	23	25.6	51	56.7	16	17.8	0	0	0	0	90	100

خامسا دمج عوامل المخاطرة ESG في تحليل مخاطر	16	21	23.3	52	57.8	16	17.8	1	1.1	0	0	90	100
	17	17	18.9	35	38.9	36	40.0	1	1.1	1	1.1	90	100
	18	33	36.7	37	41.1	15	16.7	4	4.4	1	1.1	90	100

*الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الاستبانة

عن طريق الجدول (3-55) نلاحظ ان النسبة المئوية لإجابات افراد عينة البحث حول موضوع الاستدامة الاول المتعلق بمتطلبات الادراج المالي والطاقة الاستيعابية للفقرة الاولى بالنسبة للمتفقين (اتفق و اتفق بشدة) كانت (70.0 %) ونسبة المحايدين كانت (28.9%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق و لا اتفق بشدة) كانت (1.1%) وهذا يدل على اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين "** . أمّا بخصوص الفقرة الثانية فكانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (78.9%) ونسبة المحايدين كانت (20.0%) ونسبة غير المتفقين كانت (1.1%) وهذا يعني ان **" الابلاغ عن النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين "** . أمّا بخصوص الفقرة الثالثة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (81.1%) ونسبة المحايدين بلغت (14.4%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (4.4%) أي ان هناك اتفاقاً على ان **" الابلاغ عن عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين "** . أمّا بخصوص الفقرة الرابعة فقد بلغت نسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (76.7%) ونسبة المحايدين بلغت (20.0%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (3.3%) وهذا يدل على اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن نسب القروض الى اجمالي الودائع لغرض (1) الاقراض المحلي الاجمالي و(2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين "** . أمّا بخصوص الفقرة الخامسة فكانت النسبة المئوية للمتفقين (85.6%) ونسبة المحايدين كانت (13.3%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) كانت (1.1%) أي يوجد اتفاق على ان **" الابلاغ عن معدلات التخلف عن السداد من (1) القروض المحلية و (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية وغير المغطاة يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين "** . أمّا بخصوص موضوع الاستدامة الثاني المتعلق بمتطلبات خصوصية العملاء وامن البيانات للفقرة السادسة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (72.2%) ونسبة المحايدين بلغت (20.2%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا

اتفق بشدة) بلغت (7.8%) وهذا يعني ان **" الابلاغ عن عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين "**. أمّا بخصوص الفقرة السابعة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق و اتفق بشدة) (68.9%) ونسبة المحايدين بلغت (25.6%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (5.5%) وهذا يدل على ان **" الابلاغ عن مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين "**.أمّا بخصوص موضوع الاستدامة الثالث المتعلق بمتطلبات ادارة البيئة القانونية والتنظيمية للفقرة الثامنة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (80.0%) ونسبة المحايدين بلغت (17.8%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (2.2%) وهذا يعني وجود اتفاق على ان **" الابلاغ عن مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين "**. أمّا بخصوص الفقرة التاسعة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (77.7%) ونسبة المحايدين بلغت (20.0%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (2.2%) وهذا يعني وجود اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين "**. أمّا بخصوص موضوع الاستدامة الرابع المتعلق بمتطلبات ادارة المخاطر النظامية للفقرة العاشرة فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (76.7%) ونسبة المحايدين بلغت (21.1%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (2.2%) وهذا يعني وجود اتفاق على ان **الابلاغ عن نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة وهي(1- خسائر القروض و 2- الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب و 3-نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول و 4- نسبة رأس المال من المستوى الاول و 5- إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال و 6- نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول) يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين "** . أمّا بخصوص الفقرة الحادية عشر فقد بلغت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (77.8%) ونسبة المحايدين بلغت (18.9%) ونسبة غير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (3.3%) وهذا يدل على ان **" الابلاغ عن بازل 3 نسبة السيولة المغطاة LCR يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين "** . أمّا بخصوص الفقرة الثانية عشر فكانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (76.7%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (21.1%) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (2.2%) وهذا يدل على وجود اتفاق عام على ان **" الابلاغ عن صافي المشتقات الدائنة المكتشفة يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين "** . أمّا بخصوص الفقرة الثالثة عشر فكانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (

74.5%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (22.2 %) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (3.3%) وهذا يدل على وجود اتفاق على ان " **الابلاغ عن (موجودات المستوى الثالث) من (1) القيمة الإجمالية و(2) النسبة المئوية من إجمالي الموجودات يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين** " . أمّا بخصوص الفقرة الرابعة عشر فكانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (57.8%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (33.3 %) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (8.9%) وهذا يعني ان " **الابلاغ عن الانحراف والتفلطح من إيرادات المتاجرة يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين** " . أمّا بخصوص الفقرة الخامسة عشر فكانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (82.3%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (17.8 %) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (0%) وهذا يعني وجود اتفاق عام على ان " **الابلاغ عن مناقشة الادارة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG في عملية الإقراض يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين** " . أمّا بخصوص الفقرة السادسة عشر فكانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (81.1%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (17.8 %) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (1.1%) وهذا يعني وجود اتفاق عام على ان " **الابلاغ عن مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين** " . أمّا بخصوص الفقرة السابعة عشر فكانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (57.8%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (40.0 %) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (2.2%) وهذا يدل على ان " **الابلاغ عن مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية : (1) تكامل عوامل (ESG) و (2) القروض أو التمويل تحت مسمى الاستدامة و (3) الفرز (الاستبعاد، الاندماج) و (4) الاثر او التمويل المجتمعي يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين** " . أمّا بخصوص الفقرة الثامنة عشر فكانت النسبة المئوية للمتفقين (اتفق واتفق بشدة) (77.8%) والنسبة المئوية للمحايدين بلغت (16.7 %) والنسبة المئوية لغير المتفقين (لا اتفق ولا اتفق بشدة) بلغت (5.5%) وهذا يدل على وجود اتفاق ان " **الابلاغ عن إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز ، المواد / المواد الرئيسية ، الصناعات والمرافق العامة) يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين** " .

الجدول (3-55) الاهمية النسبية والمتوسط الحسابي ومعامل الاختلاف والانحراف المعياري لإجابات افراد العينة على الاسئلة المتعلقة بمواضيع الاستدامة (الخمسة) لتعزيز ثقة المستثمرين

رقم العبارة		العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	المرتبة	مستوى الاهمية
اولا الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	1	الابلاغ عن النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين .	3.94	0.770	0.592	11	مرتفع
	2	الابلاغ عن النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين.	4.03	0.710	0.504	8	مرتفع
	3	الابلاغ عن عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين.	3.98	0.779	0.606	10	مرتفع
	4	الابلاغ عن نسب القروض الى اجمالي الودائع لغرض (1) الاقراض المحلي الاجمالي . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية . يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين.	4.11	0.841	0.707	5	مرتفع
	5	الابلاغ عن معدلات التخلف عن السداد من (1) القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية وغير المغطاة يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين.	4.14	0.680	0.462	4	مرتفع
المجموع	5		4.04				مرتفع
ثانيا خصوصية العملاء وامن البيانات	1	الابلاغ عن عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين .	4.01	1.011	1.022	9	مرتفع
	2	الابلاغ عن مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين.	3.90	0.900	0.810	13	مرتفع
المجموع	2		3.955				مرتفع

ثالثا إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	1	الابلاغ عن مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين.	4.22	0.818	0.669	1	مرتفع جدا
	2	الابلاغ عن عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين.	4.17	0.903	0.815	2	مرتفع
المجموع	2		4.195				مرتفع
رابعا إدارة المخاطر النظامية	1	الابلاغ عن نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة وهي 1- خسائر القروض و 2- الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب و 3-نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول و 4- نسبة رأس المال من المستوى الاول و 5- إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال و 6- نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين.	4.16	0.833	0.695	3	مرتفع
	2	الابلاغ عن بازل 3 نسبة السيولة المغطاة " LCR " يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين.	4.06	0.798	0.637	7	مرتفع
	3	الابلاغ عن صافي المشتقات الدائنة المكتشفة يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين.	3.92	0.691	0.477	12	مرتفع
	4	الابلاغ عن موجودات المستوى الثالث من : (1) القيمة الإجمالية و (2) النسبة المئوية من إجمالي الموجودات يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين.	3.88	0.762	0.580	14	مرتفع
	5	الابلاغ عن الانحراف والتفلطح من إيرادات المتاجرة يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين.	3.74	0.978	0.956	15	مرتفع
المجموع	5		3.952				مرتفع
خامسا دمج عوامل المخاطرة ESG	1	الابلاغ عن مناقشة الادارة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG في عملية الإقراض يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين.	4.08	0.657	0.432	6	مرتفع
	2	الابلاغ عن مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين .	4.03	0.678	0.640	8	مرتفع

	3	الابلاغ عن مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية : (1) تكامل عوامل (ESG) و (2) القروض أو التمويل تحت مسمى الاستدامة و (3) الفرز (الاستبعاد، الاندماج) و (4) الاثر او التمويل المجتمعي يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين.	3.73	0.818	0.670	16	مرتفع
	4	الابلاغ عن إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز ، المواد / المواد الرئيسية ، الصناعات والمرافق العامة) يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين.	4.08	0.902	0.814	6	مرتفع
المجموع	**4**		**3.98**				**مرتفع**
المجموع الكلي	**18**		**4.0244**				**مرتفع**

*الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الاستبانة

عن طريق الجدول اعلاه نلاحظ ان الفقرات المتعلقة **بمتطلبات ادارة البيئة القانونية والتنظيمية** كان مستوى الاهمية فيها مرتفعاً جداً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المؤشر رقم (**1**) **" الابلاغ عن مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين "** قد حصل على المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية من بين جميع المؤشرات اذ بلغ المتوسط الحسابي له (**4.22%**) وهو اعلى متوسط حسابي في مؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين. كما حصل المؤشر (**2**) على المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية من بين جميع المؤشرات اذ بلغ المتوسط الحسابي له (**4.17%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد، كما ان مستوى الاهمية مرتفع ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين . أمّا المرتبة الثالثة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات ادارة المخاطر النظامية** للمؤشر رقم (**1**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.16%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين. أمّا المرتبة الرابعة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات الأدراج المالي والطاقة**

الاستيعابية للمؤشر رقم (**5**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.14%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين. كما حصل المؤشر (**4**) على المرتبة الخامسة من حيث الاهمية النسبية من بين جميع المؤشرات اذ بلغ المتوسط الحسابي له (**4.11%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد، كما ان مستوى الاهمية مرتفع ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين. أمّا المرتبة السادسة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات دمج عوامل المخاطرة ESG في تحليل مخاطر الائتمان** للمؤشر رقم (**1**) والمؤشر رقم (**4**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.08%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين. أمّا المرتبة السابعة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات ادارة المخاطر النظامية** للمؤشر رقم (**2**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.06%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين. أمّا المرتبة الثامنة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات دمج عوامل المخاطرة ESG في تحليل مخاطر الائتمان** للمؤشر رقم (**2**) **ومتطلبات الأدراج المالي والطاقة الاستيعابية** للمؤشر رقم (**2**) ايضاً اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.03%**) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين. أمّا المرتبة التاسعة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات خصوصية العملاء وامن البيانات** للمؤشر رقم (**1**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**4.01%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تأييد وفق اجابات افراد

العينة حول هذا المؤشر يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين. أمّا المرتبة العاشرة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات الأدراج المالي والطاقة الاستيعابية** للمؤشر رقم (**3**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**3.98%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تفاوت بسيط وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين. كما حصل المؤشر (**1**) على المرتبة الحادية عشرة من حيث الاهمية النسبية من بين جميع المؤشرات اذ بلغ المتوسط الحسابي له (**3.94%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تفاوت بسيط وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين. أمّا المرتبة الثانية عشرة فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات ادارة المخاطر النظامية** للمؤشر رقم (**3**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**3.92%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تفاوت بسيط وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين. أمّا المرتبة الثالثة عشر فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات خصوصية العملاء وامن البيانات** للمؤشر رقم (**2**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**3.90%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تفاوت بسيط وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين. أمّا المرتبة الرابعة عشر فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات ادارة المخاطر النظامية** للمؤشر رقم (**4**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**3.88%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تفاوت بسيط وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين. كما حصل المؤشر (**5**) على المرتبة الخامسة عشر من حيث الاهمية النسبية من بين جميع المؤشرات اذ بلغ المتوسط الحسابي له (**3.74%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تفاوت بسيط وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين. أمّا المرتبة السادسة عشر فكانت للفقرات المتعلقة **بمتطلبات دمج عوامل المخاطرة**

ESG في تحليل مخاطر الائتمان للمؤشر رقم (**3**) اذ كان مستوى الاهمية مرتفعاً ونسبة الاختلاف منخفضة وهذا يدل على وجود اتساق بين اجابات افراد العينة، كما تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي له (**3.73%**) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام لمؤشرات المعيار وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بنسبة اقل من الواحد أي وجود تفاوت بسيط وفق اجابات افراد العينة حول هذا المؤشر يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين

وبشكل عام عن طريق ارتفاع المتوسط الحسابي عن النسبة (**3.4%**) المستخدمة كأداة للقياس ولجميع فقرات المعيار (**18**) مؤشراً والمتوسط الحسابي العام البالغ (**4.02%**) يمكن القول ان اجابات افراد العينة كانت ايجابية حول الفرضية الرابعة بخصوص **" توظيف معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية يسهم في مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الرشيدة عن طريق تعزيز ثقة المستثمرين في التقارير المالية "**.

الفصل الرابع

الاستنتاجات و التوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

المبحث الثاني

التوصيات

المبحث الاول

الاستنتاجات

أولاً: الاستنتاجات النظرية

1. الالتزام بمعايير محاسبة الاستدامة (معيار FNO101) من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية يسهل على معرفة المؤشرات المتعلقة بمواضيع الاستدامة من المصارف او المستثمرين او الجمهور كون المعايير التي يصدرها (SASB) محددة لكل صناعة وليست عامة كما هو الحال في باقي المبادرات مثل مؤشرات GRI .
2. تعمل بعض المصارف التجارية عن طريق التزامها بالقوانين والتعليمات والمعايير الدولية او المحلية الصادرة من البنك المركزي العراقي لغرض استدامتها واستمراريتها ولتعظيم دخلها وليس لغرض تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام . كما ان هناك مصارف تعمل على دمج انشطتها الاعتيادية مع الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتطوير الاقتصاد وحماية البيئة وعلى سبيل المثال المبادرات التطوعية المعمول بها حاليا من رابطة المصارف العراقية والتي اطلق عليها مبادرة الق بغداد .
3. بسبب طبيعة عمل المصارف والمخاطر العديدة التي يتعرض لها القطاع المصرفي ولكونها من اهم المؤسسات المالية في البلد التي تعد المحرك الرئيسي للاقتصاد ازداد الضغط من المستثمرين و الجمهور عن كيفية التعامل مع هذه المخاطر ومنها مخاطر الاستدامة (البيئية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الحوكمة) والافصاح عنها لذا ظهرت معايير محاسبة الاستدامة كلغة مشتركة بين المؤسسات المالية والمستثمرين والجمهور .
4. الابلاغ عن مواضيع الاستدامة من المصارف التجارية للعمل في اطار الشفافية عن طريق عرض المعلومات المالية وغير المالية في التقارير السنوية المنشورة وبيان مساهمتها في حماية البيئة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ممّا يساعدها في تعزيز ثقة المستثمرين واصحاب المصلحة الاكبر وهم المجتمع .

ثانياً : الاستنتاجات العملية :-

1. عن طريق تحليل البيانات المالية للمصارف عينة البحث وللفترة (2015 – 2016) والنتائج التي تم التوصل اليها تبين ان المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية توظف معيار محاسبة الاستدامة اذ بلغ المتوسط العام (50.55%) وهذا يدل على امكانية تطبيق المعيار في المصارف عينة البحث .
2. انخفاض نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة وفق مؤشرات المعيار (FNO101) لسنة (2015) للمصارف التي تعد قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي الموحد . بينما ارتفعت نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة وفق مؤشرات المعيار (FNO101) للمصارف التي تعد قوائمها المالية وفق معايير الابلاغ المالية الدولية .
3. ارتفاع نسبة الابلاغ عن مواضيع الاستدامة وفق مؤشرات المعيار (FNO101) لسنة (2016) للمصارف التي تعد قوائمها المالية وفق معايير الابلاغ المالية الدولية (IFRS) لكون البنك المركزي العراقي الزم المصارف بذلك. وهذا يدل على وجود تقارب بين معايير محاسبة الاستدامة (SASB) وبين معايير الابلاغ المالي الدولي (IFRS)
4. بلغ اعلى مستوى للابلاغ عن مواضيع الاستدامة للمصارف عينة البحث عن طريق النتائج التي تم التوصل لها نسبة (72.22%) لسنة (2016) لمصرف التنمية الدولي للاستثمار، وحسب التقرير السنوي لإدارة المصرف في 2016/12/31 والموضح ضمن المرفقات حصل المصرف على التقييم الافضل في العراق فيما يخص المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ضمن نظام التقييم (CAMELS) الذي اعلن من البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع شركة " ارنست اند يونغ " التي تعد واحدة من اربع شركات تدقيق عالمية . وهذا يدل على ان تطبيق مؤشرات المعيار واحدة من مقاييس الاداء المهمة في نجاحات المصرف .
5. عن طريق النتائج التي تم التوصل اليها عن اجابات الافراد العاملين في المصارف عينة البحث لمواضيع الاستدامة المتعلقة بالمعيار (FNO101) تبين ان هذه المؤشرات تسهم في تحسين الافصاح واعطاء الصورة الكاملة للمستثمرين في عرض التقارير السنوية.

6. عن طريق النتائج التي تم التوصل اليها عن اجابات الافراد العاملين في المصارف عينة البحث لمواضيع الاستدامة المتعلقة بالمعيار (FNO101) تبين ان هذه المؤشرات تسهم في تحقيق الشفافية للتقارير السنوية المنشورة لتكون اكثر موثوقية ومصداقية.
7. عن طريق النتائج التي تم التوصل اليها عن اجابات الافراد العاملين في المصارف عينة البحث لمواضيع الاستدامة المتعلقة بالمعيار (FNO101) تبين ان هذه المؤشرات تسهم في تعزيز ثقة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية وجذب رؤوس الاموال.
8. عن طريق النتائج التي تم التوصل اليها في المبحث الثاني للفصل الثالث بالإمكان عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ووفق منهاج موحد بخصوص الابلاغ عن الاستدامة .
9. المصارف التي تحقق أعلى مستوى افصاح تعد الافضل كما انها تعد سليمة في معظم النواحي من حيث القدرة على مواجهة المخاطر والادارة الجيدة . اما المصارف التي تحقق مستوى متوسط فأنها تواجه بشكل عام بعض نقاط الضعف . في حين المصارف التي تحقق ادنى مستوى للافصاح تشير الى وجود مشاكل جدية وهامة تتطلب رقابة خاصة عليها .

المبحث الثاني

التوصيات

أولا: التوصيات النظرية :-

1. التزام المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتطبيق معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) ولجميع المؤشرات المتعلقة به .
2. توعية وتثقيف المستثمرين والعاملين في المصارف التجارية عن طريق اقامة الدورات التدريبية وورش العمل المتعلقة بالتنمية المستدامة بين مجالس الادارة والاكاديميين للمساهمة في حماية البيئية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.
3. الاهتمام بالاستدامة المصرفية كونها وحدة اجتماعية تكون المجتمع الاقتصادي لأي بلد عن طريق تطبيق معايير محاسبة الاستدامة لتحسين الافصاح وتحقيق الشفافية والاستفادة منه من المستثمرين والجمهور في اتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها وجذب رؤوس الاموال التي تضمن استمرارية وبقاء المصارف .
4. الالتزام بمعايير محاسبة الاستدامة في الافصاح عن تقارير الاستدامة لأنه يعد من الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة خلافاً لباقي المنظمات التي لا تعد من الجهات المنظمة لهذه المهنة مثل GRI .

ثانيا: التوصيات العملية :-

1. ادراج مفهوم معايير محاسبة الاستدامة ضمن المناهج و الخطط الدراسية من الاكاديميين ليتمكن الطلبة في كليات الادارة والاقتصاد من الاطلاع على احدث مفاهيم المحاسبة.
2. الزام المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من البنك المركزي العراقي عند اقراض الاموال الى الاطراف المستفيدة سواء الشركات او الافراد معرفة مدى تأثير هذه الاموال على المجتمع والبيئة .
3. الزام المصارف التجارية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية بنشر تقرير يتعلق بالاستدامة ضمن التقارير السنوية لبيان مدى المساهمة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة .

4. الزام المصارف التجارية من الجهات المعنية المنظمة لعمل القطاع المصرفي سواء البنك المركزي او سوق العراق للأوراق المالية للتوسع في الافصاح والشفافية بما يتلاءم مع متطلبات الاسواق العالمية .
5. زيادة الدراسات والبحوث المستقبلية حول متطلبات الافصاح حول المعلومات المالية وغير المالية التي تعزز من ثقة المستثمرين في التقارير السنوية المنشورة بما يتلاءم مع متطلبات اعمال البيئة المعاصرة .
6. التركيز على ادارة المخاطر المرتبطة بعمل المصارف وخاصة مخاطر السيولة المالية عن طريق الاهتمام بفئات المجتمع التي لا تحصل على الخدمات المصرفية او الاقل خدمة مصرفية بسبب اهمية الاموال اللازمة التي توفرها هذه الفئة .
7. توعية وتثقيف العاملين في المصارف التجارية على اعداد تقارير الاستدامة المصرفية والتوسع في تدقيق هذه التقارير من الجهات الرقابية للتأكد من التزام المصارف التجارية بتطبيق معايير محاسبة الاستدامة .
8. اصدار القوانين والتعليمات الملزمة للمصارف التجارية لتحسين الافصاح والشفافية والتي بدورها تعزز من ثقة المستثمرين فيها .
9. اعتماد هذا المعيار (FNO101) يسهل على المصارف التجارية توحيد كتابة تقارير الاستدامة اكثر من الاسلوب الانشائي وبالنتيجة يقلل من حجم التقارير فضلاً عن اختصار زمن التقييم لها سواء من المستثمرين او الجمهور او الجهات الرقابية عن طريق التركيز على مؤشرات المعيار وعدم تشتت الجهود في اعتماد مؤشرات اخرى .

المصادر

المراجع والمصادر العربيـة

القرآن الكريم

أولاً- التقارير والوثائق الرسمية

1. بورصة عمان , الاستدامة , (2016) .
2. تقارير مجلس الادارة للمصارف عينة البحث للفترة (2015-2016) .
3. تقارير مراقب الحسابات للمصارف عينة البحث للفترة (2015-2016) .
4. التقرير السنوي العاشر لسوق العراق للأوراق المالية 2013 .
5. التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية 2017 .
6. التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية للسنوات (2015-2016) .
7. الدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن اداء الاستدامة, مشروع النسخة الاولية الصادر عام (2016).
8. القاعدة المحاسبية رقم (10) , الافصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة عام (1998).
9. القوائم المالية للمصارف عينة البحث للفترة (2015-2016) .
10. المعيار المحاسبي الدولي الأول (AIS 1) (2001).
11. المعيار المحاسبي الدولي السادس والعشرون (AIS 26) (2001).
12. المعيار المحاسبي الدولي العاشر (AIS 10) (2001).
13. الوثيقة الختامية لمؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة عام (2012) , ريو دي جانيرو , البرازيل .

ثانياً- الكتب:

14. الانصاري , اسامة عبد الخالق ,(1995), **"الادارة المالية"**, موقع كتب عربية.
15. باطويح , محمد ,واماني بورسلي وتركي الشمري ,اتحاد الشركات الاستثمارية , (2011) ," **حوكمة الشركات** " , مكتبة افاق.
16. البلقاوي , احمد , تعريب رياض العبد الله , (2009) ," **النظرية المحاسبية** ", الطبعة العربية , دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع , عمان , الاردن .
17. الججاوي , طلال محمد علي و حيدر علي المسعودي , (2014) ," **المحاسبة المالية (المتوسطة) على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** " , الطبعة الثانية , دار الكتب موزعون-ناشرون , كربلاء , العراق .
18. الججاوي , طلال محمد علي و رافد كاظم نصيف العبيدي , (2017) ," **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها** " , الطبعة الاولى , دار الايام للنشر والتوزيع , عمان , الاردن .
19. جلال , احمد فهمي , (2016) , " **مبادئ التنظيم وادارة الاعمال** " , كلية التجارة , جامعة القاهرة .

20. حماد , طارق عبد العال , (2007) ," **ادارة المخاطر (افراد – ادارات – شركات – بنوك)**" , الدار الجامعية , اسكندرية , مصر .

21. الحيالي , وليد ناجي , (2007), " **نظرية المحاسبة** " , منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك .

22. خلفاوي, عمر بن لخضر,(2016), **"التنمية المستدامة للمنظمات جودة, بيئة, صحة وسلامة مهنية"**, الطبعة الاولى, دار الايام للنشر والتوزيع, عمان, الاردن.

23. رومانو , دوناتو , (2003) , " **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة** " , دمشق .

24. السيد , سامي , (2018) ," **النقود والبنوك والتجارة الدولية**" , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة, مصر .

25. شاهين , علي عبد الله , (2011) , " **النظرية المحاسبية اطار فكري تحليلي وتطبيقي** " , الطبعة الاولى , مكتبة افاق .

26. الشيخ , فمي مصطفى , (2008) , " **التحليل المالي** " , الطبعة الاولى , رام الله , فلسطين .

27. العامري , الحاج محمد علي ابراهيم , (2001) ," **الادارة المالية** " , وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , جامعة بغداد.

28. محمود , منصور حامد , ومجدي جمال عبدالقادر وعبدالله عبدالسلام احمد واحمد محمد ابو طالب ,(2018), **" اصول المحاسبة المالية في المشروع التجاري الفردي "** ,الطبعة الاولى , كلية التجارة , جامعة القاهرة.

29. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – اليونسكو , (2012) , **"التربية من اجل التنمية المستدامة** " , مواد للتعليم والتدريب رقم 4 .

30. هندي , منير ابراهيم , (2009) ," **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقيم الاداء : مدخل حوكمة الشركات**" , الطبعة الاولى , دار المعرفة الجامعية , اسكندرية , مصر .

31. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين , (2016) , " **المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية (IFRS)** " , ترجم عن مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية ,السعودية .

ثالثاً- البحوث والدوريات:

32. ابو غمشة , محمد كمال , (2013), " **الاستثمار في اسواق المال الخليجية ودورها في جذب الاستثمارات الاجنبية** ", مجلة بحوث اقتصادية عربية , العددان 61-62 , الصفحة (70 - 115).

33. ثابت , ثابت حسان وسيد أحمد حاج عيسى , (2017), " **دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية** ", مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية , العدد السادس , الصفحة (73 - 53).

34. الججاوي , طلال محمد علي وايمان جواد احمد الخفاجي , (2017), " **قياس مدى التزام الشركات العراقية بالإبلاغ عن الاستدامة وفق مؤشرات S&P / ISX / ESG ومعايير GRI** ", المجلة العربية للإدارة .

35. الجنابي , نبيل مهدي كاظم , امل شاكر كنكون الشيباوي , (2016), " **دور المصارف التجارية في تفعيل نشاط سوق العراق للأوراق المالية** ", مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد 19 , العدد 2, الصفحة (230 – 246)

36. الجوارين , عدنان فرحان , (2016), " **التنمية المستدامة في العراق – الواقع والتحديات** ", اوراق اقتصادية منشورة في شبكة الاقتصاديين العراقيين , العراق .

37. حسين , وليد حسين وابتهال طالب خضير وعبد الناصر علك حافظ , (2013), " **قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في اسواق الاوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين** ", مجلة دراسات محاسبية ومالية , المجلد الثامن , العدد الثاني والعشرون , الصفحة (226 - 236).

38. حليحل , جليلة عيدان وحسين صالح كريم , (2017), " **دور الحوكمة ومسؤولية مراقب الحسابات في استمرارية الوحدة الاقتصادية** ", مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية , المجلد الرابع والعشرون , العدد السابع والاربعون , الصفحة (172 - 191).

39. الحيالي , سندية مروان سلطان وليث محمد سعيد محمد الجعفر , (2009), " **دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار – دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية** ", مجلة الاقتصاد والمالية, الصفحة (26-10).

40. خليل , عبد الرحمن عادل والزين عبد الله بابكر , (2016), " **مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية – دراسة ميدانية** ", مجلة كلية التجارة العلمية جامعة النيليين , المجلد الثالث , العدد الثالث , الصفحة (27-56).

41. السيد , ناظم حسن و اياد شاكر سلطان و زينب جبار يوسف , (2009) , " **المحاسبة البيئية :الإطار المقترح للإفصاح عن المعلومات البيئية في النظام المحاسبي الموحد - دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب (مصفى البصرة)** " , مجلة التقني , المجلد 22 , العدد 5 .

42. الشحادات , محمد قاسم عبد الله وتوفيق حسن عبد الجليل , (2012), " **اثر تبني الشركات المساهمة العامة الاردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان** ", المجلة الاردنية في ادارة الاعمال , المجلد الثامن , العدد الاول , الصفحة (1-21).

43. صالح , مفتاح و معارفي فريدة , (2010), " **متطلبات كفاءة سوق الاوراق المالية دراسة لواقع اسواق الاوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها** ", مجلة الباحث , العدد السابع , الصفحة (181 - 194).

44. الطاهر , عادل البهلول حميدان وتيسير المصري ونصر صالح , (2011), " **الافصاح المحاسبي عن الاداء البيئي في الشركة الاهلية للإسمنت في ليبيا – دراسة استطلاعية** ", مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد السابع والعشرون , العدد الاول , الصفحة (441-459).

45. عبد العزيز , جعفر عثمان الشريف , (2016), " **مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية – دراسة ميدانية** ", مجلة العلوم الاقتصادية , المجلد السابع عشر , العدد الاول , الصفحة (106-121).

46. عبد المنعم , اسامة و احمد طه العجلوني , (2013), " **تقارير الاستدامة : التجسيد الحقيقي للحاكمية المؤسسية في الشركات – دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الاردنيين** ", مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد الخامس , العدد العاشر , الصفحة (153-180).

47. علاوي , خضير مجيد , (2015), " **مدى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات العراقية (دراسة تحليلية وتطبيقية على الشركات العامة العراقية)** ", مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية , المجلد السابع عشر , العدد الثاني , الصفحة (175-190).

48. عنيزة , حسين هادي وماهر ناجي علي, (2013), " **تأثير الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم دراسة تطبيقية واستطلاعية** ", مجلة الغري – النجف- للعلوم الاقتصادية والادارية , السنة التاسعة , العدد السادس والعشرون, الصفحة (153-189).

49. عياري , امال و ابو بكر خوالد , (2012), " **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية –دراسة حالة الجزائر -** ", مداخلة طرحت في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري , الجزائر .

50. فريد , حنان هارون , (2016), " **اثر الافصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للمسئولية الاجتماعية والاستدامة على دقة تنبؤ المحللين الماليين** ", مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال , المجلد الثاني , العدد الثالث , الصفحة (8-21).

51. قريشي , محمد الصغير , (2014), " **المسؤولية الاجتماعية والبيئية في القطاع المصرفي – دراسة تقييمية لمجموعة من البنوك العاملة في الجزائر** ", مجلة اداء المؤسسات الجزائرية , العدد السادس , الصفحة (39 - 56).

52. القشي , ظاهر شاهر , (2013) , **" أزمة الثقة بالإبلاغ المالي في ظل الازمة المالية العالمية : أسباب وتداعيات وحلول " ,** مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد 6 ، المجلد 2 .

53. القطاونة , ايمن سليمان , (2011), " **مدى توافر ابعاد خصائص الحاكمية المؤسسية ,واثرها في دافعية العمل في البنوك التجارية العاملة في الاردن** ", مجلة دراسات العلوم الادارية , المجلد الثامن والثلاثون , العدد الاول , الصفحة (76 - 102).

54. قندح , عدلي , (2013), " **تعزيز نزاهة قطاع الاعمال في الاردن دور القطاعين الحكومي والخاص** ", حلقة نقاشية تنظمها هيئة مكافحة الفساد بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية OECD , عمان , الاردن .

55. مارق , سعد محمد , (2009), " **قياس مستوى الافصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية** ", مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة , المجلد الثالث والعشرون , العدد الاول , الصفحة (131 - 173).

56. محمد , عمر السر الحسن و حسام عيسى خليلو , (2015) , **"دراسة تحليلية للعلاقة بين اليات حوكمة الشركات وتحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف دراسة ميدانية على المصارف التجارية السودانية "** , مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية , سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد 37 , العدد 2 .

57. محمد , كمال احمد يوسف, (2017), " **المراجعة الداخلية ودورها في ادارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات بالمصارف بالسودان – دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية بالسودان** ", مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية , المجلد الرابع والعشرون , العدد السابع والاربعون , الصفحة (42 - 54).

58. محمود , بكر ابراهيم , (2017)," **انعكاس العلاقة التكاملية بين معايير تقنية الحيود السداسي (Six Segma) وعناصر الرقابة الداخلية وفق اطار (coso) على تحسين جودة اداء الوحدات الاقتصادية** ", مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية , المجلد الرابع والعشرون , العدد السابع والاربعون , الصفحة (155 - 171).

59. محمود , جمام واميرة دباش , (2017), " **اثر عدالة الافصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية - دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر** ", المجلة العربية في العلوم الانسانية و الاجتماعية , السنة التاسعة , العدد 26 مارس 2017.

60. النعيمات , سعيد مخلد وفارس جميل الصوفي , (2011), " **دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الاردن** ", مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد الثامن والعشرون , الصفحة (303-330).

61. هاتف , مجيد عبد الحسين , (2006), " **ادراك المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية العراقية والافصاح عنها في التقارير المالية الخارجية - دراسة ميدانية** ", مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية , المجلد الثامن , العدد الرابع , الصفحة (171-202).

62. يعقوب , فيحاء عبد الله وفرقد فيصل جدعان الغانمي , (2010), " **اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل (دراسة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب)** ", مجلة الدراسات المحاسبية والمالية, الصفحة (175-190).

رابعاً ـ الرسائل والأطاريح الجامعية :

63. ابراهيم , افاق ذنون , (2016), " **نموذج محاسبي للإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار ـ دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التجارة جامعة المنصورة في علوم في المحاسبة، جامعة المنصورة ـ كلية التجارة , مصر .

64. ابو حمام , ماجد اسماعيل , (2009), " **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التجارة الجامعة الاسلامية في علوم في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الاسلامية ـ كلية التجارة غزة , فلسطين .

65. الاهدل , عبد السلام سليمان قاسم , (2016), " **دور مراقب الحسابات في مراجعة المخاطر السوقية – دراسة نظرية تطبيقية** ", اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التجارة جامعة اسيوط في فلسفة في محاسبة ، جامعة اسيوط كلية التجارة , مصر .

66. بن عويدة , نجوى , (2013), " **أثر مستوى الافصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الازمة المالية في القطاع المصرفي الاردني – دراسة ميدانية على البنوك التجارية الاردنية** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خضير بسكرة في علوم في مالية وحوكمة مؤسسات ، جامعة محمد خضير بسكرة ـ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر .

67. حبيب , خالد صبحي , (2011), " **مدى ادراك المصارف لأهمية المحاسبة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التجارة الجامعة الاسلامية ـ غزة في علوم في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الاسلامية ـ كلية التجارة , فلسطين.

68. الحميري , حنان عبد الامير عمران , (2017), " **تكييف النظام المحاسبي الموحد للبلديات للإفصاح عن المعلومات البيئية ـ دراسة تطبيقية في مديرية بلدية كربلاء** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد جامعة كربلاء في علوم في المحاسبة ، جامعة كربلاء ـ كلية الادارة والاقتصاد , العراق .

69. الحياري , عمر يوسف عبد الله , (2017), " **اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة في سوق عمان المالي** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الاعمال جامعة الشرق الاوسط في علوم في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط ـ كلية الاعمال , الاردن .

70. الخفاجي , ايمان جواد , (2018) , " **قياس اداء الشركات المساهمة وفق مؤشر S&P / ISX / ESG وفحص مدى التزامها بالابلاغ عن الاستدامة لتطبيق معايير GRI** " , رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء في علوم في محاسبة , جامعة كربلاء , العراق .

71. زيد , حياة , (2015), " **دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالاسهم – دراسة تطبيقية في عينة من اسواق المال العربية (الاردن , السعودية , وفلسطين** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خضير-بسكرة في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خضير-بسكرة ـ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر .

72. سبسبي , مصطفى يوسف , (2011), " **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات ـ دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص**", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد جامعة حلب في علوم في المحاسبة ، جامعة حلب ـ كلية الاقتصاد , سوريا .

73. السليطي , عبد الله محمد , (2009), " **مدى التزام البنوك التجارية العاملة في مملكة البحرين بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البيانات المالية** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الاعمال جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا في علوم في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ـ كلية الاعمال , الاردن.

74. السيد , محمد فوزي محمد , (2015), " **اثر المراجعة الداخلية للاستدامة على قيمة الشركة في ظل الافصاح عنها وبدائل اسناد دورها كوظيفة دراسة ميدانية وتجريبية** ", اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التجارة جامعة الاسكندرية في فلسفة في محاسبة ، جامعة الاسكندرية كلية التجارة , مصر .

75. صالح , موسى محمد عبد الله , (2015), " **الوعي البيئي ودوره في تطبيق الافصاح المحاسبي البيئي في الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة واثره على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي** ", اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية ادارة الاعمال جامعة الجنان في فلسفة في المحاسبة ، جامعة الجنان كلية ادارة الاعمال , لبنان .

76. عبد الرحمن , العايب , (2011), " **التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** ", اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس- سطيف- في علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس –سطيف- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , الجزائر .

77. عبد الرحيم , جمال كامل محمد , (2015), " **قياس اثر تطبيق المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة في ضبط الاداء المالي مع دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة** ", اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التجارة جامعة قناة السويس في علوم في المحاسبة ، جامعة السويس - كلية التجارة , مصر .

78. العجمي , مناع فهيد علي , (2011), " **أثر الازمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت : الأسباب , والتداعيات , والحلول** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الاعمال جامعة الشرق الاوسط في علوم في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط - كلية الاعمال , الاردن.

79. العكر , معتز برهان جميل , (2010), " **أثر مستوى الافصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الازمة المالية في القطاع المصرفي الاردني – دراسة ميدانية على البنوك التجارية الاردنية** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الاعمال جامعة الشرق الاوسط في علوم في المحاسبة ، جامعة الشرق الاوسط - كلية الاعمال , الاردن.

80. علي , باسم رشيد , (2017), " **أطار مقترح لمراجعة الانشطة البيئية واثره على قيمة المنشأة - دراسة تطبيقية في منشآت الاعمال العراقية** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التجارة جامعة المنصورة في علوم في المحاسبة، جامعة المنصورة - كلية التجارة , مصر .

81. العودات , انس ابراهيم سالم , (2015) , " **أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج (Tobin's Q)دراسة اختبارية على البنوك التجارية الاردنية2014 - 2009** " , رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاعمال في علوم في المحاسبة جامعة الشرق الاوسط , الاردن.

82. العودات , انس ابراهيم سالم , (2015), " **اثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الاردنية وفقاً لنموذج Tobin's Q – دراسة اختبارية على البنوك التجارية الاردنية 2009-2014** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الاعمال جامعة الشرق الاوسط في علوم في المحاسبة ، جامعة الشرق الاوسط - كلية الاعمال , الاردن .

83. الفياض , اياد عادل عبد الحسن , (2013), " **تقويم تطبيقات وظيفتي القياس والافصاح المحاسبي في المصارف العراقية الخاصة على وفق متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد جامعة الكوفة في علوم في المحاسبة ، جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد , العراق .

84. القصاص , خالد احمد , (2014), " **استخدام مبدأ سيجما ستة (six sigma) في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الفلسطينية** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة الازهر في علوم في محاسبة ، جامعة الازهر كلية الاقتصاد والعلوم الادارية غزة , فلسطين.

85. الكامل , بالعيد محمد , (2011), " **دور الافصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية اكثر فائدة لمستخدميها (دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر عن طريق الاستبيان)** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية جامعة قاصدي مرباح – ورقلة في علوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية, الجزائر .

86. الكحلوت, خالد محمود , (2005), " **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التجارة الجامعة الاسلامية في علوم المحاسبة والتمويل ، الجامعة الاسلامية كلية التجارة – غزة , فلسطين .

87. كعوان , سليمان , (2016) , " **دور الطاقات البديلة في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر**" , أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في تخصص العلوم الاقتصادية جامعة بادي مختار عنابة, الجزائر.

88. لايقة , رولا كاسر , (2007), " **القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار – دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد جامعة تشرين في علوم في المحاسبة المصرفية ، جامعة تشرين - كلية الاقتصاد , سوريا .

89. مقدم وطراد , الهام وهناء, (2016), " **اثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل – دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة العربي التبسي في علوم في تجارية ، جامعة العربي التبسي - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , الجزائر .

90. وهيبة , مقدم , (2014), " **تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري** ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران في علوم التسيير، جامعة وهران - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر .

91. ياسمينة , زرنوخ , (2006) , " **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة تقييمية** " , رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في علوم في الاقتصاد , الجزائر .

92. ياسين , عبيدات , (2012) , " **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل – دراسة حال منطقة افريقيا جنوب الصحراء**" , رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير في تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس سطيف, الجزائر.

Foreign References

First: Books

1. A. Rashad Abdel-khalik, (2014), " **ACCOUNTING FOR RISK, HEDGING, AND COMPLEX CONTRACTS"** ,university of Illinois.

2. Alexey KALININ, Natalia Zaitseva, Kamila Novak and Anna Firsova**,(2016), " SUSTAINABLE RUSSIA: A GUIDE FOR MULTINATIONAL CORPORATIONS" ,** Moscow School of Management SKOLKOVO ,Institute for Emerging Market Studies ,Sustainable Business Lab.

3. Barbara Casu, Claudia Girardone and Philip Molyneux, (2015),**"Introdiction to Banking "** ,Second edition, Pearson Education Limited.

4. Emanuel Camilleri , Roxanne Camilleri**,(2017)," ACCOUNTING FOR FINANCIAL INSTRUMENTS A Guide to Valuation and Risk Management" ,** Routledge **.**

5. Eugene F. Brigham, Joel F. Houston,(2007)," **Fundamentals of Financial Management**", Eleventh Edition.

6. FRED PHILLIPS, ROBERT LIBBY, PATRICIA A. LIBBY,(2016),**"FINANCIAL ACCOUNTING**", fifth edition.

7. Fred r. David, Forest r. David,(2017**)," Strategic Management concepts and cases",** Sixteenth edition.

8. Gareth R. Jones,(2013),"**Organizational Theory, Design, and Change ",** seventeen edition.

9. Kieso Donald ,Jerry J.Weygandt and Terry D.Warfield,(2016),"**INTERMEDIATE ACCOUNTING**", Wiley Binder Version, .

10. Kimio Uno,(1995)," **Environmental Options: Accounting for Sustainability",** Springer Science,Business Media Dordrecht.

11. Marcy Murninghan,(2013)," **Redefining Materiality II: Why it Matters, Who's Involved, and What It Means for Corporate Leaders and Boards ".**

12. Stefan Schaltegger, Martin Bennett , Roger Burritt, (2006), " **SUSTAINABILITYACCOUNTING AND REPORTING** ", Springer , The Netherlands.

13. Walter Aerts,Peter Walton,(2013)," **Global Financial Accounting And Reporting Principles And Analysis** " , Third Edition .

14. Wim Bartels, Teresa Fogelberg,(2016)," **Carrots Sticks : Global trends in sustainability eporting regulation and policy",** University of Stellenbosch Business School.

Second: Periodicals

15. Abdul Kaium Masud, Seong Mi Bae and Jong Dae Kim,(2017), **" Analysis of Environmental Accounting and Reporting Practices of Listed Banking Companies in Bangladesh"** , Sustainability / journal.

16. Adama Combey,Apélété Togbenou,(2017), " **The Bank Sector Performance and Macroeconomics Environment: Empirical Evidence in Togo ",** International Journal of Economics and Finance, Canadian Center of Science and Education.

17. Aisyah Farisa Caesaria,B. Basuki,(2017), " **The study of sustainability report disclosure aspects and their impact on the companies' performance** **",** SHS Web of Conferences.

18. Ajay Shukla, Vishakha Waikar,(2016), " **Sustainable development & sustainability reporting practices in India ",** CnR's International Journal of Social & Scientific Research, India .

19. Amina E. Sobhy, Ehab K. A. Mohamed, Mostaq M. Hussain,(2016) , " **Corporate Governance and Bank Performance :Experience with Ten Asian Countries " ,** At SSRN.

20. ANA KUNDID NOVOKMET, ANDRIJANA ROGOŠIĆ,(2016),"**Bank sustainability reporting within the GRI - G4 framework"**, Stowarzyszenie Księgowych.

21. Anet Magdalena Smit , Ms Elizabeth J. Bierman , (2017) , " **An evaluation of the reporting on ethics and integrity of selected listed motor vehicle companies** " , African Journal of Business Ethics, p(82-102).

22. Angus Yip, Nancy Bocken , (2017) ," **Sustainable Business Model Archetypes for the Banking Industry**" , Journal of Cleaner Production.

23. Bâc Dorin Paul,(2008)," **A HISTORY OF THE CONCEPT OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT: LITERATURE REVIEW",** University of Oradea.

24. Barbara Turley-McIntyre, Ashleigh Marchl, Brenda Stasuik,(2016**)," SUSTAINABI L I TY REPORT ING IN CANADA' S FINANCIAL INSTITUTIONS",** JOURNAL OF CO-OPERATIVE ACCOUNTING AND REPORTING, VOLUME 4, ISSUE 1.

25. Belen Fernandez-Feijoo, Silvia Romero, Silvia Ruiz ,(2012),"**Transparent Information System for Sustainability. A Sectoral Analysis**", at ScienceDirect.

26. Cemal Zehir, Fadime Çınar, Halil Şengül ,(2016)," **Role Of Stakeholder Participation Between Transparency And Qualitative And Quantitive Performance Relations: An Application At Hospital Managements ",** 5th International Conference on Leadership, Technology, Innovation and Business Management**,** at ScienceDirect.

27. CYNTHIA CLARK WILLIAMS,(2005)," **Trust Diffusion: The Effect of Interpersonal Trust on Structure, Function, and Organizational Transparency",** BUSINESS & SOCIETY, Boston University.

28. Deger Alper, Adem Anbar , (2011) , **" Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Turkey**", Business and Economics Research Journal.

29. Dubravka Krivačić, Sandra Janković,(2017)," **Managerial Attitudes on Environmental Reporting: Evidence from Croatia ",** Journal of Environmental Accounting and Management.

30. Ella Mae Matsumura**, Rachna Prakash and Sandra C. Vera-Muñoz, (2017) , " To Disclose or Not to Disclose Climate-Change Risk in Form 10-K: Does Materiality Lie in the Eyes of the Beholder? ",** at SSRN**.**

31. Fadi Mohammed Alshannag , Mohamad Yazis Ali Basah , Khairil Faizal Khairi,**(2016)," THE LEVEL OF CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY DISCLOSURE IN JORDAN " ,** International Journal of Accounting Research .

32. Fahad Sulaiman. M. Alnafea,(2014)," **Developing the Conceptual Framework of Sustainability Accounting Reporting: Field Study in Saudi Commercial Banking Sector",** Global Journal of Management and Business Research, Volume 14 Issue 4 Version 1.0.

33. Frank Gigler, Thomas Hemmer,(2003)," **On the Value of Transparency in Agencies with Renegotiation",** University of Minnesota**.**

34. Haitham Nobanee, NejlaEllili ,(2015)," **Corporate sustainability disclosure in annual reports: Evidence from UAE banks: Islamic versus conventional** ", Elsevier,at ScienceDirect.

35. Lujie Chen , Andreas Feldmann, OuTang ,(2015), " **The relationship between disclosures of corporate social performance and financial performance : Evidences from GRI reports in manufacturing industry** ", international journal of production economics ,Sweden .

36. Mah'd Al-jabali , Haider Mohammad Ali Bni Ata, (2014), " **Problems of Disclosure of Accounting Information in the Lists:Financial Speculation in Companies",** International Journal of Economics and Finance, Canadian Center of Science and Education.

37. Manju Jayakumar, Rudra P. Pradhan, Saurav Dash, Rana P. Maradana, Kunal Gaurav,(2017)," **Banking Competition, Banking Stability, and Economic Growth: Are Feedback Effects at Work?**", Journal of Economics and Business, Elsevier.

38. Peter Seele,(2016**)," Digitally unified reporting: how XBRL-based real-time transparency helps in combining integrated sustainability reporting and performance control",** Journal of Cleaner Production .

39. Ritesh Shrestha,(2016)," **The impact of credit risk management on profitability: Evidence from Nepalese commercial banks "** , At SSRN.

40. Roman Horváth , Dan Vaˇsk**, (2015)," Central bank transparency and financial stability**", Journal of Financial Stability, at ScienceDirect .

41. S.Gayathri,(2015)**," A COMPARATIVE STUDY OF THE CORPORATE GOVERNANCE PRACTICES OF SELECTED PUBLIC AND PRIVATE SECTOR COMMERCIAL BANKS IN INDIA" ,** International Journal of Business and Administration Research Review, Vol. 1, Issue.12, Page 114.

42. Samuel Petros Sebhatu,(2008)," **Sustainability Performance Measurement for sustainable organizations: beyond compliance and reporting** ", Service Research Centre, Karlstad University, Karlstad, Sweden.

43. Shahal Sayed , Imran Riaz Malik, Mukhtar Ahmed and Mukhtiar Ali,(2017)," **Does Corporate Social Responsibility Improve The Firm's Financial Performance: A Theoretical Prespective of Agency and Stakeholder Theory by Financial Sector of Pakistan " ,** At SSRN **.**

44. Stefan Schaltegger, Florian Lüdeke-Freund , Erik G. Hansen,(2012)," **Business Cases for Sustainability The Role of Business Model Innovation for Corporate Sustainability**", at SSRN.

45. Sumaiya Akhter,(2017)," **Sustainability Reporting Practices: Evidence from Bangladesh** ", International Journal of Accounting and Financial Reporting ,Macrothink Institute.

46. T. Ong, H. G. Djajadikerta,(2017)," **Impact of corporate governance on sustainability reporting: Empirical study in the Australian resources industry** ",School of Business and Law, Edith Cowan University, Australia ,at SSRN..

47. Tara Vishwanath , Daniel Kaufmann**,(2001)" Toward Transparency: New Approaches and Their Application to Financial Markets "**, The World Bank Research Observer.

48. Uwaoma Ironkwe, Ordu Promise,(2016),"**Environmental Reporting in the Oil and Gas Industry in Nigeria "**, International Journal of Research in Business Studies and Management**.**

49. Yizhe Dong , MichaelFirth, WenxuanHou and WeiweiYang ,(2015)," **Evaluating the performance of Chinese commercial banks: A comparative analysis of different types of banks** " , European Journal of Operational Research.

50. Zahari Abu Bakar , Noorulsadiqin Azbiya Yaacob and Zulkifli Mohamed Udin,(2015),"**The Effect of Business Continuity Management Factors on Organizational Performance: A Conceptual Framework**", International Journal of Economics and Financial.

Third: Thesis's and Dissertations

51. ABDURAFIU OLAIYA NOAH,(2017**)," Accounting for the environment: The Accountability of the Nigerian Cement Industry" ,** Doctor Thesis, ESSEX BUSINESS SCHOOL, UNIVERSITY OF ESSEX, UNITED KINGDOM .

52. Anne Kihlström ,Klara-Lotta Larsson,(2015),"**Integrating Sustainability A study of consultants' translation of the Integrated Reporting framework in a Swedish context ",** Master Thesis ,Department of Business Studies ,Uppsala University.

53. Danyelle Lynne Phelps,(2016)," **Analysis of Materiality Assessment Methods**", Master thesis, Duke University.

54. Dlamini , (2010), **"The banking sector's response to environmental sustainability "**,MBA Thesis, Gordon Institute of Business Science, University of Pretoria, Pretoria.

55. Engvall Martina , Pettersson Emma, (2016) , **" A Study of Environmental Disclosures in the European Oil and Gas Industry With Reference to the Global Reporting Initiative** *"* , Master thesis, Jönköping International Business School.

56. George Amankwah ,Harrison Viyu Abonge,(2011)," **Investigating Environmental, Social and Governance (ESG) considerations in Venture Capital & Private Equity firms A study in US and UK venture capital industry " ,** Master thesis, Umeå School of Business.

57. Jan Whittington ,Joaquin Herranz Jr ,(2014), "**Moving Forward towards Sustainability:Contributions of the Living Building Challenge to Triple Bottom Line Reporting** " , Master Thesis,Urban Design and Planning,University of Washington.

58. MJ Botha, (2015), " **An analysis of water-related sustainability disclosure of Socially Responsible Investment-indexed JSE-listed companies**", Master Thesis, North-West University .

59. Nabin Aryal,(2017), " **MATERIALITY ASSESSMENT IN SUSTAINABILITY REPORTING: CASE STUDY OF THE AIRLINE INDUSTRY** ", Master thesis , Jyväskylä University School Of Business and Economics .

60. Natallia Pinchuk,(2011), " **Corporate Sustainability Assessment Methodology** " , Master thesis, the Massachusetts Institute of Technology.

61. Pettersson, Emma , Engvall, Martina , (2016)," **A Study of Environmental Disclosures in the European Oil and Gas Industry With Reference to the Global Reporting Initiative** ", Master Thesis, Jönköping International Business School.

62. Siew Hoon Ong,(2016), **" Measuring the quality and identifying influencing factors of sustainability reporting:Evidence from the resources industry in Australia ",** Doctor Thesis**,** Edith Cowan University**.**

63. Tristan Schiehlé , Jonas Wallin,(2014), **" The reporting on sustainability performance indicators ",** Master thesis , Umeå School of Business and Economics .

64. Valerie Sydry,(2017)," **Integrated Reporting as an Internal Mechanism for Organizational Change** ", Master thesis, Global Business and Sustainability , Rotterdam School of Management.

65. Wisuttorn Jitaree**,** (2015), **" Corporate social responsibility disclosure and financial performance: evidence from ftailand ",** Doctor Thesis,SCHOOL OF ACCOUNTING, ECONOMICS AND FINANCE, University of Wollongong.

Fourth: Others & Internet

66. Environmental Option : Accounting for Sustainability Springer ,Science Business & Media (1995).

67. G20/OECD Principles of Corporate Governance,(2015),OECD Report to G20 Finance Ministers and Central Bank Governors, Ankara, Turkey.

68. http://www.isx-iq.net

69. https://ar.wikipedia.org/wiki/

70. https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Sustainable_development.svg

71. https://www.hbs.edu/about/video.aspx?v=1_slaoy49u ,Harvard Business School

72. Industry-Based Standards to Guide Disclosure and Action on Material Sustainability Information, SUSTAINABILITY ACCOUNTING STANDARDS BOARD (SASB) , (2016) .

73. OECD Principles of Corporate Governance,(2004) .

74. SASB CONCEPTUAL FRAMEWORK, SUSTAINABILITY ACCOUNTING STANDARDS BOARD (SASB) , (2017) .

75. SASB RULES OF PROCEDURE , SUSTAINABILITY ACCOUNTING STANDARDS BOARD (SASB) , (2017) .

76. Standard & Poor's Corporate Governance Scores and Evaluations ,Criteria, Methodology And Definitions (2004) .

77. Standard & Poor's Corporate Governance Scores and Evaluations,(2004), the McGraw-Hill Companies, U.S.A.

78. Sustainable Industry Classificaton System™ (SICS™) #FN0101, SUSTAINABILITY ACCOUNTING STANDARDS BOARD (SASB) , (2014) .

79. The Role of Financial Institutions In Achieving Sustainable Development , (1997), Report to the European Commission By Delphi International LTD in Association with Ecologic GMBH.

80. www.almaany.com

81. www.sasb.org

82. www.sasb.org \ Sustainable Industry Classification System (SICS ™)

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة _ الدراسات العليا

ملحق (1)

م/ استبانة (Questionnaire)

المعتمدة لأغراض البحث العلمي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نضع بين أيديكم هذه الاستبانة وهي جزء من متطلبات شهادة (الماجستير) علوم في المحاسبة والموسومة

(توظيف معايير محاسبة الاستدامة " معيار FNO101 المصارف التجارية " لتحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين)

بحث تطبيقي في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

نظراً لما تتمتعون به من خبرة علمية وعملية وموضوعية متميزة ، يرجى تفضلكم بالإجابة الدقيقة على فقرات الاستبانة خدمةً للبحث العلمي والمسيرة العلمية والارتقاء بالنظم المحاسبية في المصارف التجارية في العراق .

شاكرين حسن تعاونكم ... وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحث _ الطالب
حسن عبدالكريم الابراهيمي

المشرف
أ.م. د أسعد محمد علي العواد [1]

[1] رئيس قسم المحاسبة جامعة كربلاء

اولاً : معلومات عامة

1- المصرف والمنصب و القسم الذي يعمل به مالئ الاستمارة :

اسم المصرف التجاري	المنصب	القسم

2- الجنس :

ذكر		انثى	

3- العمر :

	سنة

4- المؤهل العلمي :

دكتوراه او ما يعادلها	ماجستير	دبلوم عال	بكالوريوس	اخرى (تذكر رجاءاً)

5- التخصص الاكاديمي :

محاسبة	علوم مالية ومصرفية	ادارة اعمال	اقتصاد	اخرى (تذكر رجاءاً)

6- العنوان الوظيفي :

محاسب	مدقق	اخرى (تذكر رجاءاً)

7- سنوات الخبرة :

اقل من 5 سنوات	5-10 سنوات	11-15 سنة	16-20 سنة	21 سنة فاكثر

8- عدد الدورات التدريبية داخل العراق :

الدورات المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية	الدورات المتعلقة بالاستدامة	الدورات المتعلقة بتطوير المهارات المصرفية والتكنولوجية	اخرى (تذكر رجاءاً)

9- عدد الدورات التدريبية خارج العراق :

الدورات المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية	الدورات المتعلقة بالاستدامة	الدورات المتعلقة بتطوير المهارات المصرفية والتكنولوجية	اخرى (تذكر رجاءاً)

تعريف بعض المصطلحات المتعلقة بالبحث :-

مجلس معايير محاسبة الاستدامة (Sustainability Accounting Standards Board (SASB " منظمة مستقلة لا تهدف الى الربحية وظيفتها الاساسية اصدار ونشر وتطوير المعايير الخاصة بالإبلاغ عن الاستدامة بما يتلاءم مع متطلبات عمل المجلس ، يقوم بوضع المعايير لأكثر من (79) صناعة في (11) قطاع تضم مجموعة من الخبراء والاكاديميين والعاملين المتخصصين في قضايا الاستدامة "

معيار (FNO 101) [2] :- معيار محاسبة الاستدامة للمصارف التجارية تم اصداره من قبل مجلس معايير محاسبة الاستدامة والذي يمكن استخدامه من قبل المصارف التجارية المدرجة في سوق الاوراق المالية للافصاح عن قضايا الاستدامة وفق مقاييس كمية حيث يمكن الاستفادة منه سواء من قبل المستثمرين او المصارف او الجمهور . اذ يعترف SASB بأن المقاييس الكمية مهمة لتحليل الإفصاح لديها ويوصي بأن تقوم المصارف بالإفصاح عن أي بيانات للأعمال الأساسية التي يمكن أن تساعد في التقييم الدقيق للإيرادات والارباح قبل الفوائد والضرائب والاندثار ، ويمكن أن تشمل هذه البيانات التي يطلق عليها " مقاييس النشاط " بيانات كمية مثل (إجمالي عدد الموظفين أو كمية المنتجات المنتجة أو الخدمات المقدمة أو عدد الابنية أو عدد العملاء وغيرها) .

- **تعرف الموجودات من المستوى الثالث** بأنها الموجودات التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة وانما من خلال أسعار السوق المشابهة لها ولا يمكن حساب القيم العادلة إلا باستخدام التقديرات أو حدود القيمة المعدلة حسب المخاطر.
- **يتم تعريف الموجودات من المستوى الاول** على أنها الموجودات التي توجد فيها أسعار مدرجة غير معدلة في أسواق نشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة التي يكون لدى المصارف القدرة على الوصول إليها في تاريخ الاستحقاق .
- **يتم تعريف الموجودات من المستوى الثاني** على أنها الموجودات التي لا يوجد لها سعر مدرج، ولكن يمكن ملاحظة سعرها بشكل مباشر أو غير مباشر. إذا كان للأصل أو الالتزام فترة محددة تعاقدية .
- تقوم المصارف بحساب LCR **(نسبة تغطية السيولة او كفاية راس المال)** على النحو الاتي : مخزون الموجودات ذات السيولة عالية الجودة (HQLA) / إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة على مدى 30 يوما تقويمي .
- تحسب المصارف صافي تعرضها لمشتقات الائتمان المكتشفة من خلال الحد الأقصى للمدفوعات الاسمية للمشتقات الائتمانية المكتشفة ناقصا الحد الأقصى للمدفوعات الاسمية للمشتقات الائتمانية المشتراة على نفس الأسماء المجهزة .
- يجب على المصارف حساب الانحراف والتفلطح للأرباح وخسائر التداول باستخدام الطرق الإحصائية القياسية باستثناء الأرباح والخسائر.
- **الانحراف** هو مقياس إحصائي لعدم التماثل في التوزيع الطبيعي في مجموعة من البيانات. يمكن أن يكون الانحراف "سلبيا" أو "إيجابيا"، اعتمادا على ما إذا كانت نقاط البيانات منحرفة إلى اليسار (الانحراف السلبي) أو إلى اليمين (الانحراف الموجب) لمتوسط البيانات.
- **التفلطح** هو مقياس إحصائي يظهر ما إذا كانت نقاط البيانات تتركز بالقرب من المتوسط أو نحو نهايات التوزيع (بالمقارنة مع التوزيع الطبيعي).
- **يعرف إدماج ESG :** (**E** تعني العوامل البيئية والاقتصادية ولكن ضمن هذا البحث سيتم التركيز على العوامل البيئية و**S** تعني العوامل الاجتماعية و **G** تعني الحوكمة) بأنها دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة حول مجموعة الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المصارف لصنع القرارات المتعلقة بالقروض وتمويل المشاريع .
- تعرف **القروض تحت مسمى الاستدامة** أو تمويل المشاريع :- بأنه القرض الذي يحدد الأولويات ويشجع المصارف او المشاريع التي تعالج قضايا الاستدامة الرئيسية (مثل تغير المناخ أو الزراعة المستدامة). ومن الأمثلة على هذا النوع (القروض الموجهة إلى شركات منخفضة الكربون التي تركز على كفاءة استخدام الطاقة أو شركات مستدامة تركز على الزراعة أو تمويل مشاريع المباني الخضراء أو الطاقة المتجددة أو مشاريع كفاءة الطاقة) .
- **تسمى القروض بالأثر** (الذي يسمى ايضا بالقرض المجتمعي) بالقروض التي تمول المشاريع الاجتماعية التي تسعى إلى توليد أثر اجتماعي إيجابي قابل للقياس إلى جانب العوائد المالية. وقد يشمل هذا النوع من القروض أو تمويل المشاريع إقراض الإسكان أو توصيل المياه في المناطق الريفية أو دعم التعليم الابتدائي .
- نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول . **ويمكن توضيحها من خلال الملاحظات الاتية :**

1. تلخص المصارف خسائر القروض الفعلية والمخططة حسب نوع القرض .

[2] **(FNO) :** مختصر للمنظمات المالية Financial organizations .

2. تلخص المصارف الخسائر المخططة والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب .
3. تلخص المصارف نسب رأس المال الفعلية في نهاية فترة الابلاغ ونسب رأس المال المخطط .
4. تصف المصارف أهم العوامل التي تدفعها للتغيرات في نسب رأس المال التنظيمي .

- أنواع الخسائر (مثل التغيرات التي طرأت على القروض النقدية المشروطة ، الإخفاقات في سداد القروض ، انخفاض نشوء الرهون العقارية) .

ثانياً . الاسئلة : يرجى التفضل بوضع اشارة (√) امام الاجابة المناسبة .

ان توظيف معايير محاسبة الاستدامة (معيار FNO101) المصارف التجارية يسهم في تحسين الافصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين من خلال متطلبات الابلاغ عن مواضيع الاستدامة المتعلقة بالمعيار والتي يمكن توضيحها كالاتي:

ت	العبارات	مدى الموافقة				
	مواضيع الاستدامة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
اولاً	متطلبات الادراج المالي والطاقة الاستيعابية					
1	الابلاغ عن (النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات) يسهم في : • تحسين الافصاح .					
	• تحقيق الشفافية .					
	• تعزيز ثقة المستثمرين .					
2	الابلاغ عن (النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية) يسهم في : • تحسين الافصاح .					
	• تحقيق الشفافية .					
	• تعزيز ثقة المستثمرين .					
3	الابلاغ عن (عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة) يسهم في : • تحسين الافصاح .					
	• تحقيق الشفافية .					
	• تعزيز ثقة المستثمرين .					
4	الابلاغ عن (نسب القروض الى اجمالي الودائع لغرض) : (1) الاقراض المحلي الاجمالي . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية . يسهم في : • تحسين الافصاح .					
	• تحقيق الشفافية .					
	• تعزيز ثقة المستثمرين .					

5	الابلاغ عن (معدلات التخلف عن السداد من) (1) القروض المحلية . (2) قطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفية وغير المغطاة) يسهم في : • تحسين الافصاح .					
	• تحقيق الشفافية .					
	• تعزيز ثقة المستثمرين .					
ثانياً	خصوصية العملاء و الأمن الالكتروني للبيانات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
6	الابلاغ عن (عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها) يسهم في : • تحسين الافصاح .					
	• تحقيق الشفافية .					
	• تعزيز ثقة المستثمرين .					
7	الابلاغ عن (مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات) يسهم في : • تحسين الافصاح .					
	• تحقيق الشفافية .					
	• تعزيز ثقة المستثمرين .					
ثالثاً	إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
8	الابلاغ عن (مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات) يسهم في : • تحسين الافصاح .					
	• تحقيق الشفافية .					
	• تعزيز ثقة المستثمرين .					
9	الابلاغ عن (عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون من خلال نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها) يسهم في : • تحسين الافصاح .					
	• تحقيق الشفافية .					
	• تعزيز ثقة المستثمرين .					

رابعاً	إدارة المخاطر النظامية	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
10	الابلاغ عن (نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة) وهي : (1) خسائر القروض . (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب. (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من المستوى الاول . (4) نسبة رأس المال من المستوى الاول . (5) إجمالي المخاطر على اساس نسبة راس المال . (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول . يسهم في : • تحسين الافصاح .					
	• تحقيق الشفافية .					
	• تعزيز ثقة المستثمرين .					
11	الابلاغ عن (بازل 3 نسبة السيولة المغطاة " LCR ") يسهم في : • تحسين الافصاح .					
	• تحقيق الشفافية .					
	• تعزيز ثقة المستثمرين .					
12	الابلاغ عن (صافي المشتقات الدائنة المكتشفة) يسهم في : • تحسسين الافصاح .					
	• تحقيق الشفافية .					
	• تعزيز ثقة المستثمرين .					
13	الابلاغ عن (موجودات المستوى الثالث) من : (1) القيمة الإجمالية . (2) النسبة المئوية من إجمالي الموجودات . يسهم في : • تحسين الافصاح .					
	• تحقيق الشفافية .					
	• تعزيز ثقة المستثمرين .					
14	الابلاغ عن (الانحراف والتفلطح من إيرادات المتاجرة) يسهم في : • تحسين الافصاح .					

	• تحقيق الشفافية .					
	• تعزيز ثقة المستثمرين .					
خامساً	دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
15	الابلاغ عن (مناقشة الادارة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG في عملية الإقراض) يسهم في : • تحسين الافصاح .					
	• تحقيق الشفافية .					
	• تعزيز ثقة المستثمرين .					
16	الابلاغ عن (مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة) يسهم في : • تحسين الافصاح .					
	• تحقيق الشفافية .					
	• تعزيز ثقة المستثمرين .					
17	الابلاغ عن (مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية) :- (1) تكامل عوامل (ESG) . (2) القروض أو التمويل تحت مسمى الاستدامة . (3) الفرز (الاستبعاد، الاندماج) . (4) الاثر او التمويل المجتمعي . يسهم في : • تحسين الافصاح .					
	• تحقيق الشفافية .					
	• تعزيز ثقة المستثمرين .					
18	الابلاغ عن (إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الاتية : الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات والمرافق العامة) يسهم في : • تحسين الافصاح .					
	• تحقيق الشفافية .					
	• تعزيز ثقة المستثمرين .					

الملحق (2)

أسماء الخبراء المحكمين

ت	اسم المحكم	اللقب العلمي	موقع العمل
.1	د. رياض العبد الله	استاذ	جامعة اليرموك عمان \ الاردن
.2	د. طلال محمد علي الجحاوي	أستاذ	جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة
.3	د. حيدر علي جراد المسعودي	استاذ	جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة
.4	د. صلاح مهدي الكواز	أستاذ	جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة
.5	د. عبد الخالق الراوي	استاذ	جامعة الاسراء عمان \ الاردن
.6	د. نزار البلداوي	استاذ	كلية الرافدين الجامعة
.7	د. محمد الشجيري	استاذ	كلية الادارة والاقتصاد \ الجامعة العراقية
.8	د. صفاء العاني	استاذ	كلية الادارة والاقتصاد \ جامعة بغداد
.9	د. حسام الدين الخداش	استاذ	الجامعة الهاشمية عمان \ الاردن
.10	د. قاسم الحبيطي	استاذ	كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل
.11	د. عبد الناصر نور	استاذ	كلية الاعمال – جامعة عمان الاهلية عمان \ الاردن
.12	د. علي ابراهيم	أستاذ مساعد	جامعة طرطوس / سوريا كلية الاقتصاد/ قسم المحاسبة

ملحق (3)

مؤشرات الاستدامة الجوهرية والمقاييس المحاسبية

المؤشرات	محسوبة بالكمية	التصنيف	وحدة القياس	الرمز	مفصح	غير مفصح
الادراج المالي والطاقة الاستيعابية	النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمسك وتحتفظ بها المصارف لأول مرة من حساب حملة البطاقات	كمي	نسبة مئوية %	FN0101-01		
	النسبة المئوية من إجمالي القروض المحلية لقطاع الأعمال الاقل خدمة والاقل خدمات مصرفية	كمي	نسبة مئوية % مبلغ	FN0101-02		
	عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرفية والاقل خدمة	كمي	عدد	FN0101-03		
	- نسبة القروض إلى اجمالي الودائع لغرض :(1) الاقراض المحلي الاجمالي(2) قطاع الأعمال الاقل خدمات مصرفية	كمي	نسبة مئوية % مبلغ	FN0101-04		
	-معدلات التخلف عن السداد من :(1) اجمالي القروض المحلية (2) قطاع الأعمال الاقل خدمات مصرفية وغير المغطاة	كمي	نسبة مئوية % مبلغ	FN0101-05		
-خصوصية العملاء وأمن البيانات	-عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية التي تتضمن المعلومات	كمي	عدد نسبة مئوية %	FN0101-06		

	الشخصية للعملاء التي تم التعرف عليها[8]					
	ـ مناقشة سياسة الإدارة لتحديد ومعالجة التأثيرات العالية لأمن البيانات	نقاش وتحليل	لا يوجد	FN0101-07		
إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة حول الاعلام عن المخالفات [9]	كمي	نسبة مئوية % مبلغ	FN0101-08		
	ـ عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون من خلال نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها10	كمي	عدد نسبة مئوية %	FN0101-09		
إدارة المخاطر النظامية	نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة هي (1)[11] خسائر القروض (2) الخسائر والإيرادات وصافي الدخل قبل الضرائب (3) نسبة رأس المال للاسهم العادية من	كمي	نسبة مئوية % مبلغ	FN0101-10		

	المستوى الاول (4) نسبة رأس المال من المستوى الاول (5) إجمالي لمخاطر على اساس نسبة راس المال (6) نسبة الرافعة المالية من المستوى الاول					
	بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR)	كمي	نسبة مئوية % مبلغ	FN0101-11		
	صافي المشتقات الدائنة المكتشفة	كمي	نسبة مئوية % مبلغ	FN0101-12		
	أصول المستوى الثالث من : (1) القيمة الإجمالية (2) النسبة المئوية من إجمالي الأصول	كمي	نسبة مئوية % مبلغ	FN0101-13		
	الالتواء والتفلطح من عائدات المتاجرة	كمي	لا يوجد	FN0101-14		
دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة ESG في عملية الإقراض	نقاش وتحليل	لا يوجد	FN0101-15		
	مناقشة الادارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها تغير المناخ أو قيود الموارد الطبيعية أو الامور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من	نقاش وتحليل	لا يوجد	FN0101-16		

	اتجاهات الاستدامة الواسعة					
	مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الاتية: (1)إدماج عواملESG (2)القروض تحت مسمى الاستدامة أو التمويل (3)الفرز (الاستبعاد أو الإدماج أو القياس) (4)الأثر أو التمويل المجتمعي	كمي	نسبة مئوية % مبلغ	FN0101-17		
	إجمالي القروض للشركات في القطاعات / الصناعية الاتية: الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساسية، الصناعات، والمرافق العامة	كمي	نسبة مئوية % مبلغ	FN0101-18		

Source :-www.sasb.com (SASB Sustainable Industry Classification System (SICS)R

- [7]**ملاحظة إلى - FN0101-03 يتضمن الإفصاح وصفا لمبادرات التثقيف المالية.**
- [8]**ملاحظة إلى - FN0101-06 يتضمن الإفصاح وصفا للإجراءات التصحيحية .**
- [9]**ملاحظة إلى - FN0101-08 يتضمن الإفصاح وصفا للغرامات والتسويات والإجراءات التصحيحية المنفذة استجابة للأحداث.**
- [10]**ملاحظة إلى - FN0101-09 يتضمن الإفصاح وصفا لطبيعة الاستفسارات أو الشكاوى أو القضايا وأى إجراءات تصحيحية يتخذها المصرف استجابة للمعلومات التي يتلقاها مكتبه القانوني والامتثال من خلال المراقبة الداخلية أو إبلاغ النظام .**
- [11]**ملاحظة إلى - FN0101-10 يتضمن الافصاح عن وصف أهم العوامل الدافعة للتغيرات في نسب رأس المال التنظيمي .**

Abstract

The objective of this research is to employ Sustainability Accounting Standards (standard FNO101 by SASB Commercial Banks) by analyzing the content of annual report of commercial banks listed in Iraq Stock Exchange to understand the extent of commercial banks alliance of Sustainability reporting and to employ this standards for enhancing disclosure , transparency verifying and strengthen investors' confidence .

This research also aim to know the attitude of the employee of this banks about the important of Sustainability belong to FNO101 throw Questionnaire .

The research show that commercial banks committee to Sustainability reporting by 50.545% as a mention for all banks this rate acceptance that over 50% and there are contrast for high rate 72.22% in 2016 of (Al-tanmia International Bank) that have best performance between other banks according to (CAMELS) scale that issued by Iraqi Central Bank in cooperation with AR nest & young company ,this is show that applying Standard FNO101 are good for measuring performance .

The low rate of Sustainability reporting is 33.332% -2016 of (Erbil Investment and financing bank) , the other results of Questionnaire show that the standards – as share in – are enhancing disclosure , transparency verifying and strengthen investors' confidence .

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Kerbala University
Economic and Administration College
Accounting Department

Employing Sustainability Accounting Standards (Standard FNO101 Commercial Banks) for Disclosure Improvement , Transparency and Enhance Investors' Confidence

A Thesis Submitted to
The Council of the College of Administration and Economics - Kerbala University ,as Partial Fulfillment of Requirements for the Master Degree in Accounting Seaince

By

Hasan Abdul Kareem AL-Ibraheemi

Supervised by

Assistant Professor
Dr. Asaad Mohammed Ali Wahhab

1440 A.H - 2018 A.D.